جامعة 08 ماي 1945
كلية الحقوق والعلوم السياسة
قسم العلوم السياسية

انفصال جنوب السودان
ـ المخاطر والفرص ـ

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام جديد (ل.م.د) في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية ودراسات أمنية

إعداد الطالبة

الطالبة: يمينة لخشين

اشراف الدكتورة:

د. وداد غزلاني

تشكيل لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة الأصلية	الصفة
د جمال منصر	جامعة قالمة	**رئيسا**
د وداد غزلاني	جامعة قسنطينة	**مشرفا ومقررا**
د رياض حميدوش	جامعة قالمة	**عضوا مناقشا**

السنة الجامعية: 2013-2014

تشكرات

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ."

(النمل :19)

الحمد والشكر والثناء لله وحده أولا وأخر على نعمه المسداة و إعترافا منا بالفضل وتقديرا للجهود المبذولة لايسعني إلا أن أتقدم بالشكر إلى الأستاذة الدكتورة

"وداد غزلاني"

لقبولها الإشراف على هذا العمل وتخصيصها جزءا من وقتها لمتابعة هذا العمل

إلى الأستاذة الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي هذا كل الشكر والعرفان على

مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم التي ستنير دربنا العلمي إلى كل من وقف معنا ودعمنا

من قريب أوبعيد من أجل إنجاز هذا البحث بجهده ووقته ودعائه.

الإهداء

إلى التي رسمت بحنانها طريقي، ولا تزال ...وكللت بدعائها سماء حياتي ، ولا تزال ... إلى التي

وهبتني من آيات صبرها ...إلى الذرة الكامنة في قلبي أبدا...

"الحبيبة أمي"

إلى من رفع راية التحدي والكفاح دوما، إلى من بقي صلبا وقويا رغم الصعاب والمحن، إلى الذي

منحني صفوة جلده فاستسهلت عظمة العلم وسعته، إلى رجل حنون ...إلى ذروة فخري وقوتي...

"الغالي أبي"

إلى من شاطروني حياتي، إلى اللائي ألهمنني العزة وحلاوة المنى لمياء ،أميمة ،حنان "أخواتي"

إلى جذوة الأمل " :أخويا عبدالله فارس ."

إلى سفراء النور في حياتي " أنيس ،شيراز "

إلى كل أقربائي وقريباتي.

إلى من يسمعني ويتفهمني، رفيق دربي وزوجي العزيز "بونوارة عبد اللطيف"

إلى كل زملائي وزميلاتي اللذين قاسموني شغفي للعلم والمعرفة : المخلصة "مجرام ساسية"

إلى كل طالب علم

إلى كل من يشاركني فلسفة الحياة

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي المتواضع.

مقدمة

يمثل السودان مكان التقاء الحضارتين العربية والزنجية فهو من الناحية الشمالية، يمثل العالم العربي وأما من الناحية الجنوبية فيمثل بوابة إفريقيا، مما جعله يتميز بتعدد أجناسه وأعراقه وثقافته، فالبنية السياسية والاجتماعية القبلية في النظام السياسي السوداني متناظران بحيث تزداد رقعة التنافر في حالة اتجاه البنية الاجتماعية القبلية باتجاه العمل السياسي بعقلية العصبية القبلية السياسية، فمثلا تشكل التدخلات العرقية والدينية للقبائل عند الحدود والاختلافات السياسية الإقليمية والدولية مع أوغندا وزائير وكينيا جنوبا وشرقا مع إثيوبيا وشمالا البلدان العربية: مصر، ليبيا، اضطرابا اجتماعيا وسياسيا إقليميا، يضيف إلى الاضطراب المحلي السوداني تصدعا لا يتحمله المجتمع السوداني ولا حتى الدولة السودانية العاجزة عن تقديم الحضور المؤثر إقليميا للتعبير عن مصالح الشعب السوداني، وعجز الدولة السودانية هذه لأسباب تتعلق بخصائص نظامها السياسي الحالي ولأسباب تتعلق بالظروف التي سبقت الدولة السودانية وشكلت مدخلا لتصدعاتها.وفي عملية تحليلية موضوعية لهذه الدولة ولمضمون نظامها السياسي ضد إعلانها نستطيع أن ندرج أسباب ضعفها وهشاشتها من خلال تحليل خصائصها:

– غياب المنهج الثابت لفلسفة بناء الدولة الحديثة ورموزها وتشكيلاتها الوطنية الشاملة الجامعة في الأنظمة التعليمية والاقتصادية والثقافية والسياسية والصحية والعمرانية والزراعية والصناعية منذ نيل الإستقلال ولغاية اليوم.

– تعاقب الإنقلابات العسكرية وتغيير الإدارات والتوجيهات المستمرة أضعف عملية بناء دولة المؤسسات.

– فشل الدساتير الموضوعة في إضفاء الشرعية بالرضاء العام فهي في الغالب تكون لصالح القبائل.فالمجتمع السياسي السوداني اتسم بعدم وجود القوى والأحزاب السياسية والمجتمعية والإقتصادية المتوافقة على اختيار موحد لفلسفة وأهداف بناء الدولة واختيار موحد لنظام الحكم الملائم للمجتمع السوداني وقد حلت القبيلة محل غياب أو هجز الأحزاب السياسية في ملء الدور السياسي المطلوب للتنوع العرفي والديني والمحلي في السودان، كما أن التحلل الإجتماعي و السياسي ما بين الشمال وجنوب السودان وجنوب وشرق السودان، تم توضيعه من قبل دول الجوار والقوى الدولية الأخرى لخلق وقائع على أرض السودان تعبر عن مصالحها المتضاربة ورتب ذلك تمزق في النسيج الاجتماعي السياسي للشعب السوداني، وخاصة عند تداخل أفراد القبيلة بين الدول المجاورة لخصائص تتعلق بهذه المركبات الاجتماعية أبرزها أنها تشكل مدخلات التطرف من نواحي الاضطراب النفسي

للفرد داخل القبيلة السودانية لتعرضه المستمر لمشاعر الإحباط واليأس والمعاناة وثانيا الثقافة القبلية توفر البيئة المعرفية القائمة على الأسطورة بحكم غياب مناهج ومؤسسات التعليم الحديث، ثالثا التهميش السياسي الذي تعاني منه بعض القبائل مقابل وجود قبائل تحتكر السلطة السياسية والمنافع المترتبة عنها، فالثقافة القبلية تدفع أفرادها للمطالبة بحقهم بالقوة التي تقود غالبا إلى استخدام مظهر من مظاهر التعاون.فالسودان متهم بمساندته للحركات الإسلامية في العديد من القضايا من قبل مصر وتونس والجزائر مما جعل العلاقة مابين هذه الدول والسودان متوترة، في حين أن السودان داخليا يعاني من أزمات عديدة بسبب التعدد الإثني والقبلي وخاصة أزمة جنوب السودان التي أدت إلى حرب أهلية طويلة الأمد ما بين الشمال والجنوب ومن هنا نطرح التساؤل التالي:

*** ماهي تداعيات ومخاطر انفصال جنوب السودان في الداخل وعلى الخارج؟**

وضمن هذا التساؤل الذي تتبلور حوله دراستنا تندرج الأسئلة الفرعية التي تنطلق منها دراستنا وهي:

- **هل للتعدد الإثني والقبلي في السودان دور في تصعيد الأزمة في جنوب السودان ؟**
- **هل للدول الغربية دور في تفعيل ودعم انفصال جنوب السودان؟ وماهي تداعيات هذا الانفصال؟**

ولتحليل التساؤل السالف الذكر وللإجابة عن هذه الأسئلة الفرعية قمت بطرح الفرضيات التالية:

فرضية مركزية: انفصال جنوب السودان نتج عنه تداعيات ومخاطر بالنسبة للسودان وعلى دول الجوار.وتندرج تحت هذه الفرضية، فرضيات فرعية هي:

1) التعدد الإثني والقبلي في السودان أدى إلى حدوث حرب أهلية في السودان(مابين الشمال والجنوب) .

2) ساهمت القوى الغربية والإقليمية في تأجيج وتفعيل الأزمة في جنوب السودان.

منهج الدراسة:

ارتأيت في دراستي هذه الإعتماد على منهجيتين كالتالي:

* **المنهج التاريخي:** تمثل في البحث عن أحداث الماضي المتعلقة بتاريخ الأزمة في جنوب السودان ومعرفة الدوافع والأسباب التي أدت إلى هذا النزاع.

* **المنهج الوصفي التحليلي:** وتمثل في وصف وتحليل الأحداث والتطورات من بداية الأزمة في جنوب السودان وإلى غاية حصوله على الإنفصال.

أهمية الدراسة:

تندرج أهمية الدراسة من خلال تبيان الأحداث والتطورات لأزمة جنوب السودان ومدى تأثير ذلك على السودان بشكل خاص وعلى دول الجوار بشكل عام، فجنوب السودان الذي يعاني من التهميش السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتفضيل الشمالي عن الجنوبي وعدم مراعاة المساواة في تقسيم الثروات فالدراسة تحاول الكشف عن أسباب وتعقيدات الحقيقة لمشكلة جنوب السودان.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى دراسة أسباب الصراع في جنوب السودان والعوامل المؤدية إلى المطالبة بالإنفصال وتداعيات هذا الإنفصال على جميع السودان وعلى الدول الإفريقية والعربية.

أسباب اختيار الموضوع:

يكمن وراء كل عمل سواء كان أكاديمي أم لا أسباب دافعة نحو القيام به ونحن كباحثين كانت لنا أسباب ذاتية وأخرى موضوعية، **فالأسباب الذاتية** تمثلت في رغبتنا في التعامل مع الأستاذة الدكتورة غزلاني وداد التي شجعتنا كثيرا وساعدتنا في هذا الموضوع رغم حداثته.

الأسباب الموضوعية: تكمن في أهمية الموضوع في حد ذاته حيث يعد موضوع حيوي من جميع الجوانب المحيطة به من جهة ومن حيث أنه موضوع جديد وحديث من جهة أخرى.

صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي عمل أكاديمي من الصعوبات وتتجلى هذه الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث في قلة المراجع البحثية في كونه موضوع حديث، فكل المراجع التي تشير إلى هذا الموضوع هي في معظمها مقالات صحفية أو دراسات لمراكز الجزيرة أو دراسات المستقبل العربي ودون أن ننسى ذكر ضيق الوقت الذي لم يتعدى مدة ثلاثة أشهر ما من شأنه أن يجعل الدراسة ناقصة في بعض الجوانب.

أدبيات الدراسة:

هنالك نقص في الدراسات الأكاديمية الخاصة بانفصال جنوب السودان وإن كانت موجودة فهي غير متوفرة في المكتبات العربية باستثناء دراسة عبده مختار موسى 2009، والموسومة بمسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان، استهدفت الدراسة بيان جنوب السودان وتركيبته وخلفيات

العلاقة مع الشمال والتركيب القبلي بجنوب السودان أثر الإستعمار في علاقة الجنوب بالشمال، اتفاقية الشمال الشامل 2008، وقد استخدم الباحث المنهج السوسيولوجي والمنهج المتكامل وأسلوب التحليل الإستقرائي في دراسته وتوصل في دراسته إلى أن مشكلة جنوب السودان قد تفاقمت ضمن عوامل وفي عجز النخبة السودانية وتحقيق الإنسجام بين مكونات مجتمعه وذلك بسبب نوع المنهج الذي تعاملت معه النخبة السياسية الحاكمة" الشمالية" مع المسألة وعدم تمكن النخبة الشمالية التوصل لاتفاق مع النخبة الجنوبية.

خطة الدراسة:

اعتمدت في هذه الخطة على فصلين: الأول تناول الدراسة الجيوسياسية لجنوب السودان والذي احتوى على مبحثين: الأول عن جغرافية وسكان الجنوب أما الثاني فقد تناول الجذور التاريخية لانفصال جنوب السودان، أما في الفصل الثاني: فقد تم دراسة انعكاسات وتداعيات انفصال جنوب السودان وقد قسم إلى مبحثين: الأول عن نشأة الحركة الشعبية ودور اتفاقية نيفاشا أما الثاني عن دور القوى الغربية وتداعيات انفصال جنوب السودان محليا ودوليا

الفصل الأول

الفصل الأول: الدراسة الجيوسياسية لدولة جنوب السودان

يتناول الفصل الأول الموقع الجغرافي لجنوب السودان والتوزيع السكاني لسكان الجنوب، فالجنوب عبارة عن منطقة واسعة من الأراضي الشاسعة، مستوية السطح ويجري فيها النيل وروافده المتعددة وأهمها بحر الجبل وبحر الغزال وبحر العرب، مما يجعل هذه المنطقة من أكبر مناطق الزراعة في العالم، كما أن السكان في الجنوب يتكونون من عدة قبائل مختلفة ومتعددة وهم النيليون والنيليون الحاميون والقبائل السودانية، ولذلك اتخذنا الخلفية التاريخية لأزمة جنوب السودان وتم تبيان ذلك عبر عدة مراحل منذ العهد السناري والثورة المهدية والحكم الثنائي التركي المصري البريطاني ولذلك تعاقب الحكومات في السودان منذ الانقلاب العسكري الأول وإلى غاية ثورة الإنقاذ وذلك عبر مبحثين:

المبحث الأول: جغرافية وسكان الجنوب

المبحث الثاني: الجذور التاريخية للصراع في جنوب السودان

المبحث الأول: جغرافية وسكان الجنوب

تناولنا في هذا المبحث الموقع الجغرافي لجنوب السودان ولكن يجب أولا الحديث عن الموقع الجغرافي للسودان، باعتبار أنه فيما مضى كان عبارة عن دولة واحدة، إلا أن تعدد الإثنيات والقبائل المتعددة والمختلفة جعل من السودان تنقسم إلى جزئين شمالي مسلم وجنوبي مسيحي، فالتوزيع السكاني وتعدد القبائل في السودان جعل منها دولة لا تعرف الاستقرار الاجتماعي والثقافي وتم تبيان ذلك من خلال المطلبين كالتالي:

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لجنوب السودان

المطلب الثاني: التركيبة الاجتماعية لجنوب السودان

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لجنوب السودان

قبل دراسة الموقع الجغرافي لجنوب السودان، يجب أولا الحديث عن موقع السودان باعتبار أن جنوب السودان فيما مضى كان ينتمي إلى السودان والذي يعتبر قبل الإنفصال أكبر دولة في إفريقيا من حيث المساحة والذي يتميز بموقع استراتيجي وبموارد طبيعية وفيرة كما أن جنوب السودان يحتوي على معظم الموارد الطبيعية وهو ما سيتم تحديده من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: جغرافية السودان

الفرع الثاني: جغرافية جنوب السودان

الفرع الأول: جغرافية السودان

جنوب السودان كان يعتبر جزء من الكيان السياسي للسودان، بحيث كان يطلق على السودان قبل خضوعه للاستعمار التركي المصري اسم بلاد السودان وهو مصطلح جغرافي عرقي أطلقه الرحالة المسلمون باعتبار أن سكانها قبائل سوداء البشرة، فسميت بلاد السودان الشرقي وتشمل أغلب السودان حاليا، وأوسط السودان وتشمل دارفور ووداي وغربي وتمتد حتى المحيط الأطلسي[1].السودان يتميز بموقعه الاستراتيجي الذي يقع في قلب القارة الإفريقية، وحيث تتصل حدوده بتسع دول إفريقية هي جمهورية مصر العربية، ليبيا، تشاد، جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كينيا، جمهورية أثيوبيا الاتحادية وأرثيريا(أنظر الخريطة رقم 01).كانت مساحة السودان حوالي 2.5 مليون كلم مربع وتقدر هذه المساحة بنسبة 8.3 % من إجمالي مساحة القارة الإفريقية [2]، ويعتبر السودان من قبل أن ينفصل عنه الجنوب من ضمن أكبر عشر دول في العالم من حيث المساحة، كما تنتشر في السودان الأشجار والشجيرات والحشائش المشكلة للعديد من الأغطية النباتية الغابية في مساحة تقدر بحوالي 74.1 مليون هكتار أي ما يعادل 29.1 % من مساحة السودان، ويحظى السودان بأنواع عديدة من الغابات ذات الأشجار الصالحة لإنتاج الخشب للصناعات مثل السنط والمهوقني والتقانو والأندراب[3]، وذلك بفضل تمتعه بمناخ استوائي في الشمال حيث الغابات الاستوائية والمناخ الصحراوي في الشمال بينما نجد مناخ السافنا الغنية وسافنا الفقيرة في غرب السودان ووسطه، كما يتميز بموارد مائية ضخمة من مياه الأمطار والأنهار والمياه السطحية والجوفية وتتوفر الأمطار الغزيرة في جنوب البلاد وأواسطها، أما الشمال الجاف فإنه غني بموارد المياه الجوفية الوفيرة [3]، بالإضافة إلى الثروة الحيوانية فهي تقدر بحوالي 132 مليون رأس من الأبقار والماعز والإبل إضافة إلى 4 مليون من الفصيلة الخيلية و45 مليون من الدواجن، كما يحتوي على ثروة سمكية هائلة، فهو يمتاز بتكوين جيولوجي بشتى المعادن مثل الذهب، الحديد، النحاس، اليورانيوم، لذلك يعتبر السودان من أغنى الدول الإفريقية بثرواته المعدنية وفيما يخص النفط والطاقة[4] فالسودان يحتوي

---

[1] د. عبده مختار موسى، **مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان**، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص ص47- 48.

[2] مها حابس الفايز، **إسرائيل ودورها في بلقنة الوطن العربي**" السودان نموذجا رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص ص 68-69.

[3] د. عباس شراق، **الموارد المائية في السودان في حالة الإنفصال**، ط1 (القاهرة : جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2010)، ص ص 236- 238.

[4] د. مهد إبراهيم الحسن، **إدارة الموارد الطبيعية في السودان: الواقع والتحديات**،(الخرطوم: قاعة مركز المعلومات، الجمعية السودانية لحماية البيئة، 2012)، ص ص، 04- 05.

على ثروة نفطية حيث يقدر الاحتياط النفطي السوداني ما بين 2 إلى 3 بلايين برميل، وبفضل الموقع الجيواستراتيجي وتعدد وتنوع المناخ فإن السودان يتمتع بمصادر طاقة طبيعية متعددة[1].

الفرع الثاني: جغرافية الجنوب

جنوب السودان هي دولة تقع في وسط إفريقيا، عاصمتها" جوبا" والجنوب يقع تحت خط عرض 10 درجات شمال بحيرة" ألبرت"في يوغندا(أنظر الخريطة رقم 02).

كان الجنوب مقسما إلى ثلاث أقاليم وهي الإقليم الاستوائي وعاصمته" جوبا" وهي أكبر مدن الجنوب وبحر الغزال وعاصمته" واو" ثم أعالي النيل وعاصمته ملكال، بعد تطبيق نظام الحكم الاتحادي(الفدرالي) في السودان عام 1991م تمت إعادة [0] تقسيم الإقليم الجنوبي إلى عشر ولايات هي:(أنظر الخريطة رقم 03)

1- بحر الجبل
2- أعالي النيل
3- شمال بحر الغزال
4- غرب بحر الغزال
5- واواراب
6- البحيرات
7- الوحدة
8- شرق الاستوائية
9- غرب الاستوائية
10- جونقلي

لم يتم رسم حدود الإقليم الجنوبي على أساس عرقي، فالاستعمار آنذاك لم يراعي التركيبة الأنتروبولوجية لشعوب هذا الجزء من القارة، فبعض قبائل الجنوب في شمال ولاية بحر الغزال وشمال ولاية أعالي النيل تتحرك إلى شمال خط العرض 10 درجات .يحتل الجنوب مساحة تبلغ حوالي 648 ألف كلم مربع أي حوالي ربع المساحة الكلية للسودان(إقليم الإستوائية) عاصمته جوبا ومساحته 198.120 كلم² وإقليم أعالي نهر النيل عاصمته ملكال ومساحته 236.180 كلم² ويقع الجزء الشمالي منه في السهول الطينية الوسطى الممتدة من جبال النوبة غربا وحتى الحدود الأثيوبية شرقا، وتضم كل الأراضي الوسطى الخصبة والصالحة للزراعة، أما السهول الجنوبية فتتخللها بعض القسمات المميزة.

---

[1] د عباس محمد شراقي، مرجع سابق، ص ص، 236- 241.

[2] د. محمد إبراهيم الحسن، مرجع سابق ص ص 7، 9.

أولا: النيل الأبيض الذي يشق الإقليم ويشبعه بالمياه بشكل دائم وهي تتجمع أحيانا في شكل بحيرات مثل بحيرات فجر يال ونووشامبي(أنظر الخريطة رقم 04).

ثانيا: السدود وهي منطقة مشبعة بالمياه حيث تمتد لمساحات شاسعة وتتخللها النباتات المائية، حيث تزيد مساحتها في وقت الفيضانات عن 30 ألف كل مربع، أي ما يقارب مساحة "بلجيكا"، وقد شكلت السدود دائما عائقا للملاحة وجعلت الإقليم مستعصيا على الاستكشافات حتى أزمات متأخرة، كما أن السدود تفقد النيل عن طريق التبخر، أكثر من نصف المياه القادمة عبر النيل الأبيض من البحيرات الاستوائية(2).وفي الجزء الجنوبي والغربي من السهول الطينية الجنوبية توجد أرض تسمى بجبل الحديد أو الهضبة الحديدية وذلك لنوعية تربتها وارتفاعها، فهي تبدأ من الضفة الغربية للنيل وتزداد ارتفاعا باتجاه مصبات النيل بالكونغو، أما شرق هضبة الحديد وبحر الجبل فتوجد سلسلة من المرتفعات التي تمتد عبر الحدود السودانية اليوغندية وتتمثل في جبال أماتونج، الديدنجا، الدنجتونا(3).يتسم الإقليم بكثافة الحشائش والأشجار والغابات والمستنقعات والسدود التي تشكل عائقا بين الشمال والجنوب، فاقتصادها يعتمد على الزراعة التقليدية (4) حيث يزرع العديد من المحصولات مثل الذرة والدفن والذرة الشامية والفول السوداني والكساف والبامبي والبفرا والقطن والتبغ، غير أن صعوبة المواصلات ووسائل النقل التي تربط الجنوب بالشمال إضافة إلى الخطوط الجوية السودانية التي تصل طائراتها إلى المدن الثلاث الكبرى، جوبا، وواو، ملكال، أما السكك الحديدية فهي تصل إلى مدينة واو فقط .

المطلب الثاني: التركيبة الاجتماعية لجنوب السودان

يوجد في السودان العديد من الإثنيات وتنوع كبير في القبائل، فحسب آخر تعداد فإن سكان السودان يبلغ حوالي 39 مليون نسمة، كما يوجد في السكان مجموعة من القبائل والذي ينقسمون إلى قبائل النيليون والذي يعيش معظمهم في بحر الغزال، وقبائل النيليون الحاميون ويعيشون في المنطقة الاستوائية والقبائل السودانية والذي سيتم تناول ذلك من خلال فرعين:

الفرع الأول: التوزيع السكاني في جنوب السودان

الفرع الثاني: المجموعات القبلية في جنوب السودان

الفرع الأول: التوزيع السكاني في جنوب السودان

يبلغ تعداد السكان في السودان حوالي 37 مليون نسمة لعام 2006، بمعدل نمو سنوي 2.53 % وفقا للإسقاطات السنوية التي يقوم بها الجهاز القومي للإحصاء السكاني(أنظر الجدول رقم

---

(2) د عباس محمد شراقي، مرجع سابق، ص ص، 239، 240.

(3) د.محمد ابراهيم الحسن، مرجع سابق، ص ص9، 10.

(4) د. عباس محمد شراقي، مرجع سابق، ص ص 240، 241.

01) [1]، والمعتمدة على آخر تعداد سكاني لعام 1993 ، وكما نلاحظ فإن جميع المعلومات الأساسية عن التوزيع السكاني في الجنوب ضعيفة، فكل الإحصاءات السكانية تمت في شمال السودان ولم تشمل الجنوب ولذلك فإن المعلومات حول الإنجاب والوفيات في الجنوب ضئيلة والسبب في استبعاد الجنوب من هذه الإحصائيات السكانية القومية هو الحرب الأهلية، وحسب هذا الإحصاء فهو قد شمل فقط المراكز الحضرية وبعض المناطق الآمنة في الجنوب فهناك حوالي 3.09 مليون نسمة يعيشون في جنوب السودان وهي نسبة أقل من تعداد 1983 م والذي قدر بـ5.03 مليون نسمة، أما آخر تعداد سكاني فكان عام 2008 واكتملت في شهر سبتمبر وكان من المقرر الإعلان عنه قبل نهاية عام 2008 ولكن تأخر بسبب المشاكل والخلافات بين حزب المؤتمر الوطني الحاكم والحركة الشعبية لتحرير السودان التي اعترضت على نتائج الإحصاء واعتبرت أرقام الإحصاء مشكوك فيها، ولكن عقدت صفقة بين كل من الحركة الشعبية لتحرير السودان والمؤتمر الوطني وتم الإعلان عن نتائج التعداد في 21 ماي 2009، حيث بلغ التعداد السكاني حوالي 39154490 مليون نسمة منهم 8.2 مليون نسمة في الجنوب أي بنسبة 21 % من سكان الجنوب(أنظر الجدول رقم 03)، غير أن الحركة الشعبية اعترضت على النتيجة وقالت أن الجنوبيين يشكلون ثلث سكان السودان ورفضت أن تتم الانتخابات على أساس هذه النتيجة.وهؤلاء السكان موزعون في الجنوب خاصة في الأرياف في تجمعات قبلية(أنظر الخريطة5) حيث بالجنوب عدد كبير من القبائل التي تنتمي إلى اثنيات مختلفة وتتحدث لغات متعددة وأكبر المجموعات في الجنوب هي المجموعات النيلية التي تضم مجموعة من القبائل وهناك عدد من القبائل الأخرى أكبرها قبيلة الزاندي وهو ما سيتم توضيحه في الفرع الثاني والذي سيتناول أهم المجموعات القبلية في جنوب السودان[2].

جدول يوضح آخر تعداد سكاني في السودان الذي يتكون سكانه من مجموعة كبيرة من القبائل ويبلغ عددهم 32769000 نسمة ويتوزع السكان[3]،على ولايات مختلفة ويبين الجدول التالي ذلك:

جدول يوضح توزيع سكان السودان على الولايات:

الولايات	**2001**	
	النسبة المئوية %	**السكان بالألف**

---

[1] عبد الرحمن النور محمد، **تجربة السودان في مجال جمع وتحليل إحصاءات الطاقة**(جمهورية السودان: وزارة الطاقة والتعدين، المؤسسة السودانية للنفط) ص 2.

[2] الإمام الصادق المهدي، **ميزان المصير الوطني في السودان**(القاهرة ،مكتبة جزيرة الورد، 2010)، ص ص 12، 13.

[3] الأزمات والكوارث والنزاعات في السودان، الجهاز المركزي للإحصاء، 2003، ص3

السودان	100.0	31913
الخرطوم	15.5	4936
الجزيرة	10.9	3477
جنوب دارفور	9.0	2859
بحر الغزال	7.4	2377
غرب دارفور	5.1	1614
شمال كردفان	4.7	1506
كسلا	4.7	1507
النيل الأبيض	4.7	1515
القضارف	4.7	1515
شمال دارفور	4.7	1403
أعالي النيل	4.6	1466
الاستوائية	4.0	1273
سنار	3.8	1204
غرب كردفان	3.2	1144
جنوب كردفان	3.5	1127
نهر النيل	2.9	918
البحر الأحمر	2.3	724
النيل الأزرق	2.0	655
الشمالية	1.9	593

الفرع الثاني: المجموعات القبلية في جنوب السودان

أولا:النيليون(Nilotes): ويتكونون من قبائل الدينكا والنوير والشلك والأنواك ويعيش معظمهم في بحر الغزال [1].

1- **الدينكا:** يعتقد أن أصول الدينكا من القبائل الإثيوبية التي هاجرت إلى السودان، وهم من أكبر القبائل في الجنوب حيث يفوق عددهم مليوني نسمة، ويقطن الدينكا في ولايات أعالي النيل، جونقلي، وواراب والبحيرات والوحدة وشمال بحر الغزال، وغرب بحر الغزال وأهم ما يميز الدينكا الطول والاعتزاز بالنفس وتعتبر الدينكا أكثر القبائل تعليما، تعيش قبيلة الدينكا في منطقة تمتد من شمال مديريات الإقليم الجنوبي (بحر الغزال وأعالي النيل) إلى جنوب

[1] أحمد أبو سعادة، مرجع سابق، ص12.

كردناف والدينكا جزء من المكون الإثني والثقافي للمجموعة الناطقة باللو، التي تمتد في إقليم شرق إفريقيا وينتمي إلى هذه القبيلة جون غارنغ أحد مؤسسي وزعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان مع جناحها العسكري.(1)

2- **النوير**: توجد هذه القبيلة في أعالي النيل وتمتد إلى داخل أراضي الحبشة وهي القبائل النيلية ويبلغ عددهم مليون نسمة وهي آخر قبيلة سودانية استسلمت للمستعمرين وظلت في حالة حرب معهم حتى عام 1926م، لذلك يشهد لهم بالشجاعة والمقاومة ، دخلوا في اشتباكات مع الدينكا في القرن التاسع عشر بسبب الغازات التي كان يشنها النوير على بلاد الدينكا في شرق ضفة النيل الأبيض، كانوا في الماضي قبيلة واحدة ثم انقسموا إلى جزأين:" لاو" و"رايان" وقد انذمج فيهم الدينكا بالتزاوج، ويشكل النوير نموذجا للقبائل البدائية، أي ليس لهم زعماء وليس لهم بنية سياسية محددة، تشكل القوية الوحدة الاجتماعية الإدارية في حياة النوير لكن يوجد الشيخ الكبير في القرية الذي له نفوذ بقدرته على المناقشة والإقناع وقوة طقوسية ولذلك كمحارب.

3- **الشلك**: جذورها من الجنوب الشرقي للبحيرات، وأفرادها يتصلون مع الدينكا والنوير في أصول الجدود السابقة أو بوجود أوجه الشبه بينهم في التكوين والتقاليد، ووجود بعض الكلمات في لهجة كل قبيلة تستخدمها القبيلة الأخرى، وهم من المجموعة نفسها التي تضم النوير والدينكا ويزعمون أنهم جاؤوا إلى الجنوب من جزيرة توني في الخرطوم التي كانت موطنا لهم وقبيلة الشلك من أكثر القبائل استعدادا لمواجهة أي تأثير خارجي. يسكن الشلك في سلسلة قرى متجاورة تمتد على شريط ضيق على النيل طوله 100 ميل، لهم تقاليد راسخة كما لهم مؤسسة حاكمة تقوم على مفهوم"الإله" الملك الإله، ليس لهم تنظيم سياسي مقارنة بقبائل أخرى.

4- **الأنواك**: من المجموعات النيلية ويسكنون في حوض نهر باو وهو من أهم روافد السوباط ومعظم أوطانهم داخل الأراضي الإثيوبية في الجزء الجنوبي الشرقي للسودان، وتغطي الأراضي التي يشغلونها المجاري العلوية لنهري جيلا(باكو) وأكوبو من روافد السوباط ومنطقة نهر بارو وأخرى على نهر بيبور قبل اقترانه بنهر أكوبو، من العادات الخاصة بالزواج عند الأنواك أن يكون المهر من أربع بقرات مع بعض الحراب والخرز والماعز(لايعترفون) (1)

نظام الحكم عند الأنواك يعتمد على النبلاء ورؤساء القرى الذين يتولون السلطة والقضاء في المنازعات التي تقع بين الأفراد، وهم الذين يحتفظون بالحراب المقدسة

---

(1) أحمد أبو سعادة، مرجع سابق، ص12.

ثانيا:النيليون الحاميون(Nilo-Amites): ويتكونون من قبائل المورلي والديدنكا، والبويا والثبوبوسا واللاتوكا وتعيش أكثر هذه القبائل في المنطقة الاستوائية.

1- **المورلي:** تسكن هذه القبيلة جنوب أعالي النيل في منطقة نهر البيبور وتمتد حدودها إلى جبال بوما من الناحية الجنوبية الشرقية وتختلف الأراء حول أصولهم فهناك من يرجعهم إلى أصل كيني والدليل على ذلك وجود قبيلة كينية تتحدث اللهجة ذاتها أم من أصل يوغندي، ويتكون نظام الحكم عند المورلي من:

- **السلطان:** وهو السلطة الأعلى في القبيلة ويتم اختياره على أساس توفر الصفات الحميدة فيه مثل الشجاعة والعدالة والمساواة والكرم.
- **الشيوخ والعمدة:** يمثلون الطبقة الثانية في الحكم ويساعدون السلطان في تصريف أعبائه.

2- **الديدنكا:** تسكن في منطقة تدعى"شكدم" التي تبلغ مساحتها نحو ألف وثمانيمئة ميل مربع تحيط بها قبيلة البوايا في الشمال الغربي والتابوسا في الشمال الشرقي وقبيلة دودوس الموجودة في يوغندا جنوبا وفي الجنوب الشرقي توجد قبيلة تركاناو تحدها من الغرب قبيلتا اللتوكا وتوريت وهذه القبيلة تعود أصولها إلى قبيلة الدادينجا جاءت من منطقة كروما جنوب غرب إثيوبيا وتؤمن هذه القبيلة بالإله" لوربيو" الذي يسيطر على حياتهم وأرزاقهم.

3- **اللاتوكا:** تقع بالقرب من مدينة توريت في مساحة تقدر بنحو سبعة آلاف وخمسمائة كلم مربع وهي منطقة كثيرة الجبال على شكل حدوة حصان، تنقسم إلى عدة مجموعات منها: هيلبو، أمتونق، لانقو، هيبوي، أملاي، أفوتو، وليدي تنجيلي، أموروك، أدو، لدو، ولديري وأكتوسي. اللاتوكا من القبائل النيلية التي تعود جذورها إلى شرق إفريقيا السلطة تتركز في أيدي المحاربين الشباب الذين يقومون بالأعمال العسكرية في إدارة شؤون القرية ولهم سلطة مطلقة ويمارسون الزراعة(2).

ثالثا: القبائل السودانية: ويتكونون من قبائل الزاندي والمورو.

1- **الزانـدي:** ومعنى كلمة زاندي القبيلة المنتشرة فهي تنتشر في أربع دول إفريقية(السودان، نيجيريا، إفريقيا الوسطى، الكونغو)، هاجر الزاندي من بلادهم الأصلية الكونغو الذي يقابل الجزء الجنوبي الغربي من السودان، وغزوا أجزاء من جنوب السودان ولهم عادات وتقاليد اجتماعية مثل العادات الخاصة بالملوك والسلاطين معظم الزاندي يعيشون خارج السودان مثل

---

(2) أحمد أبو سعادة، مرجع سابق، ص13.

إفريقيا الوسطى وزائير وبحسب تعداد 1956 كان هناك حوالي 220.000 سوداني ناطقين بلغة الزاندي (1).

المورو: ترجع أصولها إلى شمال إفريقيا ومنطقتهم في غرب الاستوائية، تبلغ مساحة المنطقة التي يقيمون فيها نحو 50 ألف كلم² وتحدها من الشرق قبائل الباريا ومونداري وجمبرا والشمال دينكارمبيك في إقليم بحر الغزال، ويحدها من الغرب جزء من قبائل الزاندي ويقوم نشاطهم الاقتصادي على الزراعة مثل الذرة والسمسم والفول السوداني(2).

المبحث الثاني: الجذور التاريخية للصراع في جنوب السودان

مشكلة جنوب السودان تعد من أعقد المشاكل الإقليمية في القارة الإفريقية، بحيث عرفت السودان توتر في العلاقة بين الشمال والجنوب منذ الاستقلال الوطني في السودان عام 1956م وهذا التعقيد مرتبط بأبعاد استعمارية استغلت التباين العرفي وبأبعاد وطنية مارست سلوكا عنصريا إزاء الجنوبيين على أساس عرفي ثقافي، فالحرب الأهلية أدت إلى عدم استقرار نظم الحكم وزادت من حدة التوتر الاجتماعي وبفعلها انقسمت القوى السياسية، مما أثر سلبا على سياسة الدولة الداخلية والخارجية وتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: دور الاستعمار في تفعيل أزمة جنوب السودان

المطلب الثاني: دور الحكومات المتعاقبة في السودان في أزمة الجنوب

المطلب الأول: دور الاستعمار في تفعيل أزمة جنوب السودان

سببت أزمة جنوب السودان عدم الاستقرار السياسي في السودان منذ بدايات الحكم الوطني إلى هذا العهد الذي اكتسبت فيه أبعادا إقليمية ودولية، والواقع أن هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ساهمت في استفحال المشكلة التي ولدها الاستعمار، بالإضافة إلى عاملي الجغرافيا والتاريخ وسيتم تبيان مسارات العلاقة بين الشمال والجنوب عبر مراحلها التاريخية وسيتم تناول ذلك من خلال فرعين:

الفرع الأول: فترة العهد السناري– التركي في السودان

الفرع الثاني: الحكم الثنائي المصري– البريطاني للسودان

الفرع الأول: فترة العهد السناري– التركي في السودان

تشكلت الدولة السودانية من مملكة الفونج عاصمتها سنار سنة 1505م ويعود أصل الفونج إلى قبيلة الشلك وهو ما يؤكد اتصال مملكة "سنار" بقبائل جنوب السودان(1).

---

(1) أحمد أبو سعادة، مرجع سابق، ص14.

(2) د. عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص ص 62، 67.

(1) عبد الفتاح أحمد الطاهر،" **تاريخ العلاقة بين جنوب السودان وشماله، قراءات إفريقية**" ، العدد الثامن، 2011، ص22.

حيث عرف جنوب السودان الإسلام بعد قيام مملكة سنار فكان للإسلام الفضل الكبير في تقديم بديلا معاكسا مضادا للتضامن القبلي القائم على القرابة، إذ مثل الإسلام أيديولوجيا متكاملة، ذلك أن انتشار الإسلام عن طريق بوابة السودان على طول النيل وعبر الصحراء وعبر البحر الأحمر في الأقاليم الإفريقية منذ القرن السابع وسيادة اللغة العربية.ورغم أن السودان دولة إسلامية فإن تجارة العبيد لم تختف منها إذ كانت تجارة العبيد تغدي الدولة المركزية في مصر، ففي إمبراطوريات العالم ما قبل الرأسمالي كان مألوفا أن يرتقي العبيد الموهوبون داخل هرمية الدولة المركزية المتسعة في مصر كما في العديد من الدول القديمة الأخرى بما في ذلك دارفور والفونج على أشخاص من أصول حرة ومشرقة وكان ثمة طلب كبير على فئتين من العبيد الذين تم شراؤهم بأعداد كبيرة الأولى المماليك الأتراك الذين استخدموا جنودا والثانية العبيد السودانيين من الجنوب(2)، وعند القضاء على الدولة الفاطمية وظهور سلطة المماليك في مصر، تراجع الطلب على العبيد السودانيين، لكن تواصل نمو الطلب على الجنود العبيد في سلطنتي الفونج(1504– 1821) ودارفور(1650– 1874) حيث شكلوا العمود الفقري للجيشين، ومع تراجع قوة المماليك، ارتفع الطلب على العبيد السودانيون ثانية في مصر ولقد ظل العبيد السودانيون يشكلون جزءا من الجيش المصري طوال القرن التاسع عشر وشارك بعضهم في حملة عسكرية فرنسية على المكسيك في عام 1863م(3).

ومع بداية الفتح العثماني– المصري للسودان في سنة 1820 شددت النزعة التركية على بناء الدولة المركزية في السودان وعلى إحلال الملكية الخاصة للأراضي وعلى إلغاء الاتجار بالعبيد (4)وفي ظل الهيمنة للحكم التركي– المصري الممتد من سنة 1821–1885م حيث حرصت مصر في زمن محمد علي على تحقيق أمنها المائي عن طريق تأمين منابع نهر النيل، بالإضافة إلى توسيع زراعتها وفتح أسواق تجارية جديدة وأرسلت أولى حملاتها إلى السودان عام 1839م واستمر الوجود المصري في السودان إلى عصر الخديوي اسماعيل، إذ سميت تلك الفترة بعصر الإمبراطورية المصرية مما أدى إلا بروز مقاومة واسعة في شمال السودان وغربه، فكانت ثورة المهدي المنتظر" محمد أحمد بن عبد الله" في عام 1881 م والتي أصبحت تعرف في الأدبيات السياسية الحديثة بالثورة المهدية التي جاءت في سياق الثورات المناهضة للاستعمار في إفريقيا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين(1).

---

(2) توفيق المدني، **تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال** ط1(دمشق، منشورات الهيئة الثقافية للكتاب، 2012) ص ص 19، 21.

(3) توفيق المدني، مرجع سابق، ص22– 23.

(4) عبد الفتاح أحمد الطاهر، مرجع سابق، ص22– 23.

(1) عبد الفتاح أحمد الطاهر، مرجع سابق، ص23.

لقد مثلت الثورة المهدية ثورة على القوات البريطانية والتركية والمصرية في الريف وبلغت ذروتها بقتل الجنرال" تشارلز غوردون" الحاكم العام البريطاني للبلاد في 26 جانفي 1885م بحيث شكلت الثورة المهدية تجاوزا للولاءات القبلية والدينية وكانت الحركة المهدية حركة سياسية عابرة للإثنيات إذ انظم إليها العديد من الأنصار وزعماء الشيوخ والقبائل من مختلف أنحاء المجتمع السوداني، غير أن الدولة المهدية لم تدم طويلا إذ تسبب موت المهدي في سنة 1885 في بروز انقسام داخل الحركة المهدية مما ساعد ذلك الاستعمار البريطاني في تدمير الدولة المهدية 1885- 1898م ، مما أصبح هدف السلطة البريطانية المصرية استئصال المهدية من المجتمع السوداني لإعادة سلطة القبائل والهويات القبلية(2).

الفرع الثاني: الحكم الثنائي المصري- البريطاني للسودان

مرت فترة الحكم الثنائي" المصري- البريطاني" للسودان بعدة مراحل فمنذ عام 1899م وإلى غاية عام 1924م استغلت بريطانيا جميع الوسائل لعزل الجنوب كليا عن الشمال ففتح الباب أمام البعثات التبشيرية بحيث شجعت بريطانيا الجمعيات التنصيرية على مزاولة نشاطها وسط السكان، وبسطت نفوذ الكنائس في الجنوب(3).فقد كانت بريطانيا ترى أن الجنوب أقرب إلى إفريقيا السوداء منه إلى يوغندا أو كينيا أي منطقة شرق إفريقيا، كما ركزت على الولاء القبلي وليس الولاء الوطني وخلق خصوصية دينية وثقافية للجنوب وتكريسا لانقسام السودان إلى شمال وجنوب قامت بريطانيا بإصدار عدة تشريعات لقانون الجوازات والهجرة 1922م وقانون المنطقة المغلقة 1922م وقانون الرخص والتجارة 1925م وطبقت هذه القوانين على مناطق مختلفة غير شمال السودان وهي دارفور وكردفان والجزيرة وكسلا، مما عطل مؤسسات وحدة الدولة السودانية (4).كما اتخذت الحكومة البريطانية خطوات أكثر صرامة في محاربة كل ما يحمل مظهرا إسلاميا بحيث حاربت الأسماء العربية ومنعت ارتداء الجلابية(ثوب أهل الشمال) بوصفها رمزا للدين الإسلامي، كما جعلت يوم الأحد عطلة رسمية في كل أنحاء الجنوب 1918م(5).عمدت بريطانيا على اتباع سياسة تكرس المفهوم الخاطئ للتباين والاختلاف بين الشمال والجنوب في كافة المجالات، ففي مجال التعليم ربطت ذلك بالنشاط التنصيري وجعلت اللغة الانجليزية هي لغة التعليم في جنوب السودان وتم تصفية كافة المدارس العربية في الجنوب، كما قامت بتطوير وتعليم اللهجات القبلية للطلاب، لذلك تم إنشاء تنظيم إداري جنوبي من أبناء الجنوب وأصدرت

---

(2) توفيق المدني، مرجع سابق، ص23.

(3) حسن سيد سليمان، أثر اتفاقية السلام الشامل بين دولتي السودان وجنوب السودان، ص, ص 3- 4.

(4) صالح محمد القاسم، **النظام السياسي ومشكلة الجنوب في السودان في الفترة الممتدة من 1969 إلى 1989م**، ط1 (عمان: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، 2010) ص, ص 60- 61.

(5) فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن حمد، **الأحزاب الجنوبية وموقفها من الوحدة والانفصال في الفترة من 1953-1972م** (جامعة الخرطوم، كلية الدراسات العليا، كلية التربية،2005) ص09 .

قوانين تنص على تعيين أبناء الجنوب فقط، كما قامت في أربعينيات القرن التاسع عشر بالسماح لبعثات التنصير بالتحرك بطلاقة في جنوب السودان وقد تم اختيار منطقة الجنوب بناءا على اختيار بعثات التنصير وتبنت ما يلي:

1- أن الدين الإسلامي والثقافة العربية كانت صاحبة السيادة في الشمال وبعد منطقة الجنوب عن الشمال.

2- أن منطقة الجنوب هي الموقع الذي يمكن منه مواجهة انتشار الإسلام.كما اعتمدت على سياسة الفصل الاستعمارية للجنوب وهي أشبه بسياسة" الأبارتاد" في جنوب إفريقيا أدت إلى ظهور صفوة مثقفة من الجنوبيين ذات ولاء قبلي ومطامع شخصية وفرضت نفسها كممثلة للجنوب في حكومات ما بعد الاستقلال المدنية والعسكرية، وبالتالي استطاعت بريطانيا من خلال تلك الممارسات والسياسات

التي استعملتها ضد العلاقة بين الشمال والجنوب وبدأت تظهر بوادر الاختلاف بين شطري السودان، حيث أدى هذا الوضع إلى عقد لقاء أو مؤتمر بين الشمال والجنوب، وقد جرى هذا اللقاء في مدينة جوبا الجنوبية في عام 1947م بحيث دعا السيد روبرت سون السكرتير الإداري لحكومة السودان إلى عقد مؤتمر جوبا وكان هذا المؤتمر ردا على مؤتمر الإدارة الذي عقد عام 1946م ونصح بإلغاء المجلس الاستشاري لشمال السودان 1943-1947 وإنشاء جمعية تشريعية بدلا عنه يمثل فيها الشمال والجنوب[1].

وخلص مؤتمر جوبا إلى إعلان الزعماء الجنوبيين بأن الوحدة بين الشمال والجنوب ضرورة لا بد منها، وأن فكرة الفصل غير واردة وبعد أن تبادل الطرفان وجهات النظر[2] طلب الجنوبيين من الشماليين بعض الضمانات التي رأوا أنها ضرورية لردم الهوة بين الطرفن وهذه الضمانات تمثلت فيما يلي:

- ✓ احترام الثقافة الجنوبية وتشجيعها.
- ✓ المصالحة والمساواة بين المواطنيين في شطري السودان.
- ✓ المساواة العرقية بين الشطرين التي تلاقي سنين طويلة من تجارة الرقيق مارسها أهل الشمال بحق أهل الجنوب.
- ✓ دفع التنمية الاقتصادية والتعليمية في الجنوب.
- ✓ إشراك أهل الجنوب في إدارة السودان كله مع حكم ذاتي للجنوب.

---

[1] توفيق المدني، مرجع سابق، ص53.

[2] عبد الفتاح أحمد الطاهر، مرجع سابق، ص ص22-23.

ولكن هذه الضمانات لم توضع حيز التنفيذ(2).

كان من نتائج اتفاقية 1953م التي تعد تتويجا لنضال الشعب السوداني ضد الاستعمار، تكوين أول برلمان سوداني والذي تم من داخله إعلان استقلال السودان في عام 1956م ومع بداية الاستقلال كان وعد الأحزاب الحاكمة للجنوبيين بالفدرالية في أول برلمان سوداني ولم يتم الوفاء بذلك العهد والذي يتضمن التنمية الاقتصادية، وفي 18 أوث 1955م حدثت أشد الاضطرابات خطورة في المديرية الاستوائية وتأثرت بها كل المدن والقرى فسادت حالة من الفوضى التامة وعدم النظام الشامل لمدة 14 يوم، وأغلقت مكاتب الحكومة وأعلنت حالة الطوارئ في المديريات الجنوبية الثلاث وهو ما عرف بتمرد توريت الذي أحدث فوضى الشمال [1].

المطلب الثاني: دور الحكومات المتعاقبة في أزمة جنوب السودان

نتيجة لما مرت به السودان من أزمات وتصدعات إثر الاستعمار الذي عرفته السودان والذي نجح في خلق هوة بين الشمال والجنوب، فمنذ الاستقلال الوطني في السودان وهو يواجه العديد من المشاكل في إدارة التنوع الإثني الموجود خاصة في جنوب السودان وتهميش هذه الجهة من البلاد وبالتالي سوف نبين في هذا المطلب الدور السلبي الذي نتج عن تعدد الحكومات منذ الفترة الانتقالية للحكم الذاتي وإلى غاية ثورة الإنقاذ

الفرع الأول: فترة الانقلابات العسكرية في السودان (1954- 1985)

الفرع الثاني: ثورة الإنقاذ ومبادرات حل الأزمة(1985-1989)

الفرع الأول: فترة الانقلابات العسكرية في السودان

ساهمت الفترة الانتقالية للحكم الذاتي خلال عامي 1954و 1955 في تصعيد مشكلة الجنوب لتصبح مشكلة سياسية بسبب الممارسات الخاطئة للأحزاب الشمالية في تركيزها على صراع السلطة منذ أول انتخابات 1953 وفاز فيها الحزب الوطني الاتحادي بأغلبية مقاعد البرلمان وكذلك في إطار ما يعرف بسياسة "السودنة" في ظل حكم اسماعيل الأزهري وتحديدا في عام 1955 بنقل بعض فرق الجيش الجنوبية إلى الشمال الأمر الذي أدى إلى تمردهم كما أدى أيضا إلى تفجير ثورة في الجنوب مناصرة لحقوقهم(1)، بالإضافة لإهمالها تنمية الجنوب اقتصاديا واستيلائها على المدارس التبشيرية وحصر وظائف الدولة في الجنوب بأهل الشمال فقط، وتجاهل أوضاع الجنوبيين مما دفع بالحزب الليبرالي الجنوبي الذي تشكل عام 1953م إلى الدعوة بإقامة دولة فدرالية وكان كذلك حزب الاتحاد السوداني الإفريقي برئاسة وليم دينق وجبهة الجنوب برئاسة كلمنت أمبورو وكلها أحزاب إقليمية للجنوب ولم تكن أحزابا قومية فالجنوب كان

---

[1] توفيق المدني، مرجع سابق، ص54

[1] حسن سيد سليمان، مرجع سابق، ص04.

بعيدا عن الحركة الوطنية السودانية التي نادت بالاستقلال فانحصر عملها في كونها جماعة ضغط قدمت مطالب وحصلت على وعود لم تنفذ من قبل السياسيين، وللرد على التمرد في الجنوب حصل أول انقلاب عسكري في السودان بقيادة الفريق ابراهيم عبود في 17 نوفمبر سنة 1958م[2] والذي سعى إلى فرض سياسة الإنذماج بالقوة المسلحة بهدف استيعاب الجنوب في إطار الثقافة العربية الإسلامية أي فرض عملية تخريب واسعة النطاق في الجنوب وهو ردا على السياسة الاستعمارية التي مارستها بريطانيا في الجنوب ما بين عامي(1927–1947) إذ أصبحت اللغة العربية هي اللغة السائدة في الجنوب وأصبح يوم الجمعة عوضا عن يوم الأحد كعطلة رسمية وحظرت كل التجمعات الدينية خارج الكنائس في عام 1961 وطردت كل الإرساليات الأجنبية في عام 1962م وقدمت أموال الدولة لبناء المساجد والمدارس الدينية الإسلامية وتعرض شيوخ القبائل للضغط لاعتناق الإسلام مما أدى إلى هروب العديد من القيادات الحزبية الجنوبية إلى الخارج إضافة لفرار الآلاف كلاجئين في الدول المجاورة حيث شكلوا تنظيمات سياسية وعسكرية لمقاومة سياسة الاندماج بالقوة التي مارسها نظام الفريق عبود إبراهيم.وبحلول عام 1960م قام السياسيون الجنوبيون المتواجدون في يوغندا بمبادرة لتشكيل تنظيم سياسي للجنوب وكان أبرز قادته جوزيف ادعو وأقري جادين والأب ساترينو لاعور الذين ينحدرون من محافظة الاستوائية.وفي عام 1961 كون هؤلاء السياسيين ومعهم بعض الناشطين منظمة سميت باتحاد السودان المسيحي(SCA) بهدف إيجاد دعم معنوي ومادي من المنظمات المسيحية الأجنبية بدعوى وجود اضطهاد ديني للجنوبيين من النظام الحاكم في الخرطوم.وفي فيفري 1962م قررت هذه المنظمة تكوين تنظيم سياسي نموذجي يضم كل المجموعات القبلية في الجنوب لتمثيل الجنوبيين في المنفى وسمي الاتحاد الوطني للمناطق المغلقة بالسودان الإفريقي (SACDUU) مقره كنشاسا برئاسة جوزيف أدوعو ووليم دنيق وهدف التنظيم تحقيق استقلال جنوب السودان.تطور هذا التنظيم في عام 1963 إلى حزب سمي حزب الاتحاد الوطني الإفريقي السوداني (SANU) وبعد عام 1964 تعرض حزب سانو

للانقسامات والصراعات الداخلية بسبب الزعامة على رئاسة الحزب وقد انقسم إلى جناحين: جناح معتدل عرف بجناح دينق ومن مطالبه إقامة اتحاد فدرالي بين الشمال والجنوب، أما الجناح المتشدد فقد كان تحت قيادة "أقري جادين" الذي كان يرى أن القتال عبر النضال النوري المسلح هو الخيار لتحقيق استقلال الجنوب وقد ارتبط هذا الجناح بعلاقات قوية مع مجموعة الأنانيا المسلحة بحيث عمل على دعمها وتسليحها [1] وفي المقابل كان هناك حزب الوحدة السوداني

---

[2] توفيق المدني، مرجع سابق، ص33.

[1] حسن سيد سليمان، مرجع سابق ص ص 06.

الذي تأسس عام 1965م برئاسة سانتينو دينق ودعا للحفاظ على وحدة السودان والمطالبة بتطبيق نظام لا مركزي ومن ثم اختلفت الأحزاب الجنوبية في الستينيات حول المطالب التالية:

1- فصل الجنوب عن الشمال وإقامة دولة مستقلة.

2- الإبقاء على وحدة السودان والمطالبة بتطبيق نظام لا مركزي.

3- إقامة اتحاد فدرالي بين الشمال والجنوب.

وأثناء الفترة من 16–29 مارس 1965م عقد مؤتمر المائدة المستديرة وجمع الأحزاب الجنوبية حول إيجاد حل سياسي لمشكلة الجنوب بينما شكلت الأحزاب الشمالية جبهة موحدة عارضت أي دعاوي لانفصال الجنوب وانشغلت بالصراع حول السلطة في الخرطوم إلا أن المؤتمر لم يأتي بنتيجة وباءت بالفشل(2) .في 25 ماي 1969م حدث انقلاب عسكري ثاني بقيادة الفريق جعفر النميري، اعترف في إعلان التاسع من جويلية 1969م بوجود مشكلة في الجنوب ولم يتجاهلها واعترف بوجود فوارق تاريخية وثقافية بين الشمال والجنوب، وأقر حق الجنوبيين في تطوير ثقافتهم ورحبت حركة الأنانيا بقيادة جوزيف لاقو بذلك غير أن توجه نصيري نحو مصر وليبيا قد جعل الكثير من الجنوبيين يشككون في هذا النظام وفي 27 فيفري 1972م تم التوقيع في أديس أبابا على اتفاقية بين نظام مايو وجبهة تحرير الجنوب بقيادة الفريق جوزيف لاقو واعتبرت الاتفاقية أكبر انجازات نظام مايو وتبعا لهذه الاتفاقية فقد صدر في مارس 1972م قانون الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب في إطار السودان الموحد ومن ثم نظام حكم إقليمي بصلاحيات واسعة في الجنوب الذي تمكن لأول مرة من إدارة شؤونه بنفسه في إطار السودان الموحد ومعادلة للوحدة الوطنية في صياغة الهوية السودانية، التنوع الثقافي الإثني الديني والارتباط بالعروبة والإفريقية المتداخلة(3) وأكدت الاتفاقية إمكانية الوصول إلى تسوية وطنية تاريخية تراعي خصوصية الجنوب وتطلعاته إلا أن الاتفاقية انهارت بعد توقف الحرب دام حوالي عقد من الزمن، فهي لم تعبر عن إدارة وطنية واسعة وانصاعت عن توازن قوى محددة في المستوى الوطني والإقليمي والدولي أجبر الأطراف المعنية للوصول إلى الاتفاق، كما أنها حصرت في مشكلة الجنوب والحرب الأهلية لتحقيق السلام وتطبيق الحكم الذاتي الإقليمي وتجاهلت ارتباطها بقضايا بناء الدولة الوطنية الموحدة وفي مقدمتها قضايا الديمقراطية وتعزيز الوحدة الوطنية ونظام الحكم والمشاركة السياسية والتنمية الشاملة ومن ثم مهدت أسباب انهيار اتفاقية أديس أباب إلى ظهور التمرد الثاني والمتمثل في الحركة الشعبية لتحرير السودان(1)

الفرع الثاني: ثورة الإنقاذ ومبادرات حل الأزمة

---

(2) توفيق المدني، مرجع سابق، ص ص34– 35.

(3) حسن سيد سليمان، مرجع سابق، ص05–06.

(1) توفيق المدني، مرجع سابق، ص38.

تميزت الفترة من(1985– 1989) بإعادة تشكيل الحكومة أكثر من ست مرات في مدة ثلاث سنوات بحيث أن هذه الفترة لم تعرف الاستقرار، ورغم تعدد مساعي الحل السلمي والمبادرات السياسية للتفاوض فإن زعيم الحركة الدكتور جونق قرنق لم يجلس للتفاوض مع تلك الحكومات إلا مرة واحدة بحيث اشترط على رئيس الوزراء السيد صادق المهدي الاجتماع به بصفته الحزبية فقط[1].لقد عرفت آنذاك مواقف قرنق بالتذبذب إلا أنه أكد على بعض النقاط بأن حركته ليست حركة انفصالية وكم أكد رفضه للدولة الدينية وأكد على الانتخابات والحل الديمقراطي، فجميع المبادرات تؤكد على الوحدة الوطنية والاعتراف بالاختلافات الثقافية وتحقيق الخدمات والتنمية في الجنوب وقيام حكم ذاتي إقليمي يقوم على أسس ديمقراطية، وبالرغم من ذلك الحركة لم تتجاوز مع هذا الطرح والمبادرات فاتسعت رقعة الحرب، ومع تزايد الضغط السياسي والعسكري من حركة التمرد تم تكوين ما عرف بحكومة "الجبهة الوطنية المتحدة" وهو ائتلاف ضم أحزاب الأمة، الإتحاد الديمقراطي، الإتحاد القومي السوداني، الحزب الشيوعي، الأحزاب الجنوبية، والنقابات التي غلب عليها الطابع الشيوعي وقد أعدت تلك الحكومة برنامجا للسلام سمي بالبرنامج السياسي المرحلي والذي وقع عليه 29 حزبا ونقابه[2].وبعد تولي ثورة الإنقاذ السلطة في السودان بقيادة العميد عمر حسن أحمد البشير(1989–2010)، واجهت تحديات سياسية، اقتصادية، اجتماعية، أمنية وأكبر عائق واجه هذه الحكومة هو الحرب في جنوب السودان، التي كانت سبب في عدم الاستقرار السياسي وإضعاف شرعية الدولة الوطنية[3]، إلا أن ثورة الإنقاذ سعت لإيقاف الحرب وتحقيق السلام والوحدة الوطنية واستعملت كل الوسائل والطرق الديبلوماسية لحل الأزمة، وقد كانت أول مبادرة هي مبادرة مؤتمر الحوار الوطني حول إمكانية الاتفاق على برنامج وطني يتفق عليه أهل السودان، ومن توصياته ما يلي:

1- التأكيد على مبدأ الحوار أسلوبا وحيدا لإيجاد الحلول السلمية ونبذ العنف والنزاع للمطالبة بالحقوق.[4]

2- معالجة الأسباب الجذرية والتاريخية للنزاع بتأسيس نظام الحكم الإتحادي.

3- حسم علاقة الدين بالدولة والديمقراطية بوجوب كفالة الحريات الدينية والثقافية، وأن يعتبر الحكم بالشريعة على الشمال دون الجنوب.

4- اعتماد المواطنة أساسا للحقوق والواجبات بتكوين حكومات ولائية فاعلة في الجنوب والشمال[1].تم الاتفاق على يوم 4 جويلية 1989م لعقد اجتماع تمهيدي وبعده عقد مؤتمر قومي

---

[2] عبد الفتاح أحمد الطاهر، مرجع سابق، ص29.

[3] مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق، ص25.

[4] حسن سيد سليمان، مرجع سابق، ص08– 09.

[1] عبد الفتاح أحمد الطاهر، مرجع سابق، ص29– 30.

دستوري في 18 ديسمبر 1989م وكان هناك مشروع معد لإلغاء قوانين سبتمبر 1983م، وعلى الرغم من تعاقب هذه الحكومات، فإن موقف الحركة ظل ثابتا في عدم الاعتراف بحكومات الخرطوم بدءا من حكومة مايو ثم الحكومة الانتقالية وإلى حكومات ما بعد انتفاضة أفريل 1985م.وفي نهاية 1988 قام الحزب الاتحادي الديمقراطي بدفع من مصر بمباحثات مباشرة مع الحركة الشعبية ما جعلها تتراجع عن مطالبها بإلغاء الشريعة وطالبت فقط بتجميد الخطوات الجارية لإصدار قوانين جديدة[2].ومع تزايد وتأزم الوضع السياسي تحركت القوات المسلحة في محاولة للخروج من المأزق السياسي، فتقدم ضباط الجيش بمذكرة في بداية 1989م تطالب بتسريع خطوات السلام في البلاد عن طريق اتفاقية الميرغني قرنق، وذلك بعد الهزائم العسكرية في الجنوب وسقوط نمولي وتوريت في شرق الاستوائية إلا أن الوضع السياسي ازداد تأزما وتعقيدا، وقد أدى استمرار حالة عدم الثقة والشك بين الحكومة والقوات المسلحة إلى حدوث انقلاب 30 جويلية 1989م وهو الحكم العسكري الرابع وسميت بثورة الإنقاذ[3]، تواصلت جهود حكومة الإنقاذ في هذه المبادرات من خلال محادثات فرانكفورت، مفاوضات أبوجا مبادرة دول الإيجاد، السلام من الداخل، اتفاقية الخرطوم للسلام، كما سعت لتحقيق السلام عبر العيد من المبادرات، قام بها زعماء وبعض الشخصيات العالمية، ولكنها لم تنجح بسبب موقف الحركة الشعبية زمن أبرز هذه المبادرات ما يلي [4]

1- مبادرة العقيد محمد القذافي وهي لم تنجح بسبب قائد الحركة الشعبية.

2- مبادرة الرئيس الزائيري(موبوتوسيس سيكو) وقد التقى جونق قرنق ولكن هذا الأخير أحبط المبادرة.

3- مبادرة الرئيس النيجيري" أوباسانغو" وقد التقى قرنق في أديس أبابا والتقى الحكومة في الخرطوم ولكن لم ينجح في جمع الطرفين.

4- المبادرة المصرية: وقد نصت على عقد مؤتمر دستوري بمشاركة الحكومة والحركة الشعبية وقادة التجمع الوطني الديمقراطي، ولكنها لم تتم.

إلا أن جميع هذه المبادرات لم تنجح بسبب تمسك قائد الحركة الشعبية بمطالبه، فهذه المبادرات لم تسجل أي تقدم [1] .

---

[2] مصطفى أبو الخير، مرجع سابق، ص26- 27.

[3] حسن سيد سليمان، مرجع سابق، ص10.

[4] توفيق المدني، مرجع سابق، ص ص34- 35.

[1] حسن سيد سليمان، مرجع سابق، ص05-06.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: انعكاسات و تداعيات انفصال جنوب السودان محليا و إقليميا .

تناولت في هذا الفصل الأثار و التحديات التي عانت منها السودان نتيجة انفصال جنوب السودان في جميع المجالات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، و مدى استطاعتها احتواء الآثار الجانبية الناجمة عنه مثل امتداد ذلك إلى الأقاليم الأخرى التي تعاني من نفس التهميش و الإستغلال السياسي مثل منطقة ابيي و ولايتي جنوب كردفان و النيل الازرق و منامة في مسألة ترسيم الحدود، كما أنه لا يمكن أن نغفل ل عن التداعيات الناجمة عن هذا الا نفصال بالنسبة لجنوب السودان في حد ذاته، بحيث أنه دولة وليدة وهشة و تفتقر إلى العناصر اللازمة لبناء دولة، اضافة إلى التدخل الغربي في تدعيم هذا الإنفصال الذي كان الغرض منه تقسيم و تجزئة المنطقة سياسيا أم اقتصاديا و إستغلال الموارد الطبيعية الهائلة للسودان، و قد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول: الحركة الشعبية و عقد إتفاق نيفاشا

المبحث الثاني: دور القوى الخارجية في إنفصال الجنوب و تداعياته محليا و إقليميا .

المبحث الأول :الحركة الشعبية وعقد إتفاق نيفاشا

نتيجة للتعدد الإثني و القبلي في السودان و معاناتهم من التهميش السياسي، و وجود مجتمع مسلم في الشمال و أخر مسيحي في الجنوب مما أنتج عدم توازن في العادات و التقاليد و الفكر، حيث نجد أن أكثر الإثنيات و القبائل ترتكز في الجنوب السوداني وخاصة قبائل الدينكا و الزاندي و التي تعرفان بكونهما أكثر القبائل محبة للقتال و السيطرة مما جعل الجنوب دوما يعاني من أزمات و نزاعات إمتدت للشمال حيث تأسست الحركة الشعبية لتحرير السودان و المنادات بإلغاء الشريعة و فصل الدين عن الدولة، مما إستوجب على الساحة الدولية عقد إتفاق فيما بينهما لإنهاء الحرب الأهلية القائمة ما بين الطرفين في إتفاق السلام الشامل و الذي توصل إلى عقد إستفتاء لتقرير حق المصير لجنوب السودان و سيتم تبيان ذلك من خلال المطلبين التاليين :

المطلب الأول: نشأة الحركة الشعبية و أهم أهدافها .

المطلب الثاني: إتفاق نيفاشا وإستفتاء تقرير المصير

المطلب الأول:نشأة الحركة الشعبية و أهم أهدافها

لقد تناول هذا المطلب نشأة و تطور الحركة الشعبية لتحرير السودان، و قد ظهرت هذه الحركة إثر فشل اتفاقية " أديس أبابا" في الوصول إلى تسوية وطنية تاريخية تراعي خصوصية الجنوب، فهي لم تعبر عن إرادة وطنية واسعة، كما أنها حصرت نفسها في مشكلة الجنوب و الحرب

الأهلية لتحقيق السلام و تطبيق الحكم الذاتي الإقليمي و تجاهلت قضايا الديمقراطية و تعزيز الوحدة الوطنية و نظام الحكم، و المشاركة السياسية و التنمية، بحيث أن فشل الإتفاقية مهد لظهور الحركة الشعبية لتحرير السودان عام 1983، و بالتالي قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى جزئين :

الفرع الأول: نشأة الحركة الشعبية لتحرير السودان .

الفرع الثاني: مبادئ وأهداف الحركة الشعبية

الفرع الأول: نشأة الحركة الشعبية لتحرير السودان

قادت تداعيات و فشل إتفاقية " أديس أبابا" الموقعة في عام 1972، إلى ظهور حركة تمرد ثانية سميت

بالحركة الشعبية لتحرير السودان، و برزت في الساحة العسكرية و السياسية بالسودان مند عام 1981، و ذلك عندما أعفى الرئيس السابق" جعفر النميري" حكومة " أبيل ألير" ، و حل مجلس الشعب الإقليمي, وقام بتقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم و هي الإستوائية و أعالي النيل و بحر الغزال، كما قام كذلك بدمج القوات الجنوبية في الجيش و ترحيلها إلى الشمال، و هو ما رفضه الجنوبيين و اعتبروه إلغاءا لاتفاقية " أديس أبابا" ([1])

و قصد من هذا التقسيم إضعاف الجنوب و تفكيك وحدته وتماسكه في مواجهة السلطة المركزية، و رأى العديد من الجنوبيين في دعم " جوزيف لاقو" للتقسيم بأنه ينافس على كسب الرئيس النميري و للحصول على المناسب السياسية ([2]) و من أسباب قيام الحركة الشعبية لتحرير السودان تطبيق جعفر النميري، قوانين الشريعة الإسلامية التي أصدرها في سبتمبر عام 1983، و التي إعتبرها الجنوبيين خرق لإتفاقية أديس أبابا و للدستور و من تم بدأت شرارة التمرد من الكتيبة "105" في مدينة " بور"، ضد الجيش السوداني، ثم تبعه تمرد الوحدات العسكرية الآخرى في مدينة البيبرو ([3]) و تبين قيام الحركة الشعبية، المانفستو التوجه الإشتراكي ، و قيام سودان جديد ديمقراطي إشتراكي علماني، و تحرير كل القطر السوداني من سيطرة الأقلية الحاكمة في الخرطوم. ترى الحركة أن التنوع المعاصر للسودان، يشكل أساسا للوحدة، حيث يقول" جون قريق " أن هذا التنوع المعاصر إثنيا أو ثقافيا أو دينيا، يشكل جزء من أهدافنا و أن التحدي الذي يواجهنا في السودان، هو أن نصهر جميع عناصر التنوع التاريخي و المعاصر لننشئ أمة سودانية، و نطور رابطة قومية تتجاوز هذه المحليات ، ونستفيد منها دون أن ننفي أيا من هذه

([1]) نجم الدين محمد عبد الله جابر، الحركة الشعبية لتحرير السودان (النشأة و التطور) قراءات إفريقية، العدد الثامن 2011، ص33.

([2]) ابراهيم محمد أدم ، مستقبل التكامل السياسي في السودان في ضوء الإتفاقات السلام ، جماعة جوبا ، ص2 ،3

([3]) نجم الدين محمد عبد الله جابر، مرجع سابق، ص ص 34، 35

المكونات ([1]) فقبيلة الدينكا تشكل العمود الفقري للحركة الشعبية و هم أكبر القبائل الإفريقية، حيث يبلغ عددهم حوالي خمسة ملايين نسمة يعيشون في بحر الغزال و أعالي النيل ويعتنقون النصرانية و الإسلام و الوثنية و يعد أبناء الدينكا هم أهم و أبرز قيادات الحركة الشعبية و من بينهم الدكتور " جون قرنق " زعيم الحركة الشعبية، و " سلفا كير مياريديت" الرئيس الحالي للحركة و "دينق" وزير الخارجية الأسبق ([2]) و كذلك قبيلة النوير و يأتون في المرتبة القانية بعد الدينكا و منهم " رياك مشار" نائب رئيس حكومة جنوب السودان و" فاولينوماتيب" قائد أكبر قوات صديقة سابقة للحكومة و الذي أصبح تابعا للحركة الشعبية، و كذلك توجد قبيلة الشلك وهم أقل عددا من النوير و لهم زعامات في الحركة الشعبية مثل باقان أموم "الأمين العام للحركة و دكتور " لام أكول" ([3])

الفرع الثاني: أهداف و مبادئ الحركة الشعبية لتحرير السودان

من أهم مبادئ الحركة الشعبية إقامة نظام علماني يحكم السودان و يفصل الدين عن الدولة ، و إعادة توزيع السلطة و يفصل الدين عن الدولة ، و إعادة توزيع السلطة و الثروة بين الشمال و الجنوب و بناء سودان جديد يقوم على المشاركة الشعبية لكل الإثنية العرقية في السودان و كذلك مشاركة المناطق المهمشة في إدارة المركز (الخرطوم) فالحركة الشعبية ترى أن التهميش و التفرقة الإثنية تمثل أساس المشكلة وأن ذلك لا يتعلق فقط بالجنوب و إنما بجميع مناطق السودان المختلفة و نتيجة لذلك أصبحت تنادي بفهوم السودان الجديد بحيث عمت نشاطها ليشمل مناطق في الشمال مثل جبال النوبة في كردفان و النيل الأزرق و شرق السودان ([4]) و قد ضمت الحركة الشعبية معظم القبائل و الأعراف التي يتكون منها المجتمع الجنوبي . بحيث سعت الحركة الشعبية إلى المطالبة بإلغاء الشريعة الإسلامية من الدستور السوداني بحجة وجود جماعات عرقية غير إسلامية في الجنوب و بعض المناطق الشمالية كما سعت إلى تطبيق العلمانية في الحكم. ([5]) و هو ماوافقت عليه بعض الأحزاب الشمالية، مثل حزب الإتحاد الديمقراطي و حزب الأمة و الحزب الشيوعي و رفضته الجبهة الإسلامية و لكن سرعان ما وافقت على عدم تطبيق الشريعة الإسلامية في الجنوب وفق "إتفاقية نيفاشا 2005" و بموجبها أصبحت الحركة الشعبية تحكم الجنوب وتطبق النظام العلماني، فوجد النظام السياسي نفسه ليس أمام مجرد حركة متمردة و إنما أمام حركة منظمة و لها شعارات و برامج سياسية، و لها كوادر عسكرية مدربة و أسلحة متطورة و صار ينظم إليها بعض الجنود من القوات النظامية الحكومية،

---

(1) ابراهيم محمد أدم ، مرجع سابق ، ص ص 7 ،8

(2) ابراهيم محمد أدم ، مرجع سابق ، ص ص 10. 11

(3) حمدي عبد الرحمن حسن ، د ، محمد عاشور مهدي ، المسلمون و مشكلات التعددية الدينية و الإنية في جنوب السودان، ص ص 101 ، 102.

4 نجم الدين محمد عبد الله جابر، مرجع سابق ، ص ص 36 ن37.

5 نجم الدين محمد عبد الله جابر، مرجع سابق ص 37.

مما أضفى على الحركة صفة الشرعية . ([1]) و إستمرت الحركة في تصعيد مظاهر العمليات العسكرية و شن المعارك ضد القوات الحكومية في مناطق مختلفة من السودان مثل مدن ملكال و جوبا ، و واو ، و الكرمك و توريت، و مع نهاية عام 1989 تمكنت الحركة من احتلال حوالي 80% من أراضي الجنوب وكذلك شملت مناطق أخرى من السودان مثل مناطق جنوب كردفان في شمال السودان و الإقليم الأوسط و لم تؤثر هذه المعارك على السياسة فحسب بل شملت أيضا المستوى الاقتصادي، فلقد دمرت المعارك مدن كثيرة و قتلت العديد من الأرواح بلغت 900.000 شخص توفوا نتيجة الحرب، ولقد وصلت الحرب إلى درجة شديدة في الجنوب , فقوة الحركة مستمدة من تجربة طويلة من الصراع بين الجنوب و الشمال، كما أن لها إستراتيجية جد متقدمة و لا تقتصر على العمل العسكري فقط ([2]) كما أن حساسية العالم الغربي ضد الحركات الأصولية الإسلامية ساعدت الحركة في تصوير الاحزاب الشمالية و خاصة حزب الأمة و الحزب الاتحادي الديمقراطي بأنهما من الأحزاب الأصولية التي تهدد مصالح الغرب، و قد نجحت الحركة في جعل الدول الغربية تخشى توجهات الإسلام في السودان، و بالتالي فإن إستمرار الحرب و إستنزاف إمكانيات و قدرات السودان مطلب شرعيا لتحقيق أهدافهم السياسية، و ذلك لمنع إنتشار الإسلام في الجنوب بشكل خاص و إفريقيا بشكل عام .

و قد تم وضع تقرير عن المضاعفات الإستراتيجية و الإقليمية في السودان و قد كلف به " أنتوني كورد سمان" في عام 1984 و قد حذر فيه من إمكانية سيطرة الأصوليين الإسلاميين على السلطة في السودان و أنها يمكن أن تمتد إلى بقية الدول المجاورة لها .فتعاقب الحكومات في السودان، و فشلها في حل المشكلة وتأزم الوضع، جعل من الحركة تتخذ موقف سلبيا و اللجوء إلى القوة و الحسم العسكري لإجبار الحكومات على الرضوخ لمطالبها في تشكيل حكومة و طنية تمثل كافة القوى السياسية لتحرير السودان ([3]) .

بحيث أدى ذلك إلى إجراء مبادرات ومساعي سلام مع الحركة الشعبية بعد قيام ثورة الاتقاد الوطني في 30 جويلية 1989، ثم أبوجا الأولى في ماي 1992 و قد ركزت على علاقة الدين بالدولة و الهوية، و طلبت الحركة الشعبية إجراء استفتاء لتحديد المصير و في أبوجا الثانية ماي 1993 تم الإتفاق على استمرار المفاوضات حول المواضيع الحساسة الخاصة بالدين و الدولة و الإلتزام بأن وحدة السودان تخضع للمفاوضات المستمرة حول نوع الترتيبات السياسية التي يمكن تبنيها مستقبلا، كما نتج عن إتفاق الطرفين على إقتسام الثروة مشاركة الجنوب في المؤسسات

---

[1] صالح محمد القاسم، النظام السياسي و مشكلة الجنوب في السودان في الفترة من 1969 إلى 1989 ، عمان ، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، 2010 ص ص 180، 181.

[2] صالح محمد القاسم، مرجع سابق ، ص . ص 182، 183.

[3] صالح محمد القاسم، مرجع سابق ، ص ص ، 184 ، 189

[3] منى حسين عبيد، الخرطية السياسية لأحزاب جنوب السودان (الحركة الشعبية لتحرير السودان " أنمودجا" جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، العدد 41 ، 2003، ص ص ، 33 ، 34

الدستورية و السياسية على المستوى القومي، ثم جاءت مبادرة مجموعة الإيجاد (سبتمبر 1994) وتضمنت حق تقرير المصير لجنوب السودان إلا أن الحكومة رفضت ذلك و إقترحت قيام حكومة فيدرالية أساسها الشريعة غير أن الحركة الشعبية أصرت على تقرير المصير و رفضت الشريعة، و في نفس العام سعت الحركة لتوثيق علاقتها بالتجمع الوطني الديمقراطي و عرف بإتفاق " شقدوم 1994" و الذي يضمن الاتفاق بينهما الإطاحة بنظام الخرطوم . و في مؤتمر اسمرا للقضايا المصيرية في جويلية 1995 و الذي شاركت فيه الحركة الشعبية مع أحزاب المعارضة السودانية تضمن الإتفاق على حق تقرير المصير، كما منح المؤتمر أهل منطقة أبيي الحق في إختيار بقائهم ضمن جنوب كردفان أو إنضمامهم إلى بحر الغزال، و كان قبول الحكومة بحق تقرير المصير نتيجة لضغوط تعرض لها من قبل الولايات المتحدة الأمركية، و بالتالي عقد اتفاقية الخرطوم للسلام عام 1996.إلا أن سرعان ما فشل الإتفاق و إتجهت الحركة الشعبية إلى التمرد ضد الحكومة المركزية، و أرادت الإستيلاء على مدينة كسلا و ذلك لقطع الطريق الذي يربط الخرطوم بميناء بور سودان وعلى وجه الخصوص الإستيلاء على النفط السوداني إلا أن الحكومة كانت تعمل دائما على إخفاق محاولاتها . و قد تم إجراء العديد من الوساطات بين الحكومة و الحركة الشعبية، كالوساطة التي أجراها نيلسون مانديلا عام 1997 ولكنها أحفقت بسبب رفض الحركة الجلوس إلى مائدة التفاوض، و أيضا الوساطة المصرية و الليبية و التي فشلت لأنها لم تناقش مسألة تقرير المصير [2]

وكذ لك وساطة منظمة الإيجاد عام 2001 والتي دعا إليها الرئيس الكيني "دانيال آراب "،وطالبت فيها الحكومة السودانية من الحركة الشعبية وقف إطلاق النار ،إلا أن الحركة رفضت وطلبت في المقابل وقف الحكومة لمسألة التنقيب عن البترول في الجنوب ، إلا أن الوساطة أخفقت في الوصول إلى حل يرضي الطرفين.وفي عام 2002 وافقت الحركة الشعبية على إتفاقية وقف إطلاق النار في جبال النوبة مع الحكومة السودانية والتي تم التوصل إليها بوساطة أمريكية وفي نفس العام عقد إ تفاق بين ا لحركة الشعبية والحكومة السودانية في ضاحية ماشاكوس بكينيا وتم توقيع هذا الإتفاق وسمي إتفاق مشاكوس وتم التوصل إلى مسألتين تشكلان جوهر الصراع وهما :

1- الإتفاق على منح حق تقرير المصير بعد مدة إنتقالية قدرها ستة سنوات .
2- الإتفاق على أن يكون هناك دستور للشمال وأخر للجنوب ثم دستور قومي يجمع ما بين الكيانين.(2)

مما شجع على عقد جولة ثانية من المفاوضات إلا أن الحكومة السودانية إنسحبت من المفاوضات نتيجة قيام الحركة بالتعدي على مدينة توريت من مدن ولاية شرق الإستوائية في أقصى جنوب السودان، حيث توقفت
المفاوضات و تم استكشافها في 16 أكتوبر2002 تمكن من خلالها الطرفان من توقيع هدنة تضمنت مايلي:

1- إجراء إنتخابات عامة و نزيهة و مراقبتها خلال النصف الأول من المدة الانتقالية .
2- الإتفاق على قيام حكومة وحدة وطنية خلال المدة الانتقالية.
3- الاتفاق على تعديل الدستور أو وضع دستور جديد.
4- تكوين مؤسسات تشريعية، من مجلسين بتمثيل عادل للمواطنين في الجنوب و التأكيد على أن تكون الخدمة القومية و الورزارات ممثلة لجميع السودانيين .
5- الإتفاق حول الهيئة القضائية المستقلة .
6- قضايا حقوق الإنسان
7- إجراء إحصاء سكاني لحسم الخلاف حول النسب السكانية .
8- تمديد إتفاق وقف إطلاق النار مدة ثلاثة أشهر أخرى (3)

إلا أن هناك قضايا لم يتم الجزم فيها كالترتيبات الأمنية، و توزيع الثروة و السلطة، و المناطق الثلاث جنوب النيل وجبال النوبة و أبيي و هو ما سيتم تبيانه في إتفاق نيفاشا .

---

(1)-منى حسين عبيد ،مرجع سابق ،ص ص ، 35-37
(2)-منى حسين عبيد ،مرجع سابق ، ص ص ، 38-39
(3)-منى حسين عبيد مرجع سابق ،ص ص ،40-41

المطلب الثاني: إتفاق نيفاشا و استفتاء تقرير المصير.

خلال عام 2005 انتهت أطول فترة حرب شهدتها قارة إفريقيا، نتيجة لتوقيع إتفاق نيفاشا 2005 ما بين الحركة الشعبية لتحرير السودان و الحكومة السودانية، و الذي أقر عدم تطبيق أو إلغاء الشريعة الإسلامية في جنوب السودان، كما تم الإتفاق على مدة ستة سنوات من الحكم الذاتي و ذلك تمهيدا لإستفتاء يصوت فيه الجنوبيين و الشماليين على حق تقرير المصير ، بين إختيار الوحدة أم الانفصال و تشكيل دولة مستقلة عن الخرطوم، و قد تم تبيان ذلك من خلال الفرعين التاليين :

الفرع الأول: إتفاق نيفاشا و أهم ما تضمنه من مبادئ .

الفرع الثاني: إعلان جوبا 2009 ونتائج الإستفتاء حول تقرير المصير .

الفرع الأول: إتفاق نيفاشا و أهم ما تضمنه من مبادئ .

في 09 جانفي 2005 تم توقيع إتفاقية السلام الشامل(نيفاشا) بين الحكومة السودانية و الحركة الشعبية لتحرير السودان وشارك في التوقيع على الوثيقة كل من الرئيس الكيني مواي كيباكي و رئيس يوغندا " يوري موسيفيني" و رئيس إثيوبيا ميليس زيناوي، ونائب رئيس نيجيريا أبو بكر الحاج و المفوض العام للإتحاد الإفريقي ألفا عمر كوناري، و الأمين العام للجامعة العربية، عمرو موسى، و وزير الخارجية الأمريكي كولن باول، بالإضافة إلى ممثلي العديد من الدول مثل مصر، إيطاليا، النرويج بريطانيا، هولندا، و قد أنجزت في مشاكوس ونيفاشا في الجمهورية الكينية في الفترة الممتدة من جويلية 2002 و سبتمبر 2004 ([1])

و قد وافق الطرفان على البروتوكولات الستة التي تشمل ما يلي:

1- برتوكول ماشاكوس في جويلية 2002 الذي عالج علاقة الدين و الدولة و حق تقرير المصير لجنوب السودان .

2- إتفاقية الترتيبات الأمنية خلال الفترة الإنتقالية سبتمبر 2003 الذي نص على تشكيل وحدات مشتركة مع احتفاظ كل طرف بجيشه .

3- إتفاقية قسمة الثروة قبل وفي الفترة الانتقالية في جانفي 2004 و يشمل ذلك تحديد آليات لإقتسام الموارد المالية و موارد النفط ([2])

- بروتكول قسمة السلطة في ماي 2004 و هو ينص على وضع ترتيبات قسمة السلطة التي تفتح النظام السياسي القومي من خلال إنتخابات وتطوير الديمقراطية وحقوق الإنسان .

5- بروتوكول إنهاء الصراع في جنوب كردفان، جبال النوبة و النيل الأزرق في 2004 الذي نص على تشكيل هياكل للحكم الذاتي في إطار نظام فدرالي قومي .

6- برتوكول إنهاء الصراع في منطقة أبيي في ماي 2004 الذي نص على تشكيل هياكل إدارية و آليات للإستفتاء في منطقة أبيي

- و قد نصت إتفاقية السلام الشامل على وحدة السودان وعلى الإدارة الحرة لشعبه، و على الحكم الديمقراطي و المساواة و العدل لجميع مواطني السودان.و من حق أهل الجنوب إدارة الحكم في إقليمهم و لهم الحق في تقرير مصيرهم عبر إستفتاء بعد فترة إنتقالية مدتها ستة سنوات، و في شأن العلاقة بين الدين و الدولة، نصت الإتفاقية على أن السودان متعدد الأديان

([1]) - توفيق المدني، **تاريخ الصراعات السياسية في السودان و الصومال** ط 1(دمشق : منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب 2012) ص 64.

([2])- عبده مختار موسى، **مسألة الجنوب و مهددات الوحدة في السودان** ، ط1 (بيروت : دراسات الوحدة العربية، 2009) ص 112.

و يجب إحترام حرية الإعتقاد و التعبير لأتباع كل الأديان و المعتقدات و الأعراف كما أكدت على المواطنة كأساس أو معيار للأهلية للمنصب العام بما في ذلك رئاسة الجمهورية و الخدمة العامة ([1])أما فيما يخص الترتيبات الأمنية، فقد جعلت لشمال السودان جيش خاص بها و جيش خاص بالحركة الشعبية، مع وجود قوات مشتركة مدمجة من الجيشين في أثناء الفترة الانتقالية إذا أسفر الاستفتاء بشأن تقرير المصير عن نتيجة لصالح خيار الوحدة، و لكن إنسحاب الجيش السوداني من مناطق الجنوب وفقا اتفاق الترتيبات الأمنية يمكن الحركة الشعبية من أن تستطيع للإعلان عن إنفصال الجنوب من جانب واحد و فعلا إتخدت الحركة في بناء جيش مستقل بمساعدة أمريلية ([2])ما فيما يخص إقتسام الثروة فقد إتفق الطرفان بشأن اقتسام عادل للثروة، و بشان مورد النفط، يشمل الاستفادة لمستخدمه من النفط باعتباره موردا طبيعيا غير متجدد بما يتفق مع المصلحة القومية و المنفعة العامة و مصلحة الولايات و الأقاليم المتأثرة و مصلحة السكان المحليين في المناطق المتأثرةأما فيما يخص اقتسام السلطة نصت الاتفاقية على مستويات الحكم المختلفة، مستوى قومي و جهاز حكم على مستوى الإقليم الجنوبي، ثم مستوى ولائي لكافة ولايات السودان، ثم مستوى محلي لكل السودان، و نتيجة لذلك نشأت حكومة خاصة بالإقليم الجنوبي أما تناولت حقوق الإنسان و الحريات الأساسية و منع الرق و منع التعذيب و المحاكمة العادلة و حظر التمييز لذلك شملت الاتفاقية تسوية التزامات في ولاية جنوب كردفان و جبال النوبة، و جنوب ولاية النيل الأزرق، لاعتبار أن هذه المناطق شغلت حيزا من اعتصام الطرفين و الذين يؤكدان على أن المواطنة شغلت حيزا من إعتصام الطرفين و الذين يؤكدان على أن المواطنة هي أساس الحقوق و الواجبات المتساوية لجميع السودانيين بغض النظر عن العرف أو الدين، كما التأكيد على أهمية الإعتراف بالتنوع الثقافي و الاجتماعي للسودان و من بين ما إتفق عليه الطرفين ما يلي .

1) منمات حقوق الإنسان و الحريات الأساسية لكل الأفراد في الولاية بحسب نص الدستور القومي الانتقالي .

2) تطوير و حماية التراق الثقافي المتنوع و اللغات المحلية لمواطنين الولاية .

3) تنمية الموارد البشرية و البنية التحتية هو الهدف الرئيسي للولاية و بحسب تحقيقها لتلبية الاحتياجات الانسانية .الطرفان الحكومة السودان و الحركة الشعبية لتحرير السودان) توصل إلى اتفاق سلام شامل، عادل ونزيه، لإنهاء الحرب في ولايتي جنوب قردفان (جبال النوبة و النيل الأزرق و اتفقا على ما يلي:

---

(1) - توفيق المدني ن مرجع سابق ، ص. ص 66. 67

(2)- عبد مختار موسى، مرجع سابق ، ص113

– المشاورة الشعبية حق ديمقراطي و آلية لتأكيد وجهة نظر مواطني الولايتين جنوب كرفان، جبال النوبة و النيل الأزرق بشأن اتفاقية السلام الشامل.

تخضع الاتفاقية الشاملة للإرادة الشعبية في الولاتيني عن طريق ممثلهم المنتخبين بصورة ديمقراطية في المجالس التشريعية ([1]). ينشء كل واحد من المجلسين التشريعين للولاتين لجنة برلمانية للتقويم لقياس تنفيذ إتفاقية السلام الشامل في كل ولاية و تقدم لجنتان تقريرهما إلى المجلسين التشرعين في الولاتين بحلول السنة الرابعة من التوقيع على اتفاقية السلام الشامل.تنشء الرئاسة لجنة مستقلة لتقويم تنفيذ السلام الشامل في كل ولاية من الولاتين وترفع اللجنة تقاريرها إلى الحكومة القومية و حكومتين الولاتيني اللتين يستخدمان التقارير لتصحيح أي إجراء يحتاج إلى تصحيح لضمان التنفيذ المخلص للإتفاق ([2])و من المبادئ المتفق عليها بشأن منطقة أبيي و التي تعتبر جسر بين الشما و الجنوب يربط الشعب السوداني ، و تعرف المنطقة على أنها منطقة مشيخات دينكانقوك التسعة التي حولت إلى كردفان في 1905 و تحتفظ المسيرية و غيرها من البدو الرحل بحقوقهم التقليدية برعى ما شيتهم و التحرك عبر منطقة أبي، فعند توقيع إتفاقية السلام، منحت منطقة أبيي ومعا داريا خاصا كما يلي:

– يكون سكان أبي مواطنين لكل من غرب كردفان و بحر الغزال مع تمثيلهم غي الأجهزة التشريعية لكلا الولاتيني ([3])تدار أبي بواسطة مجلس تنفيذي محلي يمنتخب سكان أبي و إلى حين إنتخاب المجلس التنفيذي تعين الرئاسة أعضاء أول مجلس تقسم عائدات البترول من ابي إلى ستة أقسام خلال الفترة الانتقالية– الحكومة القومية (50%)، حكومة جنوب السودان (42%) بحر الغزال (2%) ، غرب كردفان (2%) ([4])تقدم الحكومة القومية المساعدة لتحسين مستوى معيشة أهالي أبي بما في ذلك المشاريع الإنمائية و العمرانية .

نشر مراقبي دوليين في أبي لضمان التنفيذ الكامل لهذه الاتفاقيات بالتزامن مع الاستفتاء في جنوب السودان يدلي أهالي أبي بأصواتهم بصورة منفصلة ويعطي المقترح الذي يتم التصويت عليه بصورة منفصلة أهالي أبي الخيارين التاليين:

– أن تحتفظ أبي بوضعها الإداري الخاص في الشمال أن تكون أبي جزءا من بحر الغزال عند توقيع الاتفاقية تمنع المنطقة وضع إداري خاص تحت رعاية رئاسة الجمهورية .

– يدير منطقة أبي مجلس تنفيذي محلي ينتجه أهالي أبي و إلى حين إنتخاب المجلس التنفيذي تعين رئاسة الجمهورية أعضاء المجلس الأول ([5])

([1]) - إتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان و الحركة الشعبية لتحرير السودان ، الجروجن ، كينيا، 2005، ص . 65. 69.

([2]) - إتفاقية السلام الشامل، مرجع سابق ، ص . ص 69 ، 70

([3]) - دوغلاس جونسون: **ترجمة سيد أحمد علي بلال، حينما تصبر الحدود الإدارية الداخلية حدود، دولية**، نشر بواسطة معهد الأخدود العظيم ، 2010، ص 76.

([4]) - إتفاقية السلام الشامل، مرجع سابق ، ص . ص 70 .71.

([5]) - دوغلاس جونس، مرجع سابق ، ص . ص 76 ،78

الفرع الثاني: إعلان جوبا ونتائج الاستفتاء .

العلاقة بين الجنوب والشمال لم تكن مستقرة ونجم عدم الاستقرار في التمارين الفكري و الأيديولوجي بين المؤتمر الوطني و الحركة الشعبية ،فالمؤتمر الوطني إسلامي أما الحركة الشعبية فهي علمانية، حيث أن الغابات و الأهداف مختلفة فالحركة تسعى لتغيير طبيعة الدولة الإسلامية ، بينما يسعى الآخر في ظل توجه إسلامي . فالتحالف بينهما كان إضطراي و مؤقت و برز هذا الموقف بحد إجتماعات عقدت لعدد من الأحزاب المعارضة شملت الحركة الشعبية و حزب الأمة القومي و الحزب الشيوعي و المؤتمر الشعبي في الفترة من 26 إلى 30 سبتمبر 2009 و صدر بعدها إعلان جوبا للحوار و الإجماع الوطني [1]

و أهم ما تضمنت إعلان جوبا بعد إتفاق السلام الشامل ما يلي:

– إجراء الاستفتاء على حق تقرير المصير في الموعد المحدد في الاتفاقية و الدستور الانتقالي [2]

– وضع قانون الاستفتاء على تقرير المصير خلال الدورة البرلمانية القادمة التي تبدأ في 5 أكتوبر 2009 و اعتماد نسبة الأغلبية البسيطة للجسم بين خياري الوحدة أو الانفصال مع ضمان حق جميع الجنوبيين في الاستفتاء .

– ترسيم الحدود بين الشمال و الجنوب قبل الانتخابات .

–تطبيق البنود الخاصة بالتحول الديمقراطي، و في مقدمتها تعديل القوانين لتتفق مع الدستور الإنتقالي لسنة 2005م [3]

– إجراء المشورة الشعبية في ولايتي جنوب كردفان و جنوب النيل الازرق على أن يتم ذلك بعد إجازة القانون الخاص بها.

– الإلتزام بتقرير هيكلة التحكيم الدولية حول حدود أبيي و تنفيذ بروتوكول أبي بدقة مع التأكد على وضع أسس تضمن التعايش السلمي و الأمن في المنطقة، بما يراعي حقوق المجموعات التي ترتبط مصالحها بالمنطقة .[4]

– تشكيل مجموعة عمل لوضع تصور للتدابير السياسية و الاقتصادية و التشريعية و الثقافة الازمة لتعزيز فرص الوحدة، فيما تبقى من الفترة الانتقالية مع التأكيد على احترام خيار الانفصال إذا أسفر عنه الاستفتاء .

---

[1] - حسن الحاج علي أحمد، إنعكاسات الإنفصال المحتمل لجنوب السودان علي مستقبل المنطقة، التقرير الاستراتيجي الثامن، 2009، ص . 255، 256.

[2]- إعلان جوبا للحوار و الاجماع الوطني، ، سودانيل 01 أكتوبر 2009، متوفر على الرابط الثاني:
http://www.sudanile.com/index.php?option=com

[3]- حسن الحاج علي أحمد، مرجع سابق ، ص 256، 257

[4]- إعلان جوبا للحوار و الإجماع، مرجع سابق

و يتضح بان الحركة الشعبية لتحرير السودان، مهتمة بالترتيبات المتعلقة بحق تقرير المصير، مثل قانون الاستفتاء وترسيم الحدود و التحكيم حول منطقة أبي و بذلك تحقق الحركة أعرفها عبر وجودها في كل من الحكومة والمعارضة.و عند الحديث عن استفتاء تقرير المصير في جنوب السودان فالأمر لا يقتصر على جنوب السودان و إنما كذلك منطقة أبي المتنازع عليها بين الشمال و الجنوب، أحيلت إلى التحكيم في محكمة العدل في لاهاي، و الذي سوف يتم فيها استفتاء حول مصيرها، هل ستكون حدودها الإدارية تابعة للشمال أم للجنوب' ([1])و أكد اتفاق السلام الشامل مجددا على حق تقرير المصير الذي تم الاتفاق عليه في إعلان المبادئ الخاصة بالهيئة الحكومية الدولية المعينة بالتنمية 1994م، و نص برتوكول مست لوسي على حق شعب جنوب السودان في تقرير المصير من خلال استفتاء يخضع لرقابة دولية و يتم تنظيمه بصورة مشتركة بين حكومة السودان و الحركة الشعبية لتحرير السودان [(2)] و حدد بروتكول مستاكوس إجراء هذا الاستفتاء في نهاية الفترة الانتقالية في 9 جويلية، و لكن شروط تنفيذ اتفاق السلام تطلبت اجراء هذا الاستفتاء قبل ستة شهور من نهاية الفترة الانتقالية أي في 09 جانفي 2011م [(3)]و على الرغم من دعوة اتفاق السلام الشامل إلى جعل الوحدة بين السودان و جنوب السودان عي نتيجة الاستفتاء و لا أن استمرار النزاعات بين حكومتي الخرطوم و جوبا بشأن العديد من القضايا الأساسية جعل الوحدة احتمال غير وارد بالنسبة لمعظم السودانيين، و بعد سنوات من الحياد الرسمي بشأن مسألة الانفصال، وافق مسؤولو الحركة الشعبية على انفصال جنوب السودان و تشجيع الجنوبيين على التصويت لصالح الانفصال [(4)] وقد تم تشكيل مفوضية استفتاء جنوب السودان في 29 جويلية 2010 و قام أعضاءها التسعة المعينون من قبل رئيس الجمهورية بموافقة النائب الأول له و أعضاء المجلس الوطني بأداء اليمين في 6 جويلية 201، و خمسة منهم من جنوب السودان و أربعة من الولايات الشمالية، أما رئيس المفوضية ونائب الرئيس فهما أعضاء كاملو العضوية .

و ينتهي أجل هذه المفوضية في نهاية الفترة الانتقالية و تعتبر هذه المفوضية، مستقلة ماليا و إداريا و فنيا، مقرها الخرطوم و هي مسؤولة عن وضع السياسات الشاملة الخاصة بالإستفتاء و الاشراف عليه، و يعمل مكتب مفوضة الاستفتاء في جوبا تحت التوجيه العام لمفوضية استفتاء جنوب السودان و قد قدمت مفوضية استفتاء جنوب السودان، بتشكيل 10 لجان عليا على مستوى الولايات (واحدة لكل ولاية) في جنوب السودان تضم رئيس و 4 أعضاء آخرين [(5)].و

([1])- حسن الحاج علي أحمد، مرجع سابق ، ص 257

[2] منى حسين عبيد ن مرجع سابق ، ص45.

[3] دين الحمد، اتفاقيات السلام ..... من مثاكوس إلى نيفاش. الثورة يومية سياسية، تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة، (نوفمبر) 2009.

[4] صبري الشفيع، اتفاق نهاية طريق مشاكوس نيفاش، شودراس ، 2011 متوفر على الرابط www.sudaress.com

[5] مفوضية استفتاء جنوب السودان، بعثه لأمم المتحدة في السودان ، 2010 متوفر على رابط www.unmis.rg

أظهرت النتائج النهائية التي أعلنتها مفوضية استفتاء جنوب السودان في 07 فيفري أن نسبة المشاركة بلغت 97،58% [1].و ذلك نتيجة لمل لعبه الدور الخارجي الاقليمي و الدولي وخاصة القوى العظمى في تأجيج الازمة ما بين الشمال و الجنوب و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و اسرائيل اللذين اتبعت سياستى تفيكيك و تقسيم المنطقة من الناحية السياسية أما من الناحية الاقتصادية فكانت لهما أطماعا في الثروات التي تزخر بها السودان وهي متحدة و اثر انفصال الجنوب أصبح استغلالها سهل .

المبحث الثاني: دور القوى الخارجية في انفصال الجنوب و تداعياته محليا و اقليميا

بعد انتهاء و اكتمال عملية الاستفتاء و الإعلان الرسمي من قيام دولة جنوب السودان في 2011، وسط ترحيب أمريكي و اسرائيلي و أوروربي كان ذلك أول تداعيات الصراع السياسي العنيف بين دولة السودان و جنوب السودان و الذي ساهم فيه و بشكل كبير التدخل و التوغل الامركيك و الاسرائلي في المنطقة لتحقيق أطماع اقتصادية و استراتيجية وكانت السودان بواة الدخول إلى افريقيا، لإتمام عملية التفتيت و التجزئة، مما أثر سلبا على السودان و على جنوب السودان و على دول الجوار العربية و الافريقية و سيتم تبيان ذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الاول: دور القوى الخارجية في تفصيل الانفصال

المطلب الثاني : تادعيات الانفصال محليا و اقليميا

المطلب الأول: دور القوى الخارجية في تفصيل الانفصال لقد تناولا هذا المطلب دور الدول الإقليمية و محاولاتها التوسط بين طرفي الصراع في جنوب السودان و دور القوى الغربية و محاولتها تفعيل و تأجيج الصراع ما بين الطرفين و مساندتها لطرف دون الآخر و قد تم تناول ذلك من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: دور الدول العربية و الأفريقية و الاوروبية في الانفصال

الفرع الثاني: دور الولايات المتحدة و اسرائيل في تفعيل الانفصال

الفرع الأول : دور الدول العربية و الافريقية و الأوروبية في الانفصال لقد كان الموقف العربي يمثل الجامعة العربية أما الدول الاسلامية فتتمثل في منطقة المئتمر الاسلامي، إلا أناه لم تمارس أي دور في المحاولة للتوصل لإتفاق السلام الشامل عام 2005و من المواقف العربية نجد موقف مصر الذي عارض أي اتفاق يحوي بنودا تؤدي إلى انفصال الجنوب فالامر قد يهدد نصيبها من مياه النيل، فقد حاولت مصر دائما في الجمع بين الطرفين، فهي كانت تخشى قيام دولة غير مستقرة بجنوب السودان [2]في حين ساهمت دول الجوار الإفريقي في الأزمة و خاصة

---

[1] مفوضية استفتاء جنوب السودان، الشرق الاوسط، (فيفري) 2011 متوفر على الرابط www.NEWS-CN

[2] د . حمدي عبد الرحمن حسن، سياسات التدخل الخارجي في قضية جنوب السودان، قراءات إفريقية، مجلة متخصصة في شؤونت القارة الإفريقية، العدد الثامن ، 2011 ص . ص 39 ، 40

تشاد ، إثيوبيا ، كينيا ، أوغندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية في السماح لإسرائيل بإقامة مراكز عسكرية في أراضيها لتدريب مقاتلي حركة الأنانيا الإنفصالية في السودان ([1])

فدعوات المطالبة في حق تقرير المصير أو لإنفصال و كذلك انتشار الاسلام في السودان كان يهدد و يخيف دول الجوار، و الملاحظ أن مصر و ليبيا قدمت المساعدة العسكرية و المالية للسودان، بينما كانت إثيبوبيا تعدعم حركات تقرير السودان، و فتحت آراضيها لتدريب متمردين الجيش الشعبي و انطلقت الإذاعة الناطقة بإسم الجيش الشعبي من داخل الأراضي الإثيوبية، الامر الذي أغضب الخرطوم و دفعها إلى تقديم الدعم لمتمردي حركة التراي السابقين ضد نظام منجشتر أما دعمت ثوار الجبهة الأريثيرية و بعد سقوط نظام منجستو عام 1991 طردت القوات الجيش الشعبي و ساءت العلاقة و خاضت قوات اثيوبيا واريثيريا و أوغندا معا معارك ضد الجيش السوداني بدعم أمريكي ([2]) فدول الجوار كان لها الدور الفعال في تحريك " حق تقرير المصير" بجنوب السودان، فقد جاء اتفاق السلام الشامل بين الحكومة السودانية و الحركة الشعبية لتحرير السودان عام 2001م و إلى غاية 2004، و كان للحكومة الكينية والغينية الحكومة المشتركة (ايجاد) دورا فاعلا في رعاية عملية السلام التي شملت اجتماعات مشاركين نيروبي ، ناكورو ، نيغاش في كينيا ([3])

فقد تميزت العلاقة السودانية مع الدول الجوار بافريقي بكثرة المخاوف بزعزعة استقرار هذه الدول نتيجة بإنتشار الوعي الإسلامي في السودان، و بالتالي العمل على احتواء السودان و التحكم في سلوكه الخارجي أصبح عامل مهما في سياسات الدول " بإفريقي المجاورة" حيث حظيت مسألة تقرير المصير في الجنوب بدعمها من قبل الدول الإفريقية المجاورة للسودان، فعملية تدويل الحرب و النزاعات في السودان هي نتيجة لتدخلات خارجية ساهمت في استمرار و دعم هذه الحركات لأغراض أمنية و سياسية .[(4)]

ثانيا: الموقف الأوروبي لقد شكل السودان أهمية اقتصادية و إستراتيجية للدول الأوروبية فقد مارست أوربا دورا مهما في التوصل إلى اتفاق أديس أبابا عام 1972م، فقد مانت أوربا حريصة على اكتشاف الموارد الطبيعية في السودان وخاصة النفط [(5)]وهناك عدد من المتغيرات دفعت الموقف الأوروبي لإعادة النظر في السودان، و منها دخول الولايات المتحدة طرفا عاملا في السودان .توجع السودان نحو أحسا و إقامة شراكة اقتصادية مع الدول الآسيوية مثل الصين و الهند .وجود ضغوط من قبل الشركات الغربية للعودة للسودان من اجل الاستفادة من قطاعاته

---

[1] د . حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سابق ، ص 40

[2] فريدة البنداري ، مواقف دول الجوار من انفصال السودان، معهد البحوث و الدراسات الافريقية 2012.

[3] د. حمي عبد الرحمن حسن ، مرجع سابق ، ص41.

[4] فريدة البنداري ، مرجع سابق

[5] د . حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سابق ، ص . ص 42 ، 43.

النفطية و موارده الطبيعيةلقد شكل السودان أهمية اقتصادية واستراتيجية للدول الأوروبية فقد مارست أوربا دورا مهما في التوصل إلى اتفاق أديس أبابا عام 1972م وذلك عن طريق المنظمات الكنسية التابعة لـ السويد و الدنمارك و النرويج وبريطانيا و سويسرا فالسودان في مجال التجارة كانت تتعامل مع أوربا حيث كانت تعتبر أوربا الشريك الأول لها، فالصادرات و الواردات كانت تتجه نحو أوربا و تأتي منها ثم بعدها الدول العربية ثم الآسيوية، فقد كانت أوربا تراه على النفط السوداني بشكل كبير . و كلن بعد قيام نظام الأنقاد عام 1989 عرفت العلاقات الأوربية السودانية، بعض الخمول بسبب ان السودان تفتقر إلى الديمقراطية و تنتهك حقوق الإنسان [1]أما في عام 1999 و بسبب ظهور قضايا التسوية السلمية و الديمقراطية التعددية و ظهور مسألة فصل الدين عن الدولة، أعادت الدول الأوربية عرقاتها مع السودان و لذلك دخول الولايات المتحدة طرفا فاعلا في الشأن السوداني و ظهور الشراكة الاقتصادية مع الدول الآسيوية ، مثل الهند و الصين بدل الشراكة الغربية، كذلك اكتشاف النفط الذي يؤدي إلى قلب الموازين و إعادة حساب المواقف ونتيجة ضغوط من قبل الشركات للعودة للسودان من أجل الاستفادة من موارده النفطية و الطبيعية [2]

الفرع الثاني : دور الولايات المتحدة وإسرائيل في تفكيك الاستقلال

أولا: موقف أمريكا من انفصال جنوب السودان

لقد تقلد ثورة الانعقاد عام 1989 الحكم في السودان بزعامة حسن الترابي، و الرؤية الأمريكية للسودان تراها على أنها دولة عامية و منتهك للحقوق الإنسانية، فهي دولة راعية للإرهاب، فهي حسب الولايات المتحدة تنهي و توفر مأوى للخير من الجماعات والمنظمات الإرهابية الدولية و أنها حرمت أهل جنوب السودان من حقهم في تقرير مصيرهم حيث تمنيت ضده سياسة العزل و الاحتواء عام 1993م

كما تم تصنيفه بأنه دولة راعية للإرهاب، مما جعل من أمريكا تستخدم نفوذها لدى الدول الغربية والمنظمات الدولية لفتح ملف حقوق الإنسان وفي عام 1997م عقوبات اقتصادية و تجارية على السودان و كذلك عقوبات مالية [3] إذ أن العلاقة ازدادت تأزم إثر الهجوم على الفارتين الأمريكية في كل من نيروبي و دار السلام، و قد كان رد الولايات المتحدة بشأن هجوم صاروخي على مصنع الشفاء للأدوية البيطرية في الخرطوم و يمكن فهم التحرك الأمريكي ضد السودان من خلال ثلاثة متغيرات و هي كتاليك [4]

---

[1] حمدي عبد الرحمن ، دور التدخلات الخارجية في أزمة جنوب السودان، السياسية الدولية ، (جانفي) 2011.

[2] نوار أسامة، العلاقات الخارجية لـ " جنوب السودان"، السياسة الدولية 2011.

[3] د . حمدي عبد الرحمن حسن ، مرجع سابق 40 ، 41

[4] صالون بن رشد ، الغربة الأمريكية و الإرهاب بفرضيات توقيع اتفاق سلام نهائي في السودان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان 2003.

– تأثير الناشطين الأمريكيين من أصول إفريقية داخل الكونغرس الأمريكي و دور المنظمات المسحية الأنجليكانية التي تحاول إضفاء الطابع الديني على الصراعات الجارية في جميع أنحاء السودان. و في مقدمتها ظاهرة الرق و عمليات الخطف و الاغتصاب والقتل الجماعي في الجنوب ، بحيث أصدر الكونجرس عام 199 قرار يدين الحكومة السودانية بتجارة الرق و اختطاف المواطنين .

– الخوف من أن يمتد التأثير الإسلامي على الدول المجاورة إذ ركزت الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة القرن الأفريقي حيث أكبر قاعدة عسكرية أمريكية توجد في جيبوتي و قد و سعت أمريكا اعتبارها الأمنية لتشمل منطقة الساحل الإفريقي الكبرى وغرب إفريقيا، حيث تقوم أمريكا بتوفير الدعم و التدريب لقوات إفريقية محلية [1]– و يمثل هذا المتغير في المصالح الإستراتيجية الأمريكية في السودان إذ يشكل حوض النيل بما يحويه من ثروات وموارد طبيعية ركيزة أساسية للوجود الأمريكي و قد انحازت أمريكا لموقف الحركة الشعبية لتحرير السودان و دعمت حق تقرير المصير ، فأي اتفاق سلام يجب يراعي الظروف و الأوضاع الغير عادلة و التهميش السياسي للجنوبيين و أن عليهم تقرير مصيرهم لحماية أنفسهم من الاضطهاد، فالسياسة الأمريكية في ظل إدارة أوباما تفضل دولة مستقلة في الجنوب السوداني

ثانيا: دور إسرائيل في انفصال جنوب السودان

تعود علاقة السودان بإسرائيل إلى أوائل الستينيات القرن الماضي عندما انتهت تل أبيب سياسة شد الأطراف للضغط على مصر و العرب في إطار الصراع على أرض فلسطين [2]حيث عمدت إسرائيل على تغدية و تفعيل التمر في جنوب السودان و مدته بالسلاح و دربت الكوارد الجنوبية و من ضمنهم قائد التمرد " جوزيف لاغو" كما إعترف الرئيس السابق للإستخبارات الإسرائيلية عاموس بادلين في ديسمبر 2010م بمساعدة الانفصاليين في الجنوب عن طريق مدهم بالأسلحة و تدريبهم و إنشاء جهازه أمن و استخبارات في المنطقة أم وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي "أفي ديختر" فصرح في عام 2008 أن السودان بضخامة موارده و مساحته الشاسعة يشكل عمق استراتيجي لمصر و بالتالي كان لابد من إضعاف و حرمان بناء دولة قوية من أجل دعم الامن القومي لإسرائيل، و لذلك تصعيد مشكلة دارفور، حتى تتجه السودان إلى الانقسام على عدة ليانات [3]

---

[1] د . حمدي عبد الرحمن حسن ، مرجع سابق ، ص . ص 41 ، 42.

[2] مها حابس الفايز، إسرائيل و دورها في بلقنة الوطن العربي " السودان نمودجا" (2011،200)، رسالة مقدمة لإستكمال شهادة المجاستير في العلوم السياسية قسم العلوم السياسية، كلية الأداب و العلوم ، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 128

[3] عملية عيسوي ، دولة جنوب السودان: دفء مع إسرئايل و برودة تجاه العرب، تقرير شبكة الجزيرة، 2011، ص 2

فإسرائيل وجدت في جنوب السودان الطامح للوصول إلى الاستقلال بوابة الدخول إلى السودان، بحيث استمرت التناقر القائم بين الشمال و الجنوب، بإتباع استراتياتها الأمنية مع التنسيق مع الولايات المتحدة أمريكية، و من العوامل التي ساعدتها على التوغل في جنوب السودان ما يلي :

1- حالة الفقر و العزلة التي عاشتها هذه المنطقة

2- التحكم و السيطرة التي حققه الدعم العسكري و السياسي الذي قدمته دولة الكيان لمتمردي الجنوب

3- استخدامها للاجئين السودانيين كورقة لتواصل مع قيادات الدولة الجديدة

4- انشغال الدول العربية بفترة الربيع العربي

و قد مرت علاقة إسرائيل و جنوب السودان بعدة مراحل أهمها:

1- إقامة تحالف مقدس مع دول الطرف السوداني " أغندا ، إريريا ، أتيوبيا ، زاكير ، رومدا"

2- تقديم المساعدات الإنسانية كالأدوية و المواد الغذائية و الأطباء و الدعم إفاثي للجنوبيين

3- الاستمرار في دعم التمرد المسلح وتزويد الحركات الانفصالية الجنوبية بأسلحة متقدمة

[1]إرسال بعض الخبراء من دولة الكيان لوضع الخطط و القتال إلى جانب الانفصاليين و مشاركة بعضهم في العمليات التي أدت إلى احتلال بعض مدن الجنوب السوداني و كل هذا يؤكد على حقيقة الدعم الإنساني و السياسي الذي حظي به الجنوبيين لم يكن لصالح الجنوبيين فحسب و إنما كان لتحقيق سياسة و إستراتيجية المخطط الصهيوني لتقسيم دول المنطقة و السيطرة على خيراتها و مواردها ([2]).

المطلب الثاني : تداعيات الانفصال محليا و إقليميا

تناول هذا المطلب التحديات و التأثيرات التي ستواجه دولتا جنوب السودان و السودان إثر الانفصال في جميع المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الأمنية ومدى انعكاس ذلك على أمن و استقرار دول الجوار نتيجة تنامي و تطور التوترات و الأزمات في كلتا الدولتين و سوف يتم تبيان ذلك من خلال الفرعين التاليين :

الفرع الأول: التحديات التي تواجه دولتا السودان وجنوب السودان

الفرع الثاني: تأثيرات الانفصال على دول الجوار

الفرع الأول: التحديات التي تواجه دولتا السودان وجنوب السودان .

---

[1] انفصال جنوب السودان و تداعياته على الامن القومي العربي، المجد نحو وعي أمني، 2010، ص. ص 3. 5

الوعي ، مجلة جامعية فكرية ثقافية، صادرة عن وزارة الإعلام اللبنانية بتاريخ 1989. العدد 686 ، 2010، ص . ص 42 . 49

[2] إنفصال جنوب السودان و تداعياته على الأمن القومي ، مرجع سابق ، ص 5

مجلة الوعي ، مرجع سابق ، ص 44

على الرغم من التحديات التي ستواجه الدولة السودانية بإنفصال الجنوب عنها، إلا أن الانفصال أصبح واقعا نتيجة الإعلان عنه في 09 جويلية 2011، و اصبحت كلتا الدولتين في مواجهة تحديات داخلية و خارجية على جميع المستويات

أولا: أثر الانفصال على دولة السودان:

إثر انفصال جنوب السودان، دخل السودان في دوامة المشاكل السياسية و الاقتصادية و التي و إن كانت موجودة من قبل إلا أنها قد قامت وتحولت إلى تحديات داخلية و أخرى خارجية

1) التحديات الداخلية:

أ) على المستوى السياسي :

رغم إنهاء المشاكل و الخلافات ما بين الدولتين، التي نتجت عن سنين طويلة من الحرب الأهلية، غير أن هذت الانفصال فقد عزز المزيد من القضايا السياسية العاقلة و من بينها ([1]):

1- تقرير النزاعات الانفصالية: فلدى انفصال الجنوب و تحقيقه لحقه في تقرير المصير، سوف ينمي لدى المناطق الأخرى التي لها مشاكل مع الحكومة المركزية، بأن تطالب هي أيضا بحقها في تقرير مصيرها، و من المناطق التي تود تكرار سيناريو الجنوب السوداني ([2])

تذكر منها ما يلي: الأزمة في إقليم دارفور و التي يتوقع حدوث انفجار في أي وقت فتوقع اتفاق " سلام دارفور" في في الدوحة في 14 جويلية 2011 بين الحكومة المركزية ومتمردين حركة التحرير و العدالة " إلا أنه لا يتوقع ان يكون حلا للأزمة، لأن الإتفاق لم يسمل الأطراف الفاعلة غلي الإقليم و خاصة حركة العدل و المساواة، و التي تحظزى بدعم من الحركة الشعبية لجنوب السودان، وخاصة مع الدعم الغربي الموجود في المنطقة و التي تدعم هذه الحركات بشكل كبير ([3])- جنوب كردفان و النيل الأزرق: إثر الانفصال برزت مشكلة الحدود لمسألة ولايتي جنوب كردفان و النيل الأزرق، خاصة و أن إتفاقية السلام الشامل تنهي على حق السلطتين التشريعيتن بالنسبة لهما بأن تراجع مواد الدستور التي تراها معطلة لتطبيق إتفاقية السلام و في هذه الحالة تتفاوض مع الحكومة لتعديلها ([4]) و هناك تخوفات من استغلالها لهذه الآلية ضد الحكومة المركزية و قد تصبح مشكلة جنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان أعقد و أشد خطورة من مشكلة دارفور، و يعود ذلك إلى تدخل الجنوب في هذه المسألة و الضغط على الخرطوم، استمرار العمليات العسكرية في جنوب كردفان وفشل اتفاقية آديس أبابا، وتهديد أعالي كردفان بالانفصال إذا لم تلبي الحكومة المركزية مطالبهم السياسية ([5])

---

[1] د . ريم محمد موسى ، ضروريات التعاون الاقتصادي بين السودان وجنوب السودان ، إمكانية تحقيق التكامل ن ورقة مقدمة لمؤتمر دول حوض النيل الشرقي: تحديات التنمية و مستقبل التعاون المصري، جامعة بحري ، السودان 2011

[2] سياسي صبري عبد القوى، أزمة الشمال: تحديات ما بعد الانفصال الجنوب في السودان ن السياسة الدولية ، 2014.

[3] سامي صبري عبد القوي، مرجع سابق

[4] إجلال رأفت ، إنعكاس قيام دولة الجنوب على الوضع في السودان و على دول الجوار ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة 2011

[5] د . ياسر أبو حسن أبو ، تداعيات انفصال جنوب السودان على إفريقيا ، مجموعة الراصد لبحوث و العلوم السودان 2010

كذلك عودة المعارضة الشمالية وتحميل الحكومة مسؤولية تقسيم البلاد وترى أن فشل الحكومة في المحافظة على وحدة السودان، يفقدها الشرعية السياسية و هو ما يستدعي إقامة حكومة انتقالية تعمل على عقد مؤتمر دستوري لتحديد شكل دولة الشمال و كيفية حكمها، إلا أنه عدم الاستجابة لها دفعها إلى المطالبة بإسقاط نظام الحكم في الخرطوم ([1])

ب) أما على المستوى الاقتصادي فإن السودان يعتمد على إيرادات البترول وهو ما جعله يتحول من اقتصاد إنتاجي إلى اقتصاد ريعي ([2]) و خصوصا على إيرادات البترول المستخرج من الجنوب، حيث يمثل النفط حوالي 50% من إيرادات الحكومة و سيترتب انخفاض كبير في احتياطي العملة الصعبة، خاصة مع إنهاك اقتصادها بسبب الحروب الحاصلة مند الانتقال، كما سيحرم الانفصال من التسوق الجنوبي و منتجاته و من عوائد البترول التي تقع في أراضي الجنوب الامر الذي دعا البنك الدولي كتابة تقرير عن حالة السودان الاقتصادية قدم فيه توصية تقول بان يقلل السودان من اعتماده على إيرادات البترول و أن يشجع الاستثمار في قطاع الزراعة ([3])و تشير الأبحاث إلى وجود حقول بترول في الشمال غير مستقلة، و تركيزها على حقول الجنوب كان من اجل الحفاظ على بترول الشمال كاحتياط في حالة الانفصال و نتيجة لذلك قد ترتب من هذه الأوضاع أثار اقتصادية على شمال السودان و من بينها نتيجة فقدان عائدات البترول تضطر الحكومة إلى تقليص الخدمات العامة مما سيؤثر سلبا على الخدمات الأساسية كالتعليم و الصحة و الإسكان و رفع الدعم على السلع مثل السكر، مما سيؤدي إلى التضخيم و الغلاء في الأسعار ([4]) كما ستذهب إلى زيادة الضرائب و الرسوم الجمركية، كما لن تستطيع تسديد مستحقات الديون الخارجية، ففي عام 2010 وصلت ديونها إلى غاية 51،95مليار دولار و هو يمثل 97،7% من إجمالي الناتج المحلي للسودان، و من المتوقع أن تتزايد أزمة الشمال الاقتصادية ([5]) و بالتالي عليه استغلال البدائل الأخرى المتاحة كإستغلال مجال الزراعة و الصناعة و استغلال معدن الذهب، حيث تشير الأبحاث الجيولوجية إلى وجود خمسة عشر موقفا يحتوب على ذهب و معادن نفيسة في الشمال و بالتالي تستطيع تعويض فقدانها لعائدات النفط وذلك وفق الاستخدام المحكم و الناجح لهذه البدائل ([6]) ذلك عودة المعارضة الشمالية و تحميل الحكومة مسؤولية تقسيم البلاد و ترى أن فشل الحكومة في المحافظة على وحدة السودان، يفقدها الشرعية السياسية و هو ما يستدعي إقامة حكومة انتقالية

---

[1] سامي صبري عبد القوي ، مرجع سابق
[2] د . إجلال رأفت ، مرجع سابق
[3] د. ريم محمد موسى ، مرجع سابق
السودان ، عطلة عمل الامم المتحدة و شروطها، الأمم المتحدة 2012
[4] أماني الطويل ، مستقل السودان|، واقع التجزئة و فرص الحرب، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2011
[5] د . إجلال رأفت ، مرجع سابق
[6] د . ياسر أبو حسن أبو ، مرجع سابق
السودان ، مرجع سابق

تعمل على عقد مؤتمر دستوري لتحديد شكل دولة الشمال و كيفية حكمها، إذ أنه عدم الاستجابة لها دفعها إلى المطالبة بإسقاط نظام الحكم في الخرطوم

2) التحديات الخارجية:

هناك عدة قضايا ما بين السودان وجنوب السودان و التي لم يتم حسمها بعد و خاصة قضايا ما بعد الاستفتاء و ي عشر قضايا الجنسية – العملة– الخدمة العامة، وضع الوحدات المشتركة و المدمجة و الأمن الوطني و الخابرات، الاتفاقيات و النعاهدات الدولية، الأصول و الديون، حقول النقط ، العقود البنكية في حقول النفط، المياه الملكية ([1]) وكان من المفترض الحسم فيها قبل الإعلان الرسمي لإنفصال جنوب السودان إلا أنها طلبت عالقة و بالاضافة إليها هناك أربع قضايا لم يتم الجزم فيها بعد هي ترسيم الحدود ، قضية أبي الترتيبات الأمنية ، المشورة الشعبية في منطقتي جنوب كردفان و النيل ال.رق و من القضايا المحتمل أن تؤدي إلى حدوث نزاعات أخرى نذكر قضية أبي و المحتمل أن تؤدي إلى حدوث نزاعات أخرى نذكر قضية أبيي و ترسيم الحدود ([2]) كمشكلة في منطقة أبيي و رغم قرار هيئة التحكيم في لاهاي إلا أنه ليس مرضيا لكلا الطرفين دينكانقوك و المسشيرية، كما أنه من الواضح الاستقطاب الحاد بين الدينكا نقوك و الحركة الشعبية من جهة و من جهة أخرى بين قبائل المسيرية و حكومة السودان و سبب هذه المشكلى هو احتواء المنطقة على البترول ([3]) و قد كان من المقرر إجراء استفتاء يوم 9 جانفي 2011 حسب برتوكول السلام الخاص بأبيي إلا أن الاستفتاء لم بتم و ما يزيد من حدة الموقف إبراز كل طرف على تبعية الإقليم به، بحيث أهذا الرئيس " عمر البشير" أن أبيي ستبقى شمالية إما عن طريق سناديق الاقتراع أو عن طريق صناديق الدخيرة و بالتالي تحولت أبيي إلى منطقة توتر بين الدولتين و التي تنذر بحدوث نزاع آخر ([4])

أما مسألة ترسيم الحدود فقد تمت طبقا لإتفاقية السلام الشامل فقد تم إعتماد خط حدود الجنوب كما كان وقت الاستقلال في جانفي 1956، كما اعتمدت اتفاقية أديس أبابا الخط نفسه في إطار المفاوضات التي عقدت عام 1972 و تشمل المناطق المختلف عليها أبرزها أبيي و قد تم حسم 80% من ترسيم الحدود ([5])

أثر الانفصال على دولة جنوب السودان

1) على المستوى السياسي:

---

[1] سامي صبري عبد القوي، مرجع سابق

[2] د . مدثر أحمد إسماعيل، مستقبل السودان بعد انفصال الجنوب ن المسلم 2010، متوفر على الرابط www.almoslim.net

[3] د . إجلال رأفت ، مرجع سابق

[4] د . أماني الطويل ، مرجع سابق

[5] الطيب زين العادين، تداعيات انفصال جنوي السودان ، الجزية نت (ديسمبر) 2012/ متوفر على الرابط whtpp:wwwaliazeera.net/opinious/pages/di324F7bb-F376

بما أن جنوب السودان هي دولة حديثة العهد و في الغالب تفتقر إلى العناصر اللازمة لقيام، فالجنوب يعاني التعدد الإثني و القبلية التي مازلت هي الأساس المكون للمجتمع مما يؤدي من دون شك إلى حدوث نزاعات داخل هذه الدولة خاصة بين القبائل مثل الشيلوك و الدينكا و عدم قبولهم بالحكومة المؤقتة مما أدى إلى حدوث نزاعات مسلحة في المنطقة ([1])

كما أنها تفتقر إلى البنية التحتية كالإفتقارها إلى محطات الكهرباء و محطات تنقية المياه و المدارس و الجامعات و المستشفيات و الوحدات الصحية الصغيرة

حيث ترتفع نسبة الامية في الجنوب إلى 80% مما يشكل عائقا أمام تطورها و إزدهارها

في حين نرى بان الحركة الشعبية هي المسيطرة على السلطة في جنوب السودان على الرغم من كونها لسيت الممثل الوحيد لشعب جنوب السودان ([2])

فمند التقويع على اتفاقية السلام الشامل عام 2005، توحدت المجتمعات العرقية وة السياسية الجنوبية حول هدف مشترك هو تقرير المصير وعندما تم تحقيق الاستقلال عادت من جديد النزاعات السياسية حول السلطة في الجنوب ([3])فالانفصال سيجعل الحدود الجنوبية عند ولاية النيل الأبض، مما جعلها منها دولة حبيسة ليس لها منفد بحري، كما ستفقد البنيات الأساسية التي هي ممتلكات مشتركة، لما أنها فقدت استفادتها من البوابة الشمالية نحو العالم العربي و عدم تمكنها من الاستفادة من الموانئ السودانية للتصدير ([4])

2) على المستوى الاقتصادي:

تعتمد دولة جنوب اعتماد كلي في اقتصادها على النفط و بيعاته التي تشكل 98% من ميزانية الدولة، و تعاني الدولة من عدم وجود بنيات تحتية خاصة بتصدير النفط مما سوف يحتم عليها الاعتماد على الشمال في ذلك .و في مجال النفط اتهمت الجنوب الشمال بعدم تسليمه عائدته النفطية و كذلك عدم الشفافية فيما يتعلق بحجم الانتاج الفعلي للنفط ([5]) و هناك من يرى بأن الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية و إلى جانب المؤسسات المانحة، سوف تقدم قروض لدولة الجنوب من أجل الإعمار و التشيد، كما أنها الولايات المتحدة سوف تعمل على اعقاد دولة الجنوب من ديونها الخارجية، خاصة و أن حكومة السودان تطالب دولة الجنوب أن تتحمل ثلث أعباء ديون السودان، بإعتباره أن له نصيب من هذه الديون ([6])و بالتالي للخروج من هذه الأزمة الاقتصادية والتي ستؤثر على كلا الدولتين يجب عليها أن ينشأ تعاونا من الناحية الاقتصادية و من ايجابيات هذا التعاون ما يلي:

---

[1] د. إجلال رأفت، مرجع سابق

[2] د . أماني الطويل ، مرجع سابق

[3] د . أماني الطويل ، مرجع سابق

[4] د . ريم محمد موسى ، مرجع سابق

[6] بلال عبد الله ، التداعيات الاقليمية للصراع الداخلي في جنوب السودان، السياسة الدولية 2014.
د . أماني الطويل ، مرجع سابق

– يساعد التعاون الاقتصادي ما بين الطرفين على تخفيف التوتر حول الحدود و على قسمة الموارد و عليه سوف يحقق مكاسب اقتصادية لكلا الطرفين

– نتيجة التعاون سوف يحقق نمو وتحسين في مستوى المعيشة و توفير فرص عمل مما سوف يخفف من البطالة

– لا يمكن لأي دولة منهما الاستفادة عن الآخر، خاصة في مجال تصدير النفط و بالتالي على دولة الجنوب أن تتعاون مع دولة الشمال لتصدر النفط فهو أنسب الطرق

و من العوامل المساعدة في تحقيق التعاون الاقتصادي كذلك الجوار الجغرافي الذي يعتبر نقطة قوة بالنسبة للتعاون ، حيث تتوفر وسائل النقل ، و وحدة المصالح الاقتصادية بين السودان و دولة جنوب السودان، خاصة في مجال النفط وتصديره عبر الموانئ السودانية

فهذا التعاون و التنسيق بين البلدين يوفر للدولة الجديدة حماية معقولة و استقلالية ضد الأطماع الخارجية و خصوصا من دول جوارها الاقليمي كما في حالتين كينيا ويوغندا

حيث أن هناك اتفاق قد تم التوقيع في أديس أبابا في([1])

3 مارس 2012 على الاتفاق الإطاري بين حكومتي السودان و جنوب السودان حيث أكد الطرفان أنهما راغبان في التعايش السلمي و بناء علاقات متجانسة و أكد الاتفاق على ضرورة تأسيس التعاون المشترك و التنفيد للسياسات و الألتزامات ، كما نص على ضمان الحريات الأربعة، الإقامة ، التنقل ، العمل ، التملك لكل من مواطني الدولتين

الفرع الثاني : أثر الانفصال على دول الجوار

إن تداعيات الانفصال على إفريقيا ، جد خطيرة نظرا ل'حتوائها على الكثير من الخنيات و القوميات المتعددة، فالكثير و هيترى أن السطلة مستبدة وظالمة و تستحوذ على الثروة كما أن هذه التأثيرات سوف تلحق ايضا بالوطن العربي على اعتبار ان الكثير من الدول العربية تجمعها علاقات بالمحيط الإفريقي، فالتواجد الصهيوني و الأمريكي لا يهدد السودان وحدها و إنما يمتد كذلك إلى مصر و إلى كافة أنحاء الوطن العربي و إفريقيا ([2])

---

[1] د . ريم محمد موسى ، مرجع سابق

بلال عبد الله ، مرجع سابق

[2] د . ياسر أبو حسن أبو ن مرجع سابق

– و من مخاطر الانفصال عيى دولة مصر:

إن دولة جنوب السودان أصبحت بوابة الجنوبية لمياه النيل الابيض الذي يمدهم البنيل بأكثر من كمية مياهه التي تعبر منها المياه المتدفقة من الهضبة الأثيوبية إلى ناحية الشمال السوداني ثم إلى مصر و هو ما يجعل تمثل أهمية كبيرة للاستقرار في مصر أو العكس فمصر تتوقف من أن تتأثر حصتها من مياه النيل و فعلا فالواقع يؤكد تلك المخاوف فوجود أطراف دولية معادية للمصالح المصرية و السودانية كالكيان الصهيوني الذي له أطماع في مياه النيل ([1]) فالدور الخارجي الذي أثر في انفصال جنوب السودان بؤكد أن هناك أخطارا تنتظر الدور المصري و العربي في تلك المنطقة، خاصة و أن الدعم المعنوي الذي قدمته الولايات المتحدة بالتشديد على احترام خيار الجنوبيين وتقديم دعم مادي لدعمهم البنية التحتية للدولة بنبلغ 2 مليار دولار ([2]) و على الرغم من كل الوسائل و الطرق التي قامت بها مصر في دعم جنوب السودان من خلال العديد من المشاريع التنموية و تقديم المنح التعليمية المجانية لأبناء الجنوب وإنشاء فرع لجماعة الاسكندرية و إفتتاح قنصلية في جوبا و إنشاء خط طيران مباشر من القاهرة إلى جوبا أن مصر قد عانت و تزال من أضرارا انفصال جنوب السودان خاصة بتغلل الكيان الصهيوني في المنطقة

– تداعيات الانفصال على إثيوبيا:

إثيوبيا من أول الدول التي أنشئت علاقة مع إسرائيل و ذلك رايجع لقربها من البحر الأحمر و الذي هو عمق استراتيجي للأمن القومي الاسرائيلي ([3]) فإثيوبيا تعاني من مشاكل اقتصادية و سياسية و اجتملعية مما دفعها للعمل على تحسين علاقاتهعا مع السودان وفقا لمصلحتها فتدهور الوضع الأمني في السودان سيؤثر سلبا على الامن الأثيوبي كما أن بإنفصال جنوب السودان سوف يؤدي إلى إيقاض روح الانفصال في أثيوبيا و خاصة و أن الدستور ينص على حق القوميات في الانفصال [(4)]كما أن ظهور دولة الجنوب سوف يزيد من عدد دول حوض النيل العشر إلى إحدى عشر دولة تشترك في تقاسم المياه وهناك عدة اتفاقيات |أبرمت في شأن نهر النيل، إلا أن إثيوبيا لا تعترف بهذه الاتفاقيات التاريخية مقل اتفاقية(1929) و اتفاقية 1959 الثنائية بين مصر و السودان و ترى أنها لها كامل الصلاحيات في التصرف في مياهها الاقليمية فدخول دولة الجنوب في قسمة مياه حوض النيل و بالتالي إضافة دولة تاسعة اعد دولتي المصب السودان و مصر مما سوف يؤدي إلى تقوية موقف دول المنبع على حساب دول المصب في شأن تقسيم الحصص [(5)] كما أن لدول الجوار نصيبها من التداعيات الاقتصادية و

---

[1] فريدة البنداري ، مرجع سابق

[2] محمد نبيل الشبي، جنوب السودان و تداعيات الانفصال، الحوار المتمدن ، العدد 3209، 2010

[3] فريدة البنداري، مرجع سابق

[4] فريدة البنداري، مرجع سابق

[5] د . ياسر ابو حسن ، أبو ، مرجع سابق

الاجتماعية، و خاصة الآثار الناجمة عن اتخاذ مدت النفط مسرحا للقتال و سيطرة المتمدين على تلك المدن و بالتالي سوف يتراجع اقتصاد دول الجوار في مجال النفط و نتيجة للمشاكل الحاصلة و التوترات في جنوب السودان سوف يؤدي إلى نزوح العديد من اللاجئين إلى دول الجوار حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة أنه خلال شهر واحد بلغ عدد النازحين إلى دول الجوار نحو 86 ألف شخص، منهم نحو 47 ألفا في أوغندا ، كما بلغ عدد اللاجئين في إثيوبيا أكثر من 10 ألف لاجئ في ولايتي جنوب و غرب كردفان و إقليم دارفور [1] ونتيجة للتداعيات الأمنية و العسكرية الحاصلة في جنوب السودان من شانه أن ينتقل إلى دول الجوار خاصة و أنها مجتمعات لها بيئة شبيهة وفق منطق الدومينو فتأثير استمرار الصراع في جنوب السودان سيؤدي انتشار عدوى الحروب الأهلية إلى دول الجوار خاصة وأن منطقة البحيرات العظمى تسهل انتشار الحروب الأهلية فيها سواء لتداخل الثنيات أو بسب طموح القادة في توظيف هذه الصراعات لتحقيق مكاسب سياسية[2]

[1] بلال عبد الله ، مرجع سابق
[2] محمد نبيل الشيمي ن مرجع سابق

خاتمة

تعد السودان من الدول الغنية بمواردها الطبيعية وبالتعدد الإثني والقبلي،فتاريخ السودان مملوء بالنزاعات و الصراعات ،فمند الإحتلال الإستعمار له و هو يعرف العديد من التصدعات و الإنشقاقات ما بين الشمال و الجنوب و ذلك راجع إلى السياسات الإستعمارية التي إنتهجتها سياسة الإستعمار و منه إتباع سياسة الفصل بين الشمال و الجنوب ،فاالتنوع الإثني و القبلي في الجنوب على وجه الخصوص .ادى إلى نشوب حرب أهلية و التي إستمدت لمدة عقدين من الزمان وذلك راجع إلى فشل الحكومات المتتالية في السودان على إستعاب التنوع الإثني وعدم حسن إدراته وبالتالي تهميشهم من الناحية السياسية وكذلك الدور الفعال الذي لعبه التدخل الغربي في تأجيج الأزمة عن طريق التعبئة الكنسية العنصرية ضد الشمال وشحن الجنونبيين بفكرة أن المسلمين ماهم إلى مستعمرون .مما أدى إلى تشكيل حركات تمرد في جنوب السودان أشهرها الحركة الشعبية لتحرير السودان ومساندة الدول الغربية لها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ، إلى أن الهدف الحقيقي من وراء هذه التدخلات و المساعدات هو تفكيك و تجزئة المنطقة العربية و الإفريقية إلى دويلات حتى يسهل السيطرة عليها ،أما من الناحية الأخرى لإن السودان تحتوي على موارد طبيعية ضخمة خاصة الذهب، النفط،المياه و السبب الأخر و هو منع المد الإسلامي من الإنتشار إلى باقي الدول الإفريقية،في حين ساهمت العديد من الدول في تغدية هذا الإنفصال ومنها إثيوبيا ،أوغندا ،إريثيريا وذلك عن طريق دعم حركات التمرد وتزويدهم بالسلاح وبناء مراكز تدريب خاصة في دولهم ونتيجة لتأزم الوضع وتعقده وإستمرار النزاع مابين الطرفين (الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية) توصلا عام 2005م إلى عقد إتفاق السلام الشامل والذي أنهى الحرب الأهلية التي كانت مستمرة منذ عدة سنوات حيث جاء في مضمونه إجراء إستفتاء لتقرير المصير عام 2011 م وفعلا تم إجراء هذا الإستفتاء وتوصل إلى تحقيق الإنفصال عن الشمال بنسبة عالية حيث أصبحت تشكل دولة مستقلة تماما عن الشمال غير أن هذا الإنفصال كانت له عواقب وتداعيات كثيرة على كلتا الدولتين وعلى دول

الجوار فالسودان بخسارته للجنوب يكون من الناحية الجغرافية قد فقد جزء من مساحته بعد ما كان أكبر دولة في إفريقيا وبالإضافة إلى إحتواء الجنوب على ثرواث ضخمة خاصة النفط والمياه ومن الناحية السياسية فإن السودان قد تأثر بإنتشار الفوضى والنزاعات بالنسبة للأقاليم الأخرى خاصة إقليم دارفور وجنوبي كردفان والنيل الأبيض ومنطقة أبيي ،كذلك مشكلة ترسيم الحدود مع الجنوب مما أدى إلى نشوب نزاعات ،في حين أصبح الجنوب دولة حبيسة لا تملك منافد بحرية ولاتملك العناصر اللازمة لبناء دولة قوية فهي دولة هشة خاصة وأنها تحوي إثنيات مختلفة تطمح في الوصول إلى الحكم مما أدى إلى نشوب نزاعات جديدة مابين جوبا ومتمردي الجنوب ومابين الخرطوم وجوبا من أجل القضايا السالفة الذكر .

إستنتاجات :

- ✓ عرف السودان مرحلة جد قاسية ألا وهي مرحلة الحرب الأهلية التي دامت أكثر من عقدين من الزمن مابين السودان وجنوب السودان فقد خلفت الحرب أكثر من مليوني قتيل وشردت حوالي أربعة ملايين شخص ودمرت النسيج المادي والمعنوي لمجتمع جنوب السودان .
- ✓ أدت الخرطوم دورا فعال في تفعيل الأزمة من حيث إستغلالها للجنوب وإضطهادها دينيا وسياسيا .
- ✓ فشل الحكومة في محاربة ومكافحة ظاهرة الرق وإختطاف الأطفال والنساء من جانب مليشيات القبائل المتطرفة في المنطقة .
- ✓ أدى دعم الخرطوم في التسعينيات لحركات التطرف إلى وقوعها في أزمة في نظر الولايات المتحدة الأمريكية على أنها دولة راعية للإرهاب وبالتالي القضاء عليه لأن ذلك يهدد مصالحها الإستراتجية في السودان والقارة الإفريقية .
- ✓ التخوف الغربي من المد الإسلامي إلى مناطق الجوار وبالتالي يجب حصر ذلك في السودان فقط وعدم السماح لها بتجاوزها لدول الجوار .

- ✓ موقع السودان الإستراتيجي سمح للدول التي لها أطماع إستراتجية بالتدخل وإدارة الصراع وفق مخططاتها .
- ✓ يعتبر النفط عامل مهم بالنسبة للدول الغربية فهو طاقة غير متجددة وبالتالي يجب الحصول عليه بأي طريقة خاصة وأن أفضل نوع موجود في منطقة هجليج النفطية .
- ✓ إستمرار الصراعات مابين الخرطوم وجوبا حول عدة قضايا منها قضية أبيي وجنوبي كردفان والنيل الأزرق سيؤدي إلى الدخول في حرب أخرى مما سوف يرهق إقتصاد البلديين مع العلم أن السودان قد تضرر ماديا في حربها الأهلية مع جنوب السودان خاصة وأن الجنوب دولة هشة غير مستقرة .
- ✓ بما أن الحركة الشعبية لتحرير السودان تتكون من قيادات هي في الأصل قبائل إثنية وحيث سيطرة على السلطة إثر الإنفصال أثار ذلك العديد من الأزمات والإنقسامات مع القبائل الأخرى الوجزدة في الجنوب مما أدى بها إلى أن تكون دولة فاشلة.

ومن التوصيات نذكر :

- ✓ يجب على دولة الجنوب أن تتبنى العناصر الأساسية اللازمة لبناء دولة قوية ومتماسكة.
- ✓ إختيار المنهج الأمثل في التعامل مع الدول المجاورة والتعاون والتكامل مع دولة الشمال وبالتالي على الشمال أن تتعاون مع الجنوب في وفاق سياسي شامل .
- ✓ على كلا الدولتين التعاون من أجل بناء إقتصاد مشترك مبني على التفاهم والتشاور .
- ✓ بما أن الجنوب يحتوي على النفط وأن الشمال يملك البنى التحتية لتصريف النفط يجب على الدولتين حل خلافاتهما و التوصل إلى إتفاق يرضي الطرفين ويحل الأزمة .

- ✓ دولة الجنوب دولة حبيسة ليست لها منفد بحري وبالتالي عليها التعاون مع الشمال في هذا الشأن .
- ✓ بخصوص أزمة مياه النيل يجب التوصل إلى إقامة علاقات إقتصادية مع دول الحوض والمصب ،نظرا لأهمية مياه النيل خاصة وأن الحروب المستقبلية سوف تكون حول المياه.
- ✓ يجب على الجهات المختصة وضع خطة إستراتجية بعيدة المدى للتعامل مع الأزمة في جنوب كردفان والنيل الأزرق .
- ✓ ضرورة التوصل إلى التفاهم مابين الطرفين قبل تدخل العامل الخارجي الذي يؤدي دوما إلى تأزيم الوضع وتعقيد القضايا أكثر من قبل .
- ✓ التركيز على التنمية الإجتماعية بإعتبارها عامل مهم في تحقيق السلام في مناطق الصراعات والحروب الأهلية .
- ✓ ترجيح الحلول السلمية والتسوية في حل الأزمات بدل الحلول العسكرية لأن ذلك يؤدي إلى زيادة حدة المشكلة بدل حلها.
- ✓ ضرورة الإعتماد على الموارد الأخرى غير النفط كالإهتمام بالزراعة مثلا.
- ✓ تطوير البنية التحتية المناسبة لتسهيل عملية التبادل التجاري (الطرق والمواصلات ،الكهرباء والطاقة ،تقنية المعلومات).
- ✓ على المجتمع الدولي تفادي نشوب حروب أخرى ما بين الدولتين (السودان،جنوب السودان) عن طريق تقديم المساعدة الإقتصادية والسياسية لكلتا الدولتين .
- ✓ التوسيع في مجال العلاقات التجارية مع دول جديدة وعدم التركيز على دول محددة .

الخرائط

خريطة السودان:

خريطة جنوب السودان:

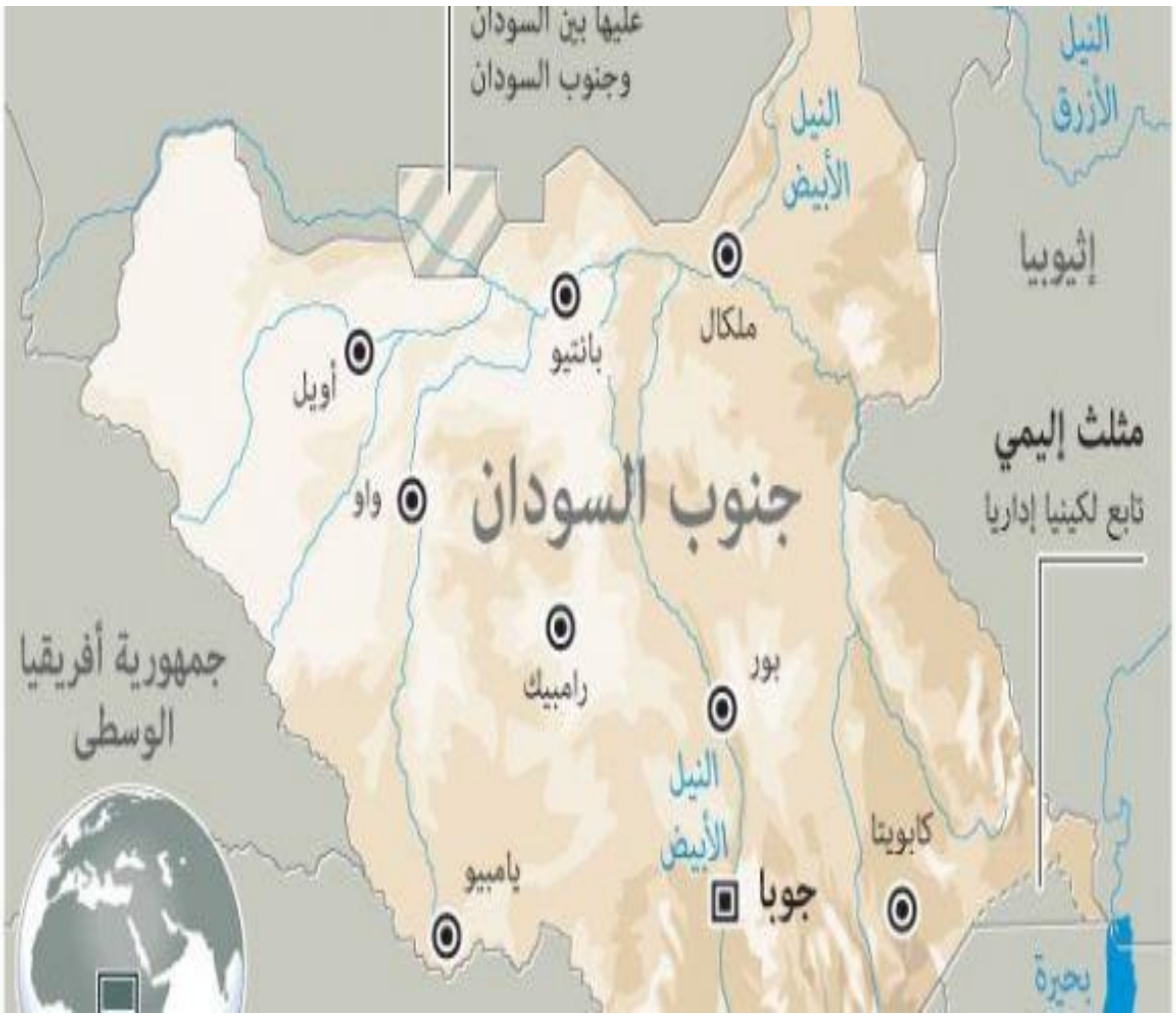

خريطة تبين توزيع القبائل في السودان

خريطة النيل:

خريطة توزيع القبائل في جنوب السودان:

الهبتانية
دينكا
الحمر
شلك
أثيوبيا
النوير
الرونق
فرتيت
جور
جمهورية
افريقيا
الوسطى
البور
البنقو
جور
الزاندي
أنواك
جمهورية
الكونغو الديمقراطية
أوغندا
كينيا

الملاحق

ملحق رقم 1 :وثيقـة اتفـــاق الســـلام الشامـــل

نيفاشا، كينيا، 9 جانفي 2005

استهلال اتفاقية السلام الشامل الموقعة بين حكومة السودان والحركة الشعبية، نيفاشا، 9 جانفي 2005.

الفصل الأول: اتفاق مشاكوس، والذي تم توقيعه في 20 جويلية 2002 .

الفصل الثاني: اتفاق تقاسم السلطة والذي تم توقيعه في 26 ماي 2002.

الفصل الثالث: اتفاق تقاسم الثروة والذي تم توقيعه في 26 ماي 2004 .

الفصل الرابع: اتفاق حسم النزاع في أبيي، والذي تم توقيعه في 26 ماي 2004 .

الفصل الخامس: اتفاق حسم النزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق والذي تم توقيعه في 26 ماي 2004 .

الفصل السادس: اتفاق الترتيبات الأمنية والذي تم توقيعه في 25 سبتمبر 2003 .

اتفاقية السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان.حيث أن حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، اجتمعا في مفاوضات متواصلة في الفترة من مايو 2002 وديسمبر 2004 في كل من كارن، مشاكوس، نيروبي، ناكورو، نانيوكي ونيفاشا في كينيا برعاية عملية سلام الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية(إيغاد) وتحت رعاية جمهورية كينيا بخصوص قضايا تتعلق بالنزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق ومنطقة أبيي.وإن يدركان أن النزاع في السودان هو أطول نزاع استمر في إفريقيا والذي تسبب في خسائر فادحة في الأرواح وأدى إلى تحطيم البنية الأساسية للبلاد واستنفذ مواردها الإقتصادية وسبب المعاناة لشعب السودان الذي تحمل هذا النزاع لزمن طويل، وإن يدركان حقيقة أن السلم والإستقرار والتنمية هي طموحات شعب السودان بأكمله. وتنفيذا لالتزام الطرفين بإيجاد تسوية متفاوض عليها على أساس إقامة نظام حكم ديمقراطي يعترف من ناحية بحق شعب جنوب السودان في تقرير المصير وجعل الوحدة جذابة خلال الفترة الانتقالية وفي ذات الوقت يقوم على أساس قيم العدل والديمقراطية والحكم الراشد واحترام الحقوق الأساسية وحريات الأفراد والتفاهم المشترك والتسامح والتنوع داخل الحياة في السودان يسجلان ويؤكدان مجددا أنه تنفيذا لهذا الالتزام توصلا إلى اتفاق واف على النصوص التالية: بروتوكول مشاكوس في 20 جويلية 2002 الوارد في الفصل الأول من اتفاقية السلام الشامل، الاتفاق على الترتيبات الأمنية المؤرخ في 25 سبتمبر 2003 الوارد في الفصل السادس من اتفاقية السلام الشامل، اتفاقية تقاسم الثروة المؤرخة في 7 جانفي 2004 الواردة في

الفصل الثالث من اتفاقية السلام الشامل، بروتوكول تقاسم السلطة المؤرخ في 26 ماي 2004 والوارد في الفصل الثاني من اتفاقية السلام الشامل بروتوكول حسم النزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق المؤرخ في 26 ماي 2004 والوارد في الفصل الخامس من اتفاقية السلام الشامل وبروتوكول حسم النزاع في منطقة أبيي المؤرخ في 26 ماي 2004 والوارد في الفصل من اتفاقية السلام الشامل، وأن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قرارة رقم 1574 بتاريخ 19 نوفمبر 2004 قد أخذ علما بهذه الاتفاقيات والبروتوكولات آنفة الذكر.وإقرارا بأن الطرفين قد توصلا إلى اتفاقية بشأن وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية ووسائل التنفيذ خلال الفترة قبل الانتقالية والانتقالية المؤرخة في 31 ديسمبر 2004 والواردة في المرفق الأول من اتفاقية السلام الشامل في إطار اتفاقية الترتيبات الأمنية المؤرخة في 25 سبتمبر 2003 ، وإدراكا أيضا لأنهما توصلا إلى اتفاقية بشأن وسائل تنفيذ البروتوكولات والاتفاقيات المؤرخ في 31 ديسمبر 2004 الوارد في المرفق 2 من اتفاقية السلام الشامل وهكذا يقران معا أن اتفاقية السلام الشامل يقدم ليس فقط الأمل ولكن أيضا نموذج يحتدى به في حل المشاكل والنزاعات الأخرى في الوطن، ويقران كذلك أن التنفيذ الناجح لاتفاق السلام الشامل سوف يقدم نموذجا للحكم الراشد في السودان مما يساعد على إقامة أساس راسخ للحفاظ على السلم وجعل الوحدة أمرا جذابا، وعلى ذلك يتعهدان بالتمسك بصورة كاملة بنص روح اتفاقية السلام الشامل ضمانا لسلام الدائم والأمن للجميع والعدالة والمساواة في السودان.

يوافق الطرفان عند توقيع هذه الاتفاقية على الآتي:

1- تبدأ الفترة قبل الانتقالية وتكون جميع التبعات والالتزامات المحددة في اتفاقية السلام الشامل ملزمة وفقا لأحكامه.

2- تضم اتفاقية السلام الشامل نصوص البروتوكولات والاتفاقيات التي تم توقيعها بالفعل مع هذا الإستهلال، الاتفاق على وقف إطلاق النار الدائم ووسائل تطبيق الترتيبات الأمنية 3- النصوص العربية

والانجليزية المتفق عليها لاتفاقية السلام الشامل عن نصوص رسمية ومعتمدة ومع ذلك فإنه في حالة وجود خلاف فيما يتعلق بمعنى أي فقرة من النص، وفقط إذا كان هناك خلاف في المعنى بين النص العربي والنص الإنجليزي يسود النص الإنجليزي لأن الإنجليزية هي لغة مفاوضات السلام.

4- عند استكمال النصين الرسميين المعتمدين باللغة العربية والإنجليزية لاتفاق السلام الشامل تعطي نسخة من النصين الموقعين بالأحرف الأولى لكلا الطرفين وتودع نسخ لذلك في الأمم المتحدة، الإتحاد الإفريقي، أمانة الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية"إيجاد" في جيبوتي، جامعة الدول العربية، وجمهورية كينيا.

5- جميع الأشخاص الذين يؤدون وظائف حكومية سوف يستمرون في أداء عملهم في نفس المكان الذي يقدمون فيه مثل هذه الخدمات أو يقومون بمثل هذه الوظائف مالم أو عندما يتم إعادة توزيعهم أو تصدر تعليمات بديلة وفقا للترتيبات التي وافق عليها الطرفان.

6- إقامة فرق مشتركة لمهام ذات أولوية خاصة الفريق الانتقالي القومي المشترك، مفوضية حدود أبيي، فريق العمل الدستوري وفريق العمل الفني المشترك بشأن"العملة القومية الجديدة" وكما هو مطلوب لتسهيل الإستعدادات من أجل تفعيل الاتفاق حينما يوضع موضع التنفيذ

7- اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التنفيذ الفعال لوقف إطلاق النار الدائم.

- اتخاذ الخطوات الضرورية لضمان توفر الموارد والأموال لإنشاء الهياكل والأجهزة والمؤسسات كما ينص عليها اتفاقية السلام الشامل خاصة أثناء إنشاء حكومة جنوب السودان. يعرب الطرفان عن امتنانهما للجهود الدؤوبة التي بذلها الوسطاء ودول أعضاء "إيجاد" والمجتمع الدولي في مساعدة شعب السودان على استعادة السلم والاستقرار وبصفة خاصة الاتحاد الإفريقي، منتدى شركاء الإيجاد والأمم المتحدة وحكومات إيطاليا، النرويج، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية لدعمهم مبادرة إيجاد للسلام واهتمامهم المثابر ومحاولاتهم الثابتة في دعم عملية السلام، ويناشد الطرفان معا المجتمع الدولي والإقليمي ويدعو المنظمات والدول التي طلب منها أن تشهد على توقيع هذا الاتفاق أن يقدموا دعمهم الثابت والقوي لتنفيذ اتفاقية السلام الشامل ويناشدونهم كذلك توفير الموارد اللازمة للبرامج العاجلة وأنشطة

الانتقال إلى السلام كما جاء في الاتفاق. يقر الطرفان ضخامة المهام التي تواجه التنفيذ الناجح لاتفاق السلام .وفي توقيعهما أدناه وبحضور الشهود يؤكدون مجددا التزامهما بتنفيذ السلام الشامل كاملا ومعا

- سعادة الأستاذ/ علي عثمان محمد طه
النائب الأول لرئيس جمهورية السودان
نيابة عن حكومة جمهورية السودان

دكتور جون قرنق دي مبيور
رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان
والجيش الشعبي لتحرير السودان
نيابة عن الحركة الشعبية لتحرير السودان
والجيش الشعبي لتحرير السودان

بشهادة:

....

فخامة الرئيس مواي كيباكي
رئيس جمهورية كينيا نيابة عن
اللجنة الفرعية للإيقاد بشأن السودان

فخامة الرئيس يوري كاقوتا
موسيفيني رئيس جمهورية أوغندا
نيابة عن دول الإيقاد

....

السيد/ أحمد أبو الغيط وزير خارجية جمهورية مصر العربية نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية	السيناتور ألفريدو مانتيكا نائب وزير خارجية إيطاليا نيابة عن حكومة إيطاليا
السيد/ فريد راكي المبعوث الخاص لمملكة هولندا نيابة عن مملكة هولندا	الآنسة/ هيلدا جونسون وزيرة التنمية الدولية النرويجية نيابة عن الحكومة النرويجية
.....	.....
السيد/ هيلاري بن وزير التنمية الدولية البريطاني نيابة عن المملكة المتحدة وإيرلندا الشمالية الأمريكية	السيد/ كولن باول وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية نيابة عن الولايات المتحدة
.....	.....
السيد/ ألفا عمر كوناري رئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي نيابة عن الإتحاد الإفريقي	السيد/ شارلس قورينز وزير التعاون التنموي الهولندي نيابة عن الإتحاد الأوروبي
.....	.....
السيد/ ألفريدو مانتيكا نائب وزير الخارجية الإيطالي نيابة عن منتدى شركاء الإيجاد	الآنسة/ هيلدا جونسون وزيرة التنمية الدولية النرويجية نيابة عن الحكومة النرويجية
.....	.....
السيد / عمرو موسي الأمين العام لجامعة الدول العربية نيابة عن جامعة الدول العربية	السيد / جان برونك ممثل الأمين العام للامم المتحدة في السودان نيابة عن الأمم المتحدة

أولا : بروتكول مشاكوس مشاكوس، كينيا في 20 يوليو 2002

1- الديباجة ، المبادىء، وعملية الإنتقال

2- المبادىء المتفق عليه

3- **عملية الإنتقال**

4- **الدين والدولة**

5- **هياكل الحكم**

6- **حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان**

حيث أن حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان) يشار إليهما فيما بعد بالطرفين (إجتمعا فى ماشاكوس، كينيا، في الفترة من 18 يونيو 2002 وحتى 20 يوليو 2002

وحيث أن الطرفين يرغبان فى تسوية النزاع فى السودان بأسلوب عادل ومستدام عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وعن طريق وضع إطار للحكم يتم من خلاله إقتسام السلطة والثروة بصورة عادلة، وضمان حقوق الإنسان ؛وإذ يدركان أن النزاع فى السودان هو أطول نزاع مستمر فى إفريقيا، وأنه قد سبب خسائر مريعة فى الأرواح ودمر البنى التحتية للبلاد، وأهدر الموارد الإقتصادية، وتسبب فى معاناة لم يسبق لها مثيل، ولا سيما فيما يتعلق بشعب جنوب السودان؛وشعوراً منهما بأوجه الظلم والتباين التاريخية فى التنمية بين مختلف المناطق في السودان التى تحتاج إلى الإصلاح؛وإقرارا منهما بأن اللحظة الحالية تهيىء فرصة سانحة للتوصل إلى اتفاقية السلام شامل لإنهاء الحرب؛وإقتناعا منهما بأن عملية السلام التي تقوم بها الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية" إيقاد "والتي أعيدت لها الحيوية تحت رئاسة الرئيس الكينى، صاحب الفخامة دانيال ت .آراب موى، تتيح السبل لتسوية النزاع والتوصل إلى سلام عادل ومستدام ؛وإلتزاما منهما بتسوية متفاوض عليها وسلمية وشاملة للنزاع تقوم على أساس إعلان مبادىء لصالح جميع شعب السودان ؛عليه يتفق الطرفان الآن بموجب هذا على ما يلى:

المبادىء المتفق عليها:

إن وحدة السودان، التي تقوم على أساس الإرادة الحرة لشعبه والحكم الديمقراطي، والمساءلة ، والمساواة ،والإحترام ، والعدالة لجميع مواطني السودان ، ستظل هي الأولوية بالنسبة للطرفين، وأنه من الممكن رد مظالم شعب جنوب السودان وتلبية طموحاته ضمن هذا الإطار.

– شعب جنوب السودان له الحق فى رقابة وله الحق فى تقرير المصير وذلك، ضمن أمور أخرى، عن طريق إستفتاء لتحديد وضعهم مستقبلاً.الدين، والعادات، والتقاليد هى مصدر القوة المعنوية والإلهام بالنسبة للشعب السودانى. شعب السودان له تراث وطموحات مشتركة وعلى ذلك يوافق الطرفان على العمل سويا من أجل:إقامة نظام ديمقراطي للحكم يأخذ فى الحسبان التنوع الثقافي والعرقي والديني والجنس واللغة، والمساواة بين الجنسين لدى شعب السودان. إيجاد حل شامل يعالج التدهور الإقتصادي والإجتماعي فى السودان ويستبدل الحرب ليس بمجرد السلام،بل أيضا بالعدالة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية التى تحترم الحقوق الإنسانية والسياسية الأساسية لجميع الشعب السوداني التفاوض حول وقف شامل لإطلاق النار وتنفيذه لإنهاء المعاناة والاقتتال الذى يعانى منه الشعب السوداني.صياغة خطة لعودة اللاجئين، وإعادة التوطين، وإعادة التأهيل، وإعادة البناء والتنمية لمعالجة إحتياجات تلك المناطق المتأثرة بالحرب وتقويم أوجه الخلل التاريخية فى التنمية وتخصيص الموارد.

تخطيط وتنفيذ اتفاقية السلام بغية جعل وحدة السودان خيارا جذابا وبصفة خاصة لشعب جنوب السودان.

التصدى للتحديات عن طريق إيجاد إطار يمكن من خلاله تحقيق هذه الأهداف المشتركة والإعراب عنها بأفضل صورة لمصلحة جميع السودانيين.

عملية الإنتقال:

بغية إنهاء النزاع وضمان مستقبل سلمى ومزدهر لكافة شعب السودان وبغية التعاون فى مهمة حكم البلاد، تتفق الأطراف بموجب هذا على تنفيذ اتفاقية السلام طبقا للتسلسل، والفترات الزمنية والعملية المحددة أدناه:

– تكون هناك فترة ما قبل الفترة الإنتقالية مدتها ستة (6) أشهر.

وخلال الفترة ما قبل الفترة الإنتقالية:

– يتم إنشاء المؤسسات والآليات المنصوص عليها فى اتفاقية السلام.– إذا لم يوضع ذلك موضع التنفيذ بعد يكون هناك وقف للأعمال العدوانية مع وجود آليات ملائمة للمراقبة.– يتم إنشاء آليات لمتابعة تنفيذ اتفاقية السلام.– تجرى الاستعدادات لتنفيذ وقف شامل لإطلاق النار فى أسرع وقت ممكن.–السعى للحصول على مساعدة دولية , ويوضع إطار دستورى لاتفاقية السلام والمؤسسات المشار إليها فى الفقرة

تبدأ الفترة الإنتقالية فى نهاية فترة ما قبل الفترة الإنتقالية وتمتد إلى ست سنوات.

خلال الفترة الإنتقالية: تعمل المؤسسات والآليات التى أنشئت خلال الفترة ما قبل الفترة الإنتقالية طبقا للترتيبات والمبادىء المحددة في اتفاقية السلام–إذا لم يتم انجاز ذلك بعد ,يتم تنفيذ وقف اطلاق النار الشامل الذي تم التوصل اليه عن طريق التفاوض مع وجود وتشغيل آليات مراقبة دولية. يتم إنشاء مفوضية مستقلة للتقويم والتقدير خلال الفترة قبل الإنتقالية لمتابعة تنفيذ اتفاقية السلام وإجراء تقويم منتصف الفترة لترتيبات الوحدة التي وضعت وفقا لاتفاقية السلام.تتشكل مفوضية التقويم والتقدير من تمثيل متساوى لحكومة السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وما لا يزيد عن ممثلين أثنين على التوالى من كل من الفئات التالية:

–الدول الأعضاء فى اللجنة الفرعية للهيئة الحكومية المشتركة للتنمية بشأن السودان (جيبوتى، إرتريا، إثيوبيا، كينيا وأوغندا)–الدول المراقبة (إيطاليا، النرويج، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.)

وأية بلدان أو هيئات إقليمية أو دولية أخرى يتفق عليها الطرفان.–تعمل الأطراف مع المفوضية خلال الفترة الإنتقالية بغية تحسين المؤسسات والتدابير التى أنشئت بموجب الاتفاقية ولجعل وحدة السودان جذابة لشعب جنوب السودان.عند نهاية الفترة الإنتقالية التى مدتها ستة (6) سنوات، يكون هناك إستفتاء لشعب جنوب السودان تحت رقابة دولية، يتم تنظيمه بصورة مشتركة بواسطة

حكومة السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبى لتحرير السودان لكى:يؤكد وحدة السودان عن طريق التصويت لإعتماد نظام الحكم الذي تم وضعه بموجب اتفاقية السلام، أو التصويت للإنفصال تمتنع الأطراف عن أى شكل من أشكال إلغاء أو إبطال اتفاقية السلام من جانب واحد.

الدين والدولة:

إقرارا بأن السودان بلد متعدد الثقافات، ومتعدد الجنسيات ومتعدد الأعراق، ومتعدد الديانات، ومتعدد اللغات، وتأكيدا بأن الديانة لا تستخدم كعامل للفرقة، بموجب هذا تتفق الأطراف على ما يلى:

الديانات والعادات والمعتقدات هي مصدر للقوة المعنوية والإلهام بالنسبة للشعب السوداني. حرية العقيدة والعبادة والضمير لأتباع جميع الديانات أو المعتقدات أو العادات ولا يتم التمييز ضد أي شخص على هذه الأسس. الأهلية للمناصب العامة، بما فى ذلك رئاسة الجمهورية، والخدمة العامة والتمتع بجميع الحقوق والواجبات،تكون على أساس المواطنة وليس على أساس الدين أو المعتقدات أو العادات. جميع المسائل الشخصية والأسرية بما فيها الزواج، والطلاق، والميراث، والخلافة والإنتساب، تحكمها القوانين الشخصية بما في ذلك الشريعة أو أية قوانين دينية أخرى، أو عادات أو تقاليد (للأفراد المعنيين, تتفق الأطراف على إحترام الحقوق التالية:

- العبادة أو التجمع الخاص بديانة أو معتقد ,وإقامة وصيانة أماكن لهذه الأغراض.
- إقامة مؤسسات خيرية أو إنسانية ملائمة والحفاظ عليها.
- صنع وحيازة وإستخدام الأدوات والمواد اللازمة المرتبطة بالشعائر أو العادات الخاصة بأية ديانة أو معتقد، حسب ما هو ضروري.
- كتابة وإصدار ونشر المطبوعات الخاصة بتلك المجالات،
- تدريس الديانة أو المعتقد فى أماكن مناسبة لهذه الأغراض.
- إلتماس وتلقى المساهمات المالية الطوعية وغيرها من الهبات من الأفراد والمؤسسات.

تدريب ,تعيين ,إنتخاب ,أو تحديد عن طريق التوريث قادة تستدعيهم متطلبات ومعايير أي من الديانات أوالمعتقدات. مراعاة أيام الراحة والإحتفال بالعطلات والمناسبات وفقاً لمبادئ المعتقدات الدينية للشخص إقامة إتصالات مع الأفراد والمجتمعات فى المسائل الخاصة بالديانة والمعتقدات على الصعيدين القومي والدولي والحفاظ على ذلك.تجنباً للشك، لا يخضع أى شخص للتمييز من جانب الحكومة القومية، أو الولاية، أو المؤسسات، أومجموعة أشخاص أو شخص على أساس الديانة أو معتقدات أخرى.

هياكل الحكم:

لإضفاء الفعالية على الاتفاقيات المحددة فى الجزء أ، وفى إطار سودان موحد يعترف بحق تقرير المصير لشعب جنوب السودان، بموجب هذا تتفق الطرفان على أنه فيما يتعلق بتقسيم السلطات والهياكل والمهام لمختلف أجهزة الحكم، فإن هيكلة الإطار السياسى للحكم فى السودان تتم على النحو التالى: القانون الأعلى:الدستور القومى للسودان هو القانون الأعلى للبلاد، ويجب أن تتوافق جميع القوانين مع الدستور القومى.وينظم هذا الدستور العلاقات ويحدد السلطات والمهام بين مختلف مستويات الحكم

علاوة على أنه يحدد ترتيبات إقتسام الثروة بين نفس الجهات .ويضمن الدستور القومى حرية العقيدة .والعبادة والممارسات الدينية على نحو تام لجميع المواطنين السودانيين.يتم تشكيل مفوضية قومية تمثيلية لمراجعة الدستور خلال الفترة قبل الإنتقالية تكون مهمتها الأولى صياغة إطار قانونى ودستورى يحكم الفترة الإنتقالية ويتضمن اتفاقية السلام.يتم إقرار الإطار المشار إليه أعلاه حسبما تتفق عليه الأطراف. يتم خلال الفترة الإنتقالية إجراء عملية مراجعة دستورية شاملة.لا يعدل الدستور أو يلغى إلا عن طريق إجراءات خاصة أو أغلبيات مؤهلة بغية حماية أحكام اتفاقية السلام. الحكومة القومية:تكون هناك حكومة قومية تمارس المهام وتجيز القوانين كما يجب أن تمارسها بالضرورة ع لي الصعيد القومي دولة ذات سيادة . وتأخذ الحكومة القومية فى الحسبان في جميع قوانينها، التنوع الدينى و الثقافى للشعب السودانى.التشريعات التي تسن على الصعيد القومي والتي تتأثر بها الولايات خارج جنوب السودان مصدرها الشريعة والتوافق الشعبي.التشريعات التى تسن على الصعيد القومى، المطبقة على الولايات الجنوبية و /أو الإقليم الجنوبى يكون مصدرها التوافق الشعبى، وقيم وعادات شعب السودان بما فى ذلك تقاليدهم ومعتقداتهم الدينية، إحتراماً للتنوع فى السودان.عندما يكون هناك تشريع قومى نافذ المفعول فى الوقت الحالى، أو تم سنه ومصدره قانون دينى أو عرفى، فإن أية ولاية أو إقليم لا تمارس أغلبية السكان فيه مثل هذه الديانة أو العادات، يجوز لهم عندئذ:

–إصدار تشريع يسمح بأعراف أو ممارسات فى ذلك الإقليم ، تتماشى مع دياناتهم أو عاداتهم , أو يحال القانون إلى مجلس الولايات للموافقة عليه بأغلبية الثلثين أو البدء فى تشريع قومى ينص على مثل هذه

الأعراف البديلة اللازمة حسبما هو ملائم.

حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان:

–شعب جنوب السودان له حق تقرير المصير وذلك – ضمن أمور أخرى – عن طريق إستفتاء لتحديد وضعهم المستقبلي.–يتم تشكيل مفوضية مستقلة للتقدير والتقويم خلال فترة ما قبل المرحلة الإنتقالية لمراقبة تنفيذ اتفاقية السلام خلال الفترة الإنتقالية .وتجرى هذه المفوضية تقويماً في منتصف الفترة لترتيبات الوحدة ا لتى وضعت بموجب اتفاقية السلام–تشكل مفوضية التقدير

والتقويم من تمثيل متساو من حكومة السودان والحركة الشعبية /الجيش الشعبى لتحرير السودان، وبما لا يزيد عن ممثلين إثنين على التوالى، من كل من الفئات التالية:الدول الأعضاء فى اللجنة الفرعية للهيئة الحكومية المشتركة للتنمية بشأن السودان (جيبوتى، إرتريا ،إثيوبيا، كينيا، وأوغندا) الدول المراقبة (إيطاليا، النرويج، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية) وأية بلدان أو هيئات إقليمية أو دولية أخرى يتفق عليها الطرفان.يعمل الطرفان مع المفوضية خلال الفترة الإنتقالية بغية تحسين المؤسسات والأنظمة التى أنشئت بموجب الاتفاق لجعل وحدة السودان جاذبة لشعب جنوب السودان.عند نهاية الفترة الإنتقالية التى مدتها ست (6) سنوات، يجري إستفتاء لشعب جنوب السودان المراقبة الدولية يتم تنظيمه بصورة مشتركة من حانب حكومة السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبى لتحرير السودان لكى :يؤكد وحدة السودان عن طريق التصويت لإعتماد نظام الحكم الذى تم وضعه بموجب اتفاقية السلام، أو التصويت للإنفصال.يمتنع الطرفان عن أى شكل من أشكال الإلغاء أو الإبطال لاتفاقية السلام من جانب واحد.

ثانيا :اقتسام السلطة

نيفاشا، كينيا، في 26 مايو 2004

1 ـ المبادئ العامة.

2- السلطات والمؤسسات على المستوى القومي.

3- حكومة جنوب السودان.

4- المؤسسات على المستوى الولائى.

5- السلطات القومية.

الديباجة:

إن حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان إذ يدركان الحاجة إلى التعجيل بإنهاء الحرب المتطاولة و المكلفة الدائرة في السودان، وإذ يدركان ويعيان تطلع جميع السودانيين إلى تحقيق سلام سريع وعادل ومستدام، وإذ يشجعهما التقدم الذي أحرز حتى الآن في مساعيهما لتحقيق اتفاقية السلام الشامل في السودان، وإذ يعربان عن عزمهما على تتويج الإنجاز القيم لعملية السلام، من خلال التوصل إلى صيغة عاد لة ومنصفة لاقتسام السلطة.وإذ يعربان عن تصميمهما على تدشين عهد من الحكم المسؤول والعادل والشفاف يقوده الشعب على أ ساس من النزاهة،وإذ يعربان عن اقتناعهما بأن اللامركزية وتفويض السلطة على كافة مستويات الحكم من المبادئ الأساسية للإدارة الفعالة والمنصفة لحكم البلاد،وإذ يدركان أن التنفيذ السلس والناجح لهذه الاتفاقية يتوقف، إلى حد كبير، على حشد أغلبية الشعب السوداني

لدعمه،وإذ يعربان عن اقتناعهما بأن التنفيذ الناجح لهذه الاتفاقية سيوفر نموذجا من الحكم الراشد في السودان يكفل إقا مة قاعدة صلبة تجعل خيار الوحدة جذابا وتحفظ السلام،و على ذلك يتفق الطرفان على ما يلي:

1 ـ المبادئ العامة:

وفقا لبروتوكول مشاكوس المتفق عليه في مشاكوس، كينيا، في 20 يوليو 2002 ، يشكل البروتوكول الآتي بشأن اقتسام السلطة جزءا لا يتجزأ من اتفاقية السلام الشامل.–يؤكد الطرفان مجددا قبولهما المبادئ المتفق عليها) الخاصة بالحكم (كما نص عليها بروتوكول م شاكوس المؤرخ في 20 يوليو . 2002 ويعالج هذا البروتوكول بشأن اقتسام السلطة طرق تنفيذ هذه المبادئ.–وفقا لبروتوكول مشاكوس، فإن هياكل الحكم في السودان تكون على النحو التالي خلال الفترة الانتقالية.–الحكومة على المستوى القومي وتمارس السلطة لحماية وتعزيز سيادة السودان الوطنية ورفاه شعبه،–الحكومة على مستوى جنوب السودان التي تمارس السلطة بالنسبة لشعب وولايات الجنوب،–الولايات في أرجاء السودان وتمارس السلطة على المستوى الولائي وتقدم الخدمات، العامة من خلال المستوى الحكومي القريب من الشعب،–مستوى الحكم المحلي في أرجاء السودان.– يتفق الطرفان على الاسترشاد بالمبادئ التالية في توزيع السلطات وإنشاء الهياكل:–الإقرار بسيادة الأمة المجسدة لشعبها وبالحاجة إلى الحكم الذاتي لحكومة جنوب السودان والولايات في جميع أنحاء السودان،–تأكيد الحاجة إلى وضع معايير ومقاييس قومية فضلا عن تلك التي تخص الولايات وجنوب السودان، بما يعكس وحدة الوطن وتنوع الشعب السوداني،–الإقرار بالحاجة إلى تعزيز رفاه الشعب وحماية حقوقه الإنسانية وحرياته الأساسية،– الاعتراف بضرورة مشاركة شعب جنوب السودان على كافة مستويات الحكم والمؤسسات الوطنية تعبيرا عن الوحدة الوطنية للبلاد،–السعي لتحقيق الحكم الرشيد والخضوع للمساءلة والشفافية والديمقراطية وسيادة القانون على كافة أصعدة الحكم لتحقيق السلام الدائم.–الإقرار بالحاجة إلى إضفاء طابع الشرعية للترتيبات المتفق عليها هنا واعتماد قوانين انتخابية عادلة، بما في ذلك حرية إنشاء الأحزاب السياسية .وتجري الانتخابات على جميع مستويات الحكم على أساس الاقتراع الشامل للبالغين.

2– السلطات والمؤسسات على المستوى القومي:

– تتكون المؤسسات على المستوى القومي، خلال الفترة الانتقالية، مما يلي:

– السلطة التشريعية.–السلطة التنفيذية، السلطة القضائية، المؤسسات واللجان المحددة في هذا الاتفاق والدستور القومي الانتقالي.

– السلطة التشريعية القومية: تتكون السلطة التشريعية القومية من مجلسين:–المجلس الوطني.– مجلس الولايات.–لدى إنشاء السلطة التشريعية القومية يتم تطبيق المبادئ التالية:–التمثيل

المنصف لشعب جنوب السودان في المجلسين. –مراعاة الاعتبارات ذات الصلة عند تحديد العناصر التي تشكل التمثيل المنصف.–تتم هيكلة المجلس الوطني وأداؤه لوظائفه على النحو التالي:–ينتخب أعضاء المجلس الوطني وفقا لإجراءات تحددها لجنة انتخابات محايدة وممثلة وفقا لقوانين الانتخابات النزيهة.–يتألف مجلس الولايات من ممثلين (2) عن كل ولاية.–تجرى انتخابات حرة ونزيهة لعضوية المجلس الوطني وفقا للدستور القومي الانتقالي الذي يحكم الفترة الانتقالية .ويحدد موعدها الطرفان الموقعان على هذا الاتفاق، بعد التشاور مع مفوضية الانتخابات.–إلي أن يحين موعد إجراء الانتخابات المشار إليها أعلاه يتألف المجلس الوطني من أعضاء ممثلين للطرفين في الاتفاقية وقوى أخرى من الشمال والجنوب لتعزيز التعددية والاستقرار، على أن يتم ذلك بنسب يحددها الطرفان قبل التوقيع علي اتفاقية السلام.

–قبل الانتخابات البرلمانية تخصص المقاعد في المجلس الوطني على النحو التالي:

–المؤتمر الوطني يمثل نسبة 52%

–الحركة الشعبية لتحرير السودان تمثل نسبة28%

–قوى سياسية أخرى من الشمال تمثل نسبة14 %

–قوى سياسية أخرى من الجنوب تمثل نسبة6%

–يوافق مجلسا السلطة التشريعية القومية على تخصيص الموارد والإيرادات وفقا لاتفاقية إقتسام الثروة.ويجيز المجلس الوطني الميزانية القومية السنوية.–تستلزم التعديلات على الدستور القومى ما يلى:

–أن يوافق علي التعديل كل مجلس بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائه (% 75) شريطة أن ت جرى مناقشة

التعديل بعد شهرين علي الأقل من تاريخ تقدم مسودته.–يجوز إدخال تعديلات على الدستور القومى الإنتقالى خاصة بأحكام اتفاقية السلام شريطة موافقة كلا الطرفين الموقعين على هذا الاتفاق.–يتطلب إقرار التشريعات المؤثرة على مصالح الولايات أغلبية من % 66 من مجلس الولا يات،فيما يطلب الحصول على أغلبية بسيطة فى كلا المجلسين لإقرار التشريعات الأخرى.– أى مشروع قانون توافق عليه السلطة التشريعية القومية يوقع عليه رئيس الجمهورية فى غضون 30يوما ليصبح قانونا .وإذا لم يوقع قبل ذلك الأجل فيعتبر قانونا موقعا عليه .وفى حالة رفض الرئيس التوقيع فعليه تقديم أسباب رفضه عند إعادة إدخال مشروع القانون وعرضه على السلطة التشريعية القومية فى الأجل المحدد بثلاثين يوما .ويصبح مشروع القانون قانونا إذا أقرته السلطة التشريعية القومية بأغلبية ثلثى مجموع أعضاء المجلس أو

المجلسين– ينتخب كل من مجلسي السلطة التشريعية القومية رئيسه ونائب رئيسه وشاغلي المناصب الأخرى خلال أول إجتماع . ويتم تمثيل كلا الطرفين فى هذه المناصب، على نحو

ملائم.–يقوم كل من مجلسي السلطة التشريعية القومية بوضع قواعده وإجراءاته وإنشاء لجانه وتحديد أي شؤون أخرى ذات طابع مماثل.

3– حكومة جنوب السودان

– فيما يخص جنوب السودان، تنشأ حكومة جنوب السودان على أساس ال حدود القائمة بتاريخ 01

1956، وتشتمل على ما يلى:–السلطة التشريعية لجنوب السودان.–السلطة التنفيذية لجنوب السودان.–السلطة القضائية لجنوب السودان.–تعمل حكومة جنوب السودان وفقا لدستور جنوب السودان الذى تعده لجنة شاملة لصياغة دستور جنوب السودان ويعتمده المجلس الإنتقالى لجنوب السودان بأغلبية ثلثى مجموع الأعضاء .ويكون متوافقا مع الد ستور القومى الإنتقالى.– والدستور القومى الإنتقالى ودستور جنوب السودان واتفاقية السلام.–تتمثل إحدى المسؤوليات الرئيسية لحكومة جنوب السودان فى العمل كسلطة بالنسبة لولايات جنوب السودان والعمل كحلقة وصل مع الحكومة القومية لضمان المحافظة على حقوق ومصالح جنوب ال سودان، خلال الفترة الإنتقالية.

4–المؤسسات على المستوى الولائى

تتكون المؤسسات على المستوى الولائى على النحو التالى:

1 السلطة التشريعية الولائية .و السلطة التنفيذية الولائية .السلطة القضائية الولائية.

تستحدث على المستوى الولائى مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية تعمل وفقا لهذه الاتفاقية والدستور

القومى الإنتقالى ووفقا أيضا لدستور جنوب السودان بالنسبة لولايات جنوب السودان.–الحكم المحلي مستوى هام من مستويات الحكم، ويكون انتخابه وتنظيمه وحسن أدائه مسؤولية الولايات، وفقا للدستور الولائى ذى الصلة.

ثالثا: بورتوكول حسم نزاع أبيي

نيفاشا ,كينيا ,في26ماي2004

1ـ مبادئ الاتفاق بشأن أبيي.

2ـ الهيكل الإداري.

3 ـ الإيرادات المالية.

4 ـ المشاركة العامة.

5 ـ تحديد الحدود الجغرافية.

6 ـ سكان المنطقة.

7 ـ الترتيبات الأمنية.

8 ــ مفوضية استفتاء أبيي.

9 ـ عملية المصالحة

1 : مبادئ الاتفاق بشأن أبيي:

أبيي هي جسر بين الشمال والجنوب يربط شعب السودان.تعرف المنطقة على أنها منطقة مشيخات دينكا نقوك التسعة التي حولت إلى كردفان في1905 تحتفظ المسيرية وغيرها من البدو الرحل بحقوقهم التقليدية برعي ماشيتهم والتحرك عبر منطقة أبيي.

الفترة الانتقالية:

عند توقيع اتفاقية السلام، تمنح أبيي وضعا إداريا خاصا كما يلي:

–يكون سكان أبيي مواطنين لكل من غرب كردفان وبحر الغزال مع تمثيلهم في الأجهزة التشريعية ل كلا الولايتين.

ـ تدار أبيي بوساطة مجلس تنفيذي محلي ينتخبه سكان أبيي .وإلى حين انتخاب المجلس التنفيذي

ـ تقسم صافي عائدات البترول من أبيي إلى ستة أقسام خلال الفترة الانتقالية :الحكومة القومية50%

حكومة جنوب السودان(% 42) ، بحر الغزال(2%) ، غرب كردفان(2%) ، محليا مع دينكا نقوك)

ـ تقدم الحكومة القومية المساعدة لتحسين مستوى معيشة أهالي أبيي بما في ذلك الم شاريع الإنمائية والعمرانية.نشر مراقبين دوليين في أبيي لضمان التنفيذ الكامل لهذه الاتفاقات.

نهاية المرحلة الانتقالية:

بالتزامن مع الاستفتاء في جنوب السودان يدلى أهالي أبيي بأصواتهم بصورة منفصلة ويعطى المقترح الذي يتم التصويت عليه بصورة منفصلة أهالي أبيي الخياريين التاليي بصرف النظر عن نتيجة استفتاء الجنوب :

ان تحتفظ أبيي بوضعها الإداري الخاص في الشمال.أن تكون أبيي جزءا من بحر الغزال.

الخط بين الشمال والجنوب الموروث منذ الأول من يناير 1956 غير قابل للتعديل إلا كما اتفق عليه أعلاه.

2–الهيكل الإداري:

عند توقيع اتفاقية السلام تمنح منطقة أبيي وضعا إداريا خاصا تحت رعاية رئاسة الجمهورية. يدير منطقة أبيي مجلس تنفيذي محلي ينتخبه أهالي أبيي وإلى حين انتخاب المجلس التنفيذي تعين رئاسة الجمهورية أعضاء المجلس الأول. تكون إدارة منطقة أبيي ممثلة وشاملة لكل

مواطني المنطقة. يتكون المجلس التنفيذي من رئيس الإدارة، نائبه/نائبته وما لا يزيد عن خمسة رؤساء إدارات .وقبل إجراء الانتخابات تعين الرئاسة رئيس الإدارة ونائبه/نائبته .يقدم رئيس الإدارة توصياته للرئاسة فيما يتصل بتعيين رؤساء الإدارات.

عند ممارسة سلطاته التنفيذية يعمل المجلس التنفيذي على:

–تقديم الخدمات اللازمة.الإشراف على الأمن والاستقرار في المنطقة وتعزيزه .اقتراح المشاريع الإنمائية والعمرانية للمنطقة لكل من مجلس منطقة أبيي والرئاسة.التقدم بمقترحات إلى الحكومة القومية فيما يتعلق بتقديم المساعدة لرفع مستوى معيشة مواطني أبيي بما في ذلك العمران والتنمية.

تحدد الرئاسة، بناء على توصية المجلس التنفيذي ,السلطات التنفيذية والتشريعية والمالية وصلاحيات الوضع الإداري الخاص لمنطقة أبيي بموجب هذا البروتوكول، والبروتوكولات والاتفاقات الأخرى واتفاقية السلام الشامل.بالنظر للوضع الخاص لمنطقة أبيي تطلب رئاسة الجمهورية من السلطة القضائية إنشاء المحاكم في منطقة أبيي بالصورة المناسبة.

3–الإيرادات المالية:

بدون الإخلال بأحكام اتفاق اقتسام الثروة يقسم صافي العائدات من البترول المستخرج من منطقة أبيي خلال الفترة الانتقالية على النحو التالي:

خمسون في المائة (% 50) للحكومة القومية.أثنان وأربعون في المائة (% 42) لحكومة جنوب السودان.اثنان في المائة (2%) لإقليم بحر الغزال.اثنان في المائة (2%) لغرب كردفان.اثنان في المائة (2%) محليا مع دينكا نقوك.اثنان في المائة (2%) محليا مع شعب المسيرية.

بالإضافة إلى الإيرادات المالية المذكورة آنفا تكون لمنطقة أبيي الاستحقاقات التالية:

نصيب المنطقة من العائدات القومية بموجب اتفاق اقتسام الثروة.العائدات المحققة في منطقة أبيي من ضريبة الدخل والضرائب والرسوم الأخرى.نصيب المنطقة من صندوق إعادة الإعمار والتنمية القومي.

نصيب عادل من صندوق إعادة الإعمار والتنمية لجنوب السودان.مخصصات من الحكومة القومية لمقابلة تكاليف إنشاء الإدارة الجديدة وتسييرها وتكلفة الخدمات التي تقدمها.المنح والهبات.

ينشأ تحت رعاية المجلس التنفيذي صندوق أبيي لإعادة التوطين والإعمار والتنمية لتنف يذ برامج الإغاثة

وإعادة النازحين وإعادة التوطين وإعادة الدمج وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار في المنطقة .يجوز للصندوق أن ينشئ وكالات متخصصة.تناشد الحكومة القومية المجتمع الدولي والمانحين لتسهيل عودة وإعادة توطين سكان منطقة أبيي.تودع الإيرادات المالية المستحقة لمنطقة أبيي وفقا لنص القسم 3 من الاتفاق في حسابات خاصة مقبولة لرئاسة الجمهورية تقوم إدارة المنطقة بالسحب منها.

4-المشاركة العامة:

ينشأ مجلس منطقة أبيي ولا يزيد عدد أعضائه عن عشرين.قبل إجراء الانتخابات – تعين الرئاسة أعضاء مجلس منطقة أبيي.يقوم مجلس منطقة أبيي بما يلي:إصدار القوانين المحلية في إطار سلطات الحكومة المحلية وبشأن المسائل العرفية.إجازة ميزانية المنطقة.اعتماد خطط إعادة البناء والتنمية والعمران للمنطقة.يرفع، عند الاقتضاء توصية لرئاسة الجمهورية بإعفاء رئيس الإدارة ونائبه/نائبته.

المشاركة في تعزيز جهود المصالحة في المنطقة.

5-تحديد الحدود الجغرافية:

تنشئ رئاسة الجمهورية مفوضية حدود أبيي لتحديد وترسيم منطقة مشيخات دينكا نقوك التسع التي حولت إلىكردفان سنة 1905 والمشار إليها هنا كمنطقة أبيي.تحدد الرئاسة تكوين مفوضية حدود أبيي والإطار الزمني المتاح لها .غير أن اللجنة ستضم، من بين ما تضم خبراء، وممثلين عن المجتمعات المحلية والإدارة المحلية .تنهي اللجنة أعمالها خلال فترة السنتين الأولين للفترة الانتقالية.

تقدم مفوضية حدود أبيي تقريرها النهائي للرئاسة حال الفراغ منه وعند عرض التقرير النهائي علي ها تقوم الرئاسة باتخاذ الإجراءات اللازمة مباشرة لإدخال الوضع الإداري الخاص لمنطقة أبيي حيز التنفيذ.

6-سكان المنطقة:

سكان منطقة أبيي هم:أعضاء مجتمع دينكا نقوك والسودانيون الآخرون المقيمون في المنطقة.تضع لجنة لإستفتاء أبيي معايير الإقامة في المنطقة.سكان أبيي هم مواطنون في كل من غرب كردفان وبحر الغزال مع تمثيلهم في الأجهزة التشريعية لكل من الولايتين كما تحدد ذلك لجنة الانتخابات القومية، غير أن الرئاسة هي التي تحدد هذا التمثيل قبل إجراء الانتخابات.

7-الترتيبات الأمنية:

تنشأ لجنة أمن أبيي برئاسة رئيس الإدارة وتضم نائب رئيس الإدارة، وقائد الجيش ورئيس الشرطة وممثل جهاز الأمن.وبدون الإخلال بالاتفاق بشأن الترتيبات الأمنية يقوم الطرفان خلال الفترة الانتقالية بتشكيل ونشر كتيبة مشتركة في المنطقة.ينشر كذلك عدد من المراقبين الدوليين في

المنطقة حسب ما تم الاتفاق عليه في اتفاق وقف إطلاق النار الشامل خلال الفترة الانتقالية.يتم نشر المراقبين الدوليين في أبيي لضمان التنفيذ الكامل لهذه الاتفاقات.

8-مفوضية استفتاء أبيي:

تنشئ الرئاسة مفوضية استفتاء أبيي لإجراء الاستفتاء بالتزامن مع استفتاء جنوب السودان وتحدد الرئاسة

تكوين اللجنة.يدلي سكان أبيي بأصواتهم في اقتراع منفصل، والمقترح الذي يجري التصويت عليه في الاقتراع المنفصل،يعطي سكان أبيي الاختيارات التالية، بصرف النظر عن نتائج استفتاء جنوب السودان.

أن تحتفظ أبيي بوضعها الإداري الخاص في الشمال.ان تكون أبيي جزءا من بحر الغزال.الخط بين الشمال والجنوب الموروث منذ 1 يناير 1956 غير قابل للانتهاك إلا كما اتفق عليه أعلاه.

9-عملية المصالحة:

عند توقيع اتفاقية السلام الشامل، تبدأ الرئاسة كمسألة مستعجلة عملية السلام والمصالحة لأبيي والعمل من أجل الوفاق والتعايش السلمي في المنطقة.

رابعا: حسم النزاع في ولايتي جنوب كردفان/جبال النوبة والنيل الأزرق

نيفاشا ,كينيا ,في26ماي 2004

1- المبادئ العامة.

2-تعريف المنطقتين.

3-المشاورة الشعبية.

4-هيكل حكومة الولاية.

5-السلطة التنفيذية للولاية.

6-السلطة التشريعية للولاية.

7-محاكم الولاية.

8-نصيب الولاية من الثروة القومية.

9-مفوضية أراضي الولاية.

10-الترتيبات الأمنية.

11-ترتيبات ما قبل الانتخابات.

ديباجة:

إذ يدرك الطرفان أن التوصل للتسوية السلمية التي يتوق لها شعب السودان – يتطلب حل المشا كل في ولايتي جنوب كردفان/جبال النوبة والنيل الأزرق كنموذج يحتذي به في حل المشاكل في كل أرجاء القطر ؛وإذ يؤكدان مجددا أن المواطنة هي الأساس للحقوق والواجبات المتساوية لكل المواطنين السودانيين بصرف النظر عن العرق أو الدين ؛ويشددان على أهمية الاعتراف بالتنوع الثقافي والاجتماعي للسودان كمصدر قوة ووحدة،ويؤكدان أن المساواة والعدل، والتنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي والاستقرار هي الأهداف الكلية للشعب السوداني عامة والسكان المتأثرين في مناطق النزاع خاصة ،ومن ثم أتفق الطرفان على ما يلي:

1-المبادئ العامة:

يتفق الطرفان على ما يلي كأساس لحل سياسي وإداري واقتصادي واجتماعي للنزاع في جنوب كردفان/جبال النوبة والنيل الأزرق:ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكل الأفراد في الولاية بحسب نص الدستور القومي الانتقالي.تطوير وحماية التراث الثقافي المتنوع واللغات المحلية لمواطني الولاية.تنمية الموارد البشرية والبنية التحتية هو الهدف الرئيسي للولاية وينبغي تحقيقها لتلبية الاحتياجات الإنسانية وفقا لأفضل الممارسات المعروفة للتنمية المستدامة في إطار من الشفافية والخضوع للمساءلة.

2-تعريف المنطقتين:

حدود ولاية جنوب كردفان/جبال النوبة هي نفسها الحدود السابقة لمديرية جنوب كردفان عند تقسيم كردفان الكبرى إلى مديريتين.لأغراض هذا البروتوكول تُعرف ولاية النيل الأزرق على أنها تعنى ولاية النيل الأزرق الراهنة.

3-المشاورة الشعبية:

إتفق الطرفان حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان ، بالتوصل إلى اتفاق سلام شامل، عادل ونزيه لإنهاء الحرب في ولايتي جنوب كردفان/جبال النوبة والنيل الأزرق وأتفقا على ما يلي:

المشاورة الشعبية حق ديمقراطي وآلية لتأكيد وجهة نظر مواطني الولايتين جنوب كردفان/جبال النوبة والنيل الأزرق بشأن اتفاقية السلام الشامل الذي تم التوصل إليه بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان.تخضع الاتفاقية الشاملة للإرادة الشعبية في الولايتين عن طريق ممثليهم المنتخبين بصورة ديمقراطية في المجالس التشريعية.ينشئ كل واحد من المجلسين التشريعين للولايتين لجنة برلمانية للتقويم ولقياس تنفيذ اتفاقية السلام الشامل في كل ولاية وتقدم اللجنتان تقريريهما إلى المجلسين التشريعيين في الولايتين بحلول السنة الرابعة من التوقيع على اتفاقية السلام الشامل.تنشئ الرئاسة لجنة مستقلة لتقويم تنفيذ اتفاقية السلام الشامل في كل ولاية

من الولايتين وترفع اللجنة تقاريرها إلى الحكومة القومية وحكومتي الولايتين اللتين يستخدمان التقارير لتصحيح أي إجراء يحتاج إلى تصحيح لضمان
التنفيذ المخلص للاتفاق.عندما يعتمد الشعب هذا الاتفاق من خلال المجلس التشريعي لأي من الولايتين ويرى أنه يحقق تطلعاته عندئذ يصبح الاتفاق تسوية نهائية للنزاع السياسي في تلك الولاية. إذا قررت أي من السلطتين التشريعيتين في الولايتين، بعد إستعراضها للإتفاقية أن تصحح في إطار الإتفاقية قصوراً
في الترتيبات الدستورية والسياسية والإدارية للاتفاقية عندئذ تشرع السلطة التشريعية في التفاوض مع الحكومة القومية بغرض إستكمال النقص.

4-هيكل حكومة الولاية:

يكون للولاية الهيكل التالي :السلطة التنفيذية للولاية التي تتكون من:حاكم والي الولاية.مجلس وزراء الولاية.الحكومات المحلية.السلطة التشريعية للولاية.الهيئة القضائية للولاية.

5-السلطة التنفيذية للولاية:

يتم انتخاب حاكم والي الولاية مباشرة بواسطة الناخبين البالغين المسجلين في الولاية في انتخابات عامة. يعين الحاكم الوالي الوزراء والمحافظين في الولاية وفقا لدستور الولاية الانتقالي ويكون مجلس وزراء الولاية تمثيليا.يمارس الحاكم ا لوالي ومجلس وزراء الولاية السلطات التنفيذية للولاية يكون مجلس وزراء الولاية مسؤولاً لدي الحاكم الوالي والمجلس التشريعي الولائي في أداء واجباته.يكون للولاية محافظون ومجالس محلية منتخبة .ويكون تنظيم الحكومات المحلية وحسن أدائ ها مسؤولية حكومة الولاية.تكون هناك لجنة لأمن الولاية يرأسها حاكم) والي (الولاية وتضم اللجنة، من بين ما تضم القائد العسكري للمنطقة ونائبه ومدير شرطة الولاية ومدير فرع الأمن القومي بالولاية.يلتزم جهاز شرطة الولاية المعايير القومية واللوائح كما هي موضوعة بواسطة جهاز الشرطة القومية.يتم تجنيد ضباط الشرطة والسجون والحياة البرية وفرق الإطفاء بواسطة سلطة الولاية ووفقا للمعايير القومية ويتم تدريبهم ومنحهم البراءة قومياً ويعادون للخدمة بالولاية .ويتم تجنيد الرتب الأخرى محليا للخدمة داخل الولاية. وتضع إدارة خدمة الشرطة القومية لوائح التعيين والتدريب وفقا للمعايير القومية. يجوز لسلطات الولاية أن تطلب من السلطة القومية نقل أي عدد من ضباط الشرطة إلى الولاية لملأ أي وظائف شاغرة في الولاية.

6-السلطة التشريعية للولاية:

يتم انتخاب أعضاء المجلس التشريعي للولاية بواسطة الناخبين المسجلين في الولاية وفقا لقانون الولاية ووفقا للمبادئ العامة المحددة في أحكام الإجراءات الانتخابية التي تضعها مفوضية الانتخابات القومية. يعد المجلس التشريعي للولاية ويعتمد دستور الولاية شريطة أن يكون متوائما مع الدستور القومي الانتقالي.يوقع والي الولاية على أي قانون مجاز، بصورة سليمة بواسطة

المجلس التشريعي للولاية فإن لم يوقع عليه يعتبر بعد مضي ثلاثين (30) يوما أن التوقيع عليه قد تم ليصبح قانونا، إلا إذا رفع الحاكم الوالي القانون للمحكمة الدستورية لإصدار حكمها حول دستوريته .وإذا وجدت المحكمة الدستورية القانون
دستوريا يوقع الحاكم الوالي مباشرة على القانون.يصدر المجلس التشريعي للولاية التشريعات للولاية في إطار سلطاته التشريعية تظل القوانين المطبقة حاليا في الولاية في سارية إلى أن تصدر تشريعات جديده وفقا للنهج الصحيح بواسطة المجلس التشريعي في إطار صلاحياته.
يقرر المجلس التشريعي اللوائح والإجراءات الخاصة به وبلجانه وينتخب رئيسه وشاغلي المناصب الأخرى. يجوز للمجلس التشريعي للولاية إعفاء حاكم والي الولاية من أعبائه/أعبائها بإقتراح يؤيده ثلثا أعضاء المجلس.يتمتع أعضاء المجلسين التشريعي والتنفيذي بالحصانات التي نص عليها القانون.

7-محاكم الولاية:

تخضع هياكل وصلاحيات محاكم الولايتين للدستور القومي الانتقالي.ينص دستور الولاية على إنشاء محاكم ولائية حسب الضرورة.ينص التشريع الولائي على تعيين وفصل القضاة المعينين ولائيا رهنا بتوافقه مع الدستور الولائي وموافقة مفوضية الخدمة القضائية القومية.ينص التشريع الولائي على ضمانات باستقلالية وحيدة السلطة القضائية الولائية ويكفل عدم تعرض القضاة الولائين للتدخل السياسي أو غيره.تفصل المحاكم الولائية في القضايا المدنية والجنائية بالنسبة للقوانين الولائية والقومية غير أن حق الاستئناف يكون للمحاكم القومية بالنسبة للقضايا التي رفعت أو تنظر أمامها بموجب القوانين القومية.تحدد السلطة التشريعية القومية الإجراءات المدنية والجنائية التي ينبغي اتباعها فيما يتصل بالنزاع أو الإدعاء بموجب القوانين القومية وفقا للدستور القومي الانتقالي.

8-نصيب الولاية من الثروة القومية:

تُقتسم الثروة القومية بطريقة عادلة بين مختلف مستويات الحكم – بما يتيح موارد كافية لكل مستوى حكومي لممارسة صلاحياته الدستورية.تفرض الولاية وتحصل الضرائب والإيرادات الولاية المنتجة للبترول تستحق 2 في المائة من عائدات البترول المنتج فيها كما هو محدد في اتفاق اقتسام الثروة.تمثل الولاية في مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية وبما يكفل الشفافية والعدالة في ما يتصل بتخصيص نصيب الولاية من الإيرادات المحققة قوميا والتأكد من أن المخصصات المستحقة للولاية لا تحتجز.الهدف العام للصندوق القومي لإعادة الإعمار والتنمية هو تنمية المناطق المتأثرة بالحرب والمناطق الأقل تنمية في السودان بهدف رفع مستوى هذه المناطق إلى متوسط معدل ومستوى التنمية القومية.

عند تخصيص الاعتمادات للمناطق المتأثرة بالحرب والاقل نموا تكون تأثيرات الحرب ومستوى التنمية هي المعايير الرئيسية التي يطبقها الصندوق .وقد اتفق الطرفان على تخصيص % 75 من الموارد الاجمالية

للصندوق للمناطق المتأثرة بالحرب، خاصة لولايتي جنوب كردفان/جبال النوبة والنيل الأزرق بينما يخصص الباقي" 25 %لأقل المناطق نموا.يتحدد تخصيص الأموال فيما بين المناطق المتأثرة، خلال الفترة السابقة للفترة الانتقالية بواسطة فريق الانتقال القومي المشترك الذي ينشأ حسبما هو متفق عليه في اتفاق اقتسام الثروة في إطار النسب المئوية المتفق عليها في الفقرة السابقة مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الفعلية المؤسسة على نتائج لجنة التقويم المشتركة.تخصص مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية ، كما هو متفق عليه في اتفاق اقتسام الثروة التحويلات الجارية لجنوب كردفان/جبال النوبة والنيل الأزرق وغيرها من المناطق المتأثرة بالحرب والمناطق الأقل نموا وفقا للمعايير التالية. السكان.مسؤوليات الحد الأدنى من الإنفاق.مؤشر التنمية البشرية/المؤشرات الاجتماعية) عامل التنمية الاجتماعية.(المنطقة الجغرافية) تكلفة عامل الإعاقة.(الجهد المالي) جهد الإيرادات الداخلية (وعامل تأثير الحرب.بالإضافة إلى مخصصات الميزانية ونصيب الولايتين من الصندوق القومي لإعادة الاعمار والتنمية، يخصص رئيس الجمهورية مبلغا من المال لكل ولاية من الولايتين.اتفق الطرفان على مناشدة مجتمع المانحين لتقديم المساعدة الفنية الى مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات لوضع معايير المساواة الشاملة والتوازن FFAMC .المالية تحفظ الولاية كل الدخول والإيرادات في حسابات عامة مراجعة وتلتزم باتباع اللوائح ومعايير المحاسبة التي يضعها ديوان المراجع العام والذي يجوز له مراجعة حسابات الولاية.لا يجوز أعاقة التجارة بين الولايات وأنسياب السلع والخدمات ورأس المال والعمالة من الولاية أو إليها.أي ديون/التزامات لدى أي مستوى حكومي هي مسؤلية ذلك المستوى الحكومي.تقسم الأصول الحكومية تقسيماً منصفاً ويخصص كل أصل في المقام الأول لمستوي الحكم المسؤول عن الإختصاص ذي العلاقة بالأصل) مثلا المباني المدرسية تخصص لمستوي الحكم المسؤول عن التعليم (وفي حالة نشوء خلاف أتفق الطرفان أن يحال الأمر إلي لجنة تضم كل طرف من أطراف الخلاف وخبير يتفق عليه الطرفان. على مستوى الولاية تكون هناك معايير محاسبية وإجراءات ومؤسسات للمحاسبة المالية تعمل وفق المعايير المحاسبية والإجراءات المتعارف عليها لضمان حسن توزيع الأموال وفقا للميزانية الحكومية المجازة وإنفاق ها بصورة صحيحة مع احترام قيمة المال العام.

9-مفوضية أراضي الولاية:

تنظيم حيازة الأراضي واستخدامها وممارسة الحقوق عليها تعد إختصاصاً مشتركاً تمارسه الحكومة القومية وحكومة الولاية.تمارس الحقوق علي الأراضي التي تملكها الحكومة القومية داخل الولاية عبر مستوي

الحكم الملائم.تشكل مفوضية أراضي ولائية في ولايتي جنوب كردفان/ جبال النوبة والنيل الأزرق.تتكون مفوضية أراضي الولاية من أشخاص من الولاية المعنية.تمارس مفوضية أراضي الولاية كل سلطات مفوضية الأراضي القومية علي مستوي الولاية.لمفوضية أراضى الولاية الصلاحية لمراجعة اجارات وعقود الأراضي الراهنة وفحص المعايير الراهنة لتخصيص الأراضي وتقديم توصيات لسلطات الولاية بالتغييرات التي تراها ضرورية بما في ذلك تأكيد حقوق حيازة الأراضي أو التعويض عنها تتعاون مفوضيتا الأراضي القومية و الولائية وتنسقان أنشطتهما لاستخدام مواردهما بكفاءة .وبدون قصر التنسيق بينهما علي أمور معينة، يجوز اتفاقهما علي ما يلي:

تبادل المعلومات والقرارات الصادرة عن كل لجنة.بعض المهام المعينة لمفوضية الأراضي القومية مثل جمع البيانات والبحوث يمكن أن تقوم بها مفوضية الأراضي الولائية.حل أي خلاف قد ينشأ من تضارب المعلومات أو التوصيات.في حالة تضارب النتائج والتوصيات بين مفوضية الأراضي القومية ومفوضية الأراضي الولائية والذي لا يمكن إزالته بالاتفاق ,تسوى المفوضتان بين مواقفهما وإذا فشلت التسوية يحال الأمر الي المحكمة الدستورية للفصل فيه.

10-الترتيبات الأمنية:

بدون الإخلال بالاتفاق بشأن الترتيبات الأمنية وحق قيادة القوات المسلحة السودانية في نشر قواتها في كل شمال السودان حسبما تري مناسبا ,تحدد الرئاسة مستويات القوات المسلحة السودانية في جنوب كردفان/جبال النوبة والنيل الأزرق خلال الفترة الانتقالية.

11-ترتيبات ما قبل الانتخابات:

كجزء من ترتيبات ما قبل الانتخابات يتفق الطرفان علي ما يلي:يتكون المجلسان التشريعي والتنفيذي في الولايتين علي النحو التالي:أ (خمسة وخمسون في المائة (% 55) لحزب المؤتمر الوطني.ب (خمسة وأربعون في المائة (% 45) للحركة الشعبية لتحرير السودان.يكون هناك نظام تناوب في شغل منصب الوالي في الولايتين بحيث يملأ كل حزب منصب الوالي لنصف فترة ما قبل الانتخابات في كل من الولايتين.لا يملأ أي حزب منصب الوالي في كلا الولايتين في نفس الوقت.يخصص منصب نائب الوالي الي الحزب الذي لا يشغل في ذات الوقت

منصب الوالي.عند توقيع اتفاقية السلام الشامل يقرر الطرفان الموعد والكيفية التي يتولي بها كل طرف منصب الوالي في كل ولاية.الي حين قيام الانتخابات وكجزء من
التمييز الايجابي يتفق الطرفان علي انه يجب تمثيل ولايتي جنوب كردفان/جبال النوبة والنيل الأزرق في المؤسسات القومية بالصورة المناسبة بحيث لا تقل النسبة المئوية لتمثيله ماعن نسبة حجم سكانهما.

خامسا :الترتيبات الامنية (نيفاشا.كينيا.25 سبتمبر 2003)

1ـ وضع القوتين المسلحتين.
2- وقف إطلاق النار.
3- إعادة الانتشار.
4- الوحدات المشتركة/ المدمجة.
5- القيادة والسيطرة علي القوتين.
6-المبدأ العسكري المشترك.
7-وضع المجموعات المسلحة الأخرى في البلاد.
8-أجهزة الأمن القومي وقوات الشرطة.

1-وضع القوتين المسلحتين:

- في إطار سودان موحد، وفي حالة ما أكدت نتيجة استفتاء تقرير المصير الوحدة يتفق الطرفان حكومة السودان وحركة /وجيش تحرير السودان (علي تكوين الجيش السوداني في المستقبل والذي سوف يتشكل من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان.كجزء من اتفاقية السلام وبهدف إنهاء الحرب يتفق الطرفان علي أن تظل القوتان منفصلتين خلال الفترة الانتقالية . ويتفقان أيضاً علي أن كلا القوتين يعتبران ويعاملان بالتساوي بحسبانهما قوات السودان المسلحة الوطنية
خلال الفترة الانتقالية مع الأخذ في الاعتبار.يتفق الطرفان علي مبادئ التخفيض النسبي لقوات كلا الجانبين في وقت مناسب بعد إتمام ترتيبات وقف إطلاق النار الشامل. لا يكون للقوات المسلحة الوطنية صلاحيات فرض القانون بالداخل إلا في حالات طارئة محددة دستورياً.

2-وقف إطلاق النار:

يتفق الطرفان علي وقف لإطلاق النار يكون مراقباً دولياً ويصبح نافذ المفعول من تاريخ التوقيع علي اتفاق سلام شامل .وتتم دراسة تفاصيل اتفاق وقف إطلاق النار بواسطة الطرفين إلي جانب الوسطاء من الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية والخبراء الدوليين.

3-إعادة الانتشار:

أ – يتم فك الارتباط بين القوتين وفصلهما ووضعهما في مخيمات ويتم إعادة نشرهما حسبما يتم تفصيل ذلك في الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار .فيما عدا قوات الوحدات المشتركة/المدمجة فإن بقية القوات التابعة للقوات المسلحة السودانية المنتشرة حاليا تحت مراقبة ومساعدة الجنوب يتم إعادة نشرها شمال الحدود الجنوبية الشمالية كما هي في دولية وحتى عامين ونصف من ابتداء فترة ما قبل الفترة الانتقالية.

فيما عدا قوات الوحدات المشتركة المدمجة، فإن بقية قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان المنتشرة حالياً في جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق تتم إعادة نشرها جنوب الحدود الجنوبية/الشمالية كما هي في تشكيل ونشر الوحدات المشتركة /المدمجة تحت مراقبة ومساعدة دولية .تتعهد الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان بأن السودانيين الجنوبيين المسرحين من العاملين حالياً في القوات المسلحة السودانية في جنوب السودان ، يتم استيعابهم في مختلف مؤسسات حكومة جنوب السودان إلي جانب الجنود المسرحين من الجيش الشعبي لتحرير السودان. يتفق الطرفان بمساعدة المجتمع الدولي علي تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج لصالح جميع أولئك الذين سيتأثرون من جراء خفض وتسريح القوات وتقليل حجمها

4–الوحدات المشتركة/ المدمجة:

يتم تشكيل وحدات مشتركة/مدمجة تتكون من أعداد متساوية من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان خلال الفترة الانتقالية . وتشكل الوحدات المشتركة المدمجة نواة لجيش السودان فيما بعد الاستفتاء إذا ما أكدت نتيجة الاستفتاء الوحدة وبخلاف ذلك يتم حلها وتدمج الأجزاء المتكاملة من القوات الخاصة بها.إيضاحات حول الوحدات المشتركة المدمجة – طابعها:ينبغي أن يكون لها طابع جديد يقوم علي أساس مبدأ مشترك –.مهامها:أولا – تكون رمزاً للوحدة الوطنية خلال الفترة الانتقالية.ثانيا –تكون رمزاً للسيادة خلال الفترة الانتقالية.ثالثا –تشارك في الدفاع عن البلاد إلي جانب القوتين رابعا –تكون نواة لجيش السودان مستقبلاً في الفترة ما بعد الفترة الانتقالية إذا أكد التصويت في الا ستفتاء علي الوحدة.خامسا – تكون مشاركة في إعادة بناء البلاد

–الحجم والانتشار:يكون حجم وانتشار الوحدات المشتركة/ المدمجة طوال الفترة الانتقالية حسبما هو مشار إليه أدناه: جنوب السودان : أربعة وعشرون ألف24000) جبال النوبة : ستة ألاف) 6000جنوب النيل الأزرق : ستة ألاف6000) الخرطوم : ثلاثة ألاف3000)

شرق السودان : أن إعادة نشر قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان من شرق السودان إلي جنوب الحدود الجنوبية/الشمالية كما يتم اكتمالها خلال عام واحد (1) من ابتداء فترة ما قبل الفترة الانتقالية / .

ب –يناقش الطرفان مسألة تشكيل وحدات مشتركة/مدمجة.

5-القيادة والسيطرة علي القوتين:

1-يتفق الطرفان علي إنشاء مجلس دفاع مشترك تحت رئاسة الجمهورية ، ويتكون من رؤساء أر كان القوتين ونوابهما وأي عدد من كبار الضباط يتفق عليه الطرفان ؛ ويتخذ المجلس قراراته بتوافق الأراء ويترأسه بالتناوب رؤساء الأركان المعنيين.

2- مهام مجلس الدفاع المشترك:يقوم مجلس الدفاع المشترك بأداء المهام التالية:

-التنسيق بين القوتين

-قيادة الوحدات المشتركة/المدمجة

6-المبدأ العسكري المشترك:

يصوغ الطرفان مبدأ عسكرياً مشتركاً كأساس للوحدات المشتركة /المدمجة وأيضا كأساس لجيش السودان لفترة ما بعد الفترة الانتقالية إذا ما كان التصويت في الاستفتاء لصالح الوحدة ويضع الطرفان هذا المبدأ المشترك خلال عام واحد من ابتداء الفترة الانتقالي . وخلال الفترة الانتقالية فإن تدريب الجيش الشعبي لتحرير السودان يتم) في الجنوب (والقوات المسلحة السودانية في الشمال والوحدات المشتركة) في كل من الشمال والجنوب (ويكون علي أساس هذا المبدأ المشترك.

7-وضع المجموعات المسلحة الأخرى في البلاد:

-لا يسمح لأية مجموعة مسلحة متحالفة مع أي طرف بأن تعمل خارج نطاق القوتين.

-يتفق الطرفان علي أن هؤلاء المذكورين في الفقرة) 7 أ (والذين لديهم الرغبة والأهلية يتم دمجهم في القوات النظامية لأي طرف) قوات الجيش ، والشرطة والسجون وحرس الصيد (بينما تتم إعادة دمج البقية في مؤسسات الخدمة المدنية ومؤسسات المجتمع المدني.ج – يتفق الطرفان علي معالجة وضع المجموعات المسلحة الأخرى في البلاد بغية تحقيق سلام واستقرار شاملين في البلاد ولتحقيق شمولية تامة في العملية الانتقالية.

8-أجهزة الأمن القومي وقوات الشرطة:

تتم معالجة هياكل وتنظيم جميع أجهزة تنفيذ القانون، وبصفة خاصة الشرطة وأجهزة الأمن القومي ، كجزء من ترتيبات إقتسام السلطة، ويتم ربطها عند الضرورة بالمستوي الملائم من السلطة التنفيذية.

سادسا: اقتسام الثروة /نيفاشا كينيا 7جانفي 2004

المبادئ الموجهة بشأن الأقتسام العادل للثروة العامة

يتفق الطرفان أن تكون المبادئ الإرشادية والأحكام الواردة أدناه هي أساس النص الشامل لاقتسام الثروة.تقسم ثروة السودان على نحو متكافئ حتى يتمكن آل مستوى حكومي من الاضطلاع بمسؤولياته وواجباته القانونية والدستورية. تفي حكومة السودان، بالتزاماتها بتوفير التحويلات إلى حكومة جنوب السودان. يكفل تقسيم وتوزيع الثروة الناتجة عن موارد السودان تعزيز الحياة والكرامة والظروف المعيشية لكل المواطنين بدون تفرقة على أساس النوع أو العنصر أو الدين أو الانتماء السياسي أو العرق أو اللغة أو الإقليم .ويقوم اقتسام وتخصيص هذه الثروة على مبدأ أن آل أجزاء السودان لها الحق في التنمية.

يتفق الطرفان أن جنوب السودان يواجه احتياجات ملحة لكي يتمكن من الاضطلاع بأعباء الحكومة الأساسية يتمكن من بناء الإدارة المدنية ويعيد تأهيل وإعمار/بناء البنية الأساسية العمرانية والاجتماعية في سودان ما بعد النزاع.يتفق الطرفان ان جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، وابيي والمناطق المتأثرة بالحرب تواجه احتياجات ملحة لكي تتمكن من الاضطلاع بأعباء الحكومة الأساسية إنشاء وبناء إدارة مدنية و إعادة تأهيل وإعمار/وبناء البنية التحتية العمرانية والاجتماعية في السودان ما بعد النزاع.فإن جنوب السودان وتلك المناطق التي وإنه وبدون الإخلال بأحكام الفقرة1 هي في حاجة إلى البناء/الإعمار يجب أن تصل إلى نفس معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومستوى الخدمة العامة في الولايات الشمالية.وتحقيق هذه الأهداف يتطلب وقتا وجهدا لبناء القدرات المؤسسية والبشرية والاقتصادية المحلية .ولهذا الغرض يتم إنشاء صندوقين خاصين حسب النص في هذا الصدد.يجب أن يبرز إقتسام العائدات الالتزام بتفويض السلطة و لامرآزية إتخاذ القرار فيما يتعلق بالتنمية والخدمات. يتم تطوير البنية التحتية والموارد البشرية والتنمية الاقتصادية المستدامة والقدرة على تلبية الاحتياجات الإنسانية في إطار الشفافية

والحكم الخاضع للمساءلة.اتباع أفضل السبل المعروفة في الاستقلال المستدام للموارد الطبيعية والرقابة عليها.تبين هذه الاتفاقية مستحقات آل مستوي من مستويات الحكم من الدخل والعائدات والضرائب ومصادر الثروة الأخرى. يقر الطرفان بحاجة الحكومة القومية لحشد المزيد من الموارد خلال الفترة الانتقالية.إن مقدار الموارد الوطنية القومية الإضافية التي يمكن حشدها محدود ولابد من مقابلة جزء من الاحتياجات القومية لسودان ما بعد النزاع عن طريق المساعدات الخارجية.لا يجوز للحكومة القومية حجم أي مخصصات مستحقة لولاية/أو إقليم 1 أو لحكومة جنوب السودان ويجوز لأي مستوى حكم أن يقيم دعوى في المحكمة الدستورية ضد أي جهاز أو

مستوى آخر يحتجز أموالا مستحقة له .توفر الحكومة القومية التحويلات لحكومة جنوب السودان على أساس المبادئ المعتمدة.مسألة التسميات سوف تحسم في اتفاقية اقتسام السلطة بإتفاقهما على ترتيبات اقتسام الثروة هذه يشير الطرفان إلى المجتمع الدولي بأن عليه أن يؤدي دورا قويا وبناءًا في تقديم المساعدة لإعمار/بناء السودان، خاصة جنوب السودان والمناطق الأخرى المتأثرة بالحرب والمناطق الأقل نموا. تساعد الحكومة القومية حكومة جنوب السودان وذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية، خلال فترة ما قبل المرحلة الانتقالية، بالتعاون مع المنظمات الدولية

لإعداد وتنفيذ برنامج لتعزيز القدرات في الجنوب .وتكون القصوى للمالية العامة والعلاقات والحكم البينية بما في ذلك إدارة المصروفات لضمان المساءلة.

2-ملكية الأراضي والموارد الطبيعية:

دون مساس بموقف الطرفين فيما يتعلق بملكية الأراضي والثروات الطبيعية في باطن الأرض شاملة ما في جنوب السودان ، فإن هذه الاتفاقية لا تستهدف معالجة ملكية هذه الثروات .يتفق الطرفان على وضع ترتيبات لحل هذه المسألة. يتفق الطرفان على أن تنظيم وإدارة و إقتسام الثروة من الموارد الطبيعية في باطن الأرض تعالج أدناه. يؤدي الطرفان أن تنظيم حيازة الأرض وإستغلالها وممارسة حقوق الملكية سلطة مشترآة تمارس على مستويات الحكم المختصة. الحقوق على الأراضي التي تملكها حكومة السودان تمارس من خلال مستويات الحكم المختصة أو المسماه. يتفق الطرفان على بدء عملية تطوير تدريجي وتعديل القوانين ذات الصلة، لإدراج القوانين العرفية والممارسات والتراث المحلي والتوجهات والممارسات الدولية. دون الإخلال بالسلطات القضائية للمحاآم يتم إنشاء مفوضية قومية للأراضي القومية تكون مهامها على النحو التالي:

التحكيم في النزاع بين الأطراف المتنازعة ,الراغبة في إجراء التحكيم ,بشأن أي نزاع حول أرض , والفصل في هذه النزاعات.يجوز لأي طرف أو جماعة تدعي حقاً في أرض تقديم مطالبة ضد الجهة الحكومية المعنية و/أو الأطراف التي لها مصلحة في تلك الأرض. يجوز لمفوضية الأراضي القومية، وفق تقديريها معالجة مثل هذه الادعاءات.الأطراف التي قبلت التحكيم ملزمة بتنفيذ قرار مفوضية الأراضي القومية بموافقة متبادلة عند إيداع قرار التحكيم لدى المحاكم. تطبق مفوضية الأراضي القومية القانون المطبق في

الجهة المحلية التي تقع فيها الأرض موضوع النزاع أو أي قانون آخر يرتضيه أطراف التحكيم بما في ذلك مبادئ الإنصاف والعدالة.تقبل المفوضية ما يحال إليها بناء على طلب الحكومة المعنية، أو أثناء النظر في الادعاء وتقديم توصياتها لمستوي الحكم المعني بشأن سياسات إصلاح الأراضي.الاعتراف بالحقوق العرفية و/أو القانون العرفي للأراضي.تقدير التعويض

المناسب للأرض والذي لا يقتصر على التعويض النقدي لمقدمي الادعاء أو أثناء عملية التحكيم أو عند الإحالة من محكمة.تقديم المشورة لمستويات الحكم المختلفة عن آيفية تنسيق السياسات بشأن المشاريع القومية. دراسة وتسجيل ممارسات استخدام الأراضي في المناطق التي يباشر فيها استغلال الموارد الطبيعية.تكون مفوضية الأراضي القومية تمثيلية مستقلة وينص قانون تكوينها على صلاحياتها وعضويتها وتعين رئاسة الجمهورية رئيس المفوضية.يجوز لمفوضية الأراضي القومية عقد جلسات استماع وأن تصيغ قواعد الإجراءات الخاصة بها.تكون لمفوضية الأراضي القومية ميزانية معتمدة من رئاسة الجمهورية ,وتكون المفوضية مسؤولة أمام رئاسة الجمهورية عن حسن أداء مهامها.بموجب هذه الاتفاقية وبدون الإخلال بالسلطات القضائية للمحاآم تنشأ في جنوب السودان مفوضية للأراضي تكون لها المهام التالية:

التحكيم بين الأطراف المتنازعة الراغبة في التحكيم بشأن الادعاءات حول الأراضي والفصل في تلك الإدعاءات. يجوز لأي طرف أو جماعة تدعي حقاً في أرض تقديم مطالبة ضد الجهة الحكومية المعنية و/أو الأطراف التي لها مصلحة في تلك الأرض. يجوز لمفوضية أراضي جنوب السودان النظر فيما يقدم لها من إدعاءات وفق تقديرها.أطراف التحكيم ملزمة بقبول قرار مفوضية أراضي جنوب السودان علي أساس قبول الطرفين وعند إيداع قرار التحكيم في المحكمة المختصة.تطبق مفوضية أراضي جنوب السودان القانون المطبق في الجهة المحلية حيث تقع الأرض موضوع النزاع أو أي قانون آخر ترتضيه أطراف التحكيم بما في ذلك مبادئ الإنصاف.تقبل ما يحال إليها بناء على طلب الحكومة المعنية أو أثناء نظر الإدعاء وترفع توصياتها لمستوى الحكم المعني بشأن:

سياسات إصلاح الأراضي.الاعتراف بالحقوق العرفية و/أو القانونية المتعلقة بالأراضي.تقدير التعويض المناسب عن الأرض والذي لا يقتصر فقط على التعويض النقدي لمقدم الادعاء أثناء عملية التحكيم أو عند الإحالة إليها من محكمة.تقديم المشورة لمستويات الحكم المختلفة عن آيفية تنسيق السياسات بشأن مشاريع حكومة جنوب السودان.دراسة وتدوين ممارسات استخدام الأراضي في المناطق التي يباشر فيها استغلال الموارد الطبيعية. تكون مفوضية أراضي جنوب السودان تمثيلية مستقلة ويوضح التشريع الذي تنشأ بموجبه تكوين عضوية المفوضية وصلاحياتها .ويعين رئيس حكومة جنوب السودان رئيسها.يجوز لمفوضية أراضي جنوب السودان عقد جلسات استماع ووضع لوائح الإجراءات الخاصة بها.

تجيز حكومة جنوب السودان ميزانية مفوضية أراضي جنوب السودان والمفوضية مسؤولة أمام رئيس حكومة جنوب السودان عن حسن أداء مهامها. تتعاون مفوضية الأراضي القومية مع مفوضية أراضي جنوب السودان وتنسقان أنشطتهما لاستخدام مواردهما بكفاءة ودون تحديد

للمسائل موضوع التنسيق، يجوز لمفوضية الأراضي القومية ومفوضية أراضي جنوب السودان الاتفاق على:

تبادل المعلومات والقرارات الصادرة عن آل منهما.يجوز لمفوضية الأراضي القومية تكليف مفوضية أراضي جنوب السودان بأداء مهام معينة، بما في ذلك جمع البيانات والبحوث.آي في حل أي نزاع قد ينشأ نتيجة لاختلاف نتائج تحقيق أو توصيات أي منهما. في حال تعارض نتائج تحقيق أو توصيات مفوضية الأراضي القومية مع مفوضية أراضي جنوب السودان وتعذر إزالته بالاتفاق تسوى المفوضيتان بين مواقفهما – وإذا لم يحدث ذلك، يحال الأمر إلى المحكمة الدستورية.

3-موارد البترول

-مبادئ موجهة لإدارة وتنمية قطاع البترول:

يتفق الطرفان علي أن أساس الإطار المحكم ، المتفق عليه لتنمية قطاع البترول خلال الفترة الانتقالية يتضمن ما يلي: استغلال مستدام للبترول آمصدر طبيعي غير متجدد متفقاً مع : المصلحة القومية والصالح العام.مصلحة الولايات/ الأقاليم المتأثرة مصالح السكان المحليين في المناطق المتأثرة.

السياسات القومية للبيئة وأسس المحافظة علي التنوع الحيوي ومبادئ حماية التراث الثقافي. تمكين المستويات الحكومية الملائمة بالتشاور مع المجتمعات المحلية ذات الصلة من تنمية وإدارة المراحل المختلفة لإنتاج البترول داخل الإطار الشامل لإدارة تنمية البترول خلال المرحلة الانتقالية.

إيلاء الاهتمام اللازم لتهيئة المناخ المناسب لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تقليص المخاطر المتصلة بعدم التثبت من نتائج الاستفتاء لتقرير المصير في نهاية الفترة الانتقالية.تهيئة مناخ اقتصاد آلي مستقر يعزز علي استقرار قطاع البترول.استشارة الأشخاص الذين يتمتعون بحقوق ملكية في أراضي تتأثر بقرار تنمية الموارد الطبيعية في باطن الأرض، وإيلاء الاعتبار اللازم لوجهات نظرهم ويكون لهم نصيب في عائدات تلك الموارد. الأشخاص الذين يتمتعون بحقوق ملكية في أرض لهم الحق في التعويض العادل بسبب الإستيلاء علي الأرض أو تنميتها لاستخراج الموارد الطبيعية من باطن الأرض.المجتمعات المحلية التي تباشر في أراضيها تنمية الموارد الطبيعية من باطن الأرض لها الحق في المشارآة من خلال الولاية /الإقليم في مفاوضات التعاقد علي إستغلال تلك الموارد.بصرف النظر عن النزاع بشأن ملكية الأرض والموارد الطبيعية المتصلة بها يتفق الطرفان علي إطار لتنظيم وإدارة تنمية البترول في السودان خلال الفترة الانتقالية.

المفوضية القومية للبترول:

يتفق الطرفان علي إنشاء مفوضية قومية مستقلة للبترول خلال الفترة قبل الانتقالية وتتخذ قراراتها بتوافق الآراء. مع الأخذ في الاعتبار الأحكام الواردة في غير هذا المكان من الاتفاقية تتكون مفوضية البترول القومية علي النحو التالي:

رئاسة مفوضية البترول القومية بالتناوب بين رئيس الجمهورية ورئيس حكومة جنوب السودان . ويكونان عضوين دائمين. أربعة أعضاء دائمون يمثلون الحكومة القومية.أربعة أعضاء دائمون يمثلون حكومة جنوب السودان.أعضاء غير دائمين بما لا يتجاوز ثلاثة أشخاص يمثلون الولاية/الإقليم المنتج للبترول الذي تجري تنميته. تكون للمفوضية القومية للبترول المهام التالية:

اعداد السياسات العامة والموجهات المتعلقة بتنمية وإدارة قطاع البترول وفقاً للفقرة 3 رصد وتقويم تنفيذ هذه السياسات لضمان خدمتها للمصلحة العليا لشعب السودان.وضع الاستراتيجيات والبرامج لقطاع البترول.التفاوض لإبرام آل عقود استكشاف وتنمية البترول في السودان والتأآد من توافقها مع مبادئ وسياسات المفوضية القومية للبترول ومبادئها الموجهة. إعداد اللوائح والإجراءات الداخلية الخاصة بها.أعلاه تأخذ مفوضية البترول 3-5 – عند الاضطلاع بأعبائها المشار إليها في الفقرة3 القومية في الحسبان الاعتبارات ذات الصلة بما في ذلك ما يأتي:

الفوائد التي تعود على المجتمعات المحلية المتأثرة من التنمية من عقود البترول.مدي إدراج وجهات نظر الولاية/ الإقليم والمجموعات المتأثرة في العقود المقترحة. إذا قررت المفوضية القومية للبترول الموافقة علي العقد يحق للأشخاص الذين لهم حقوق ملكية علي الأرض والمتضررين من القرار طلب اللجوء إلي التحكيم أو القضا. إذا لم يوافق الأعضاء غير الدائمين في المفوضية القومية للبترول الذين يمثلون الولاية / الإقليم بالإجماع علي قرار المفوضية لا يوقع وزير البترول القومي علي العقد ويحيل الأمر إلي مجلس الولايات/ الأقاليم .وإذا رفض مجلس الولايات الأقاليم الاعتراض بأغلبية الثلثين .يوقع وزير البترول القومي علي العقد .وإذا لم يرفض مجلس الولايات/الأقاليم الاعتراض بأغلبية الثلثين خلال جلسات24 يوما من استلام القرار يحيل مجلس الولايات/ الأقاليم الاعتراض خلال تلك المدة وبأغلبية الثلثين إلي آلية ينشؤها المجلس للتحكيم في الاعتراض .ويتم إصدار قرار التحكيم خلال ستة أشهر من الإحالة إليها . ويكون قرار التحكيم ملزماً. إذا وافقت المفوضية القومية للبترول علي العقد ، يوقع الوزير القومي المسئول عن شؤون البترول علي العقد نيابة عن حكومة السودان و عند إضطلاعها بمهامها بموجب الفقرات الفرعية تكون عضوية مفوضية البترول القومية من الأعضاء الدائمين فقط.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

1 – أبوسعادة أحمد، جنوب السودان وأفاق المستقبل، ط1 (القاهرة: مكتبة مدبولي ،2011).

2 – أبو الخير مصطفى أحمد، أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر، ط1 (القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع ،2010).

3 – المهدي الإمام الصادق، ميزان المصير الوطني في السودان، ط1 (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد ،2010).

4 – المديني توفيق، تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، ط1 (دمشق: منشورات الهيئة الثقافية للكتاب ،2012).

5 – القاسم صالح محمد، النظام السياسي ومشكلة الجنوب في السودان في الفترة الممتدة من (1969 –1989)، ط1 (عمان: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ،2010).

6 – حسن حمدي عبد الرحمن، مهدي محمد عاشور، المسلمون ومشكلات التعددية الدينية والإثنية في جنوب السودان، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، الجزء الثالث، 2002).

7 – جونسون دوغلاس: ترجمة سيد أحمد علي بلال، حينما تصير الحدود الإدارية الداخلية حدود دولية، ط1 (لندن، معهد الأخدود العظيم، 2010).

8– شراق عباس، الموارد في السودان في حالة الانفصال، ط1 (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية ،2010).

9–موسى عبده مختار، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان، ط1 (بيروت: دراسات الوحدة العربية ،2009).

الدوريات والمجلات:

1 – أحمد حسن الحاج علي، انعكاسات الانفصال المحتمل لجنوب السودان على مستقبل المنطقة، المركز العربي للدراسات الإنسانية، العدد الثامن (جانفي) 2011.

2 – الطويل أماني، مستقبل السودان: واقع التجزئة وفرص الحرب، سياسات عربية، العدد 2011.

3 – الشيمي محمد نبيل، جنوب السودان وتداعيات الانفصال، الحوار المتمدن، العدد 3209، (ديسمبر) 2011.

4– الطاهر عبد الفتاح، تاريخ العلاقة بين جنوب السودان وشماله، قراءات إفريقية، العدد الثامن (أفريل) 2011.
5– جابر نجم الدين محمد عبد الله، الحركة الشعبية لتحرير السودان:" النشأة والتطور"، قراءات إفريقية، العدد الثامن (أفريل) 2011.
6– حسن حمدي عبد الرحمن، سياسات التدخل الخارجي في قضية جنوب السودان، قراءات إفريقية، العدد الثامن، (أفريل) 2011 .
7 – رأفت إجلال، انعكاس قيام دولة الجنوب على الوضع في السودان وعلى دول الجوار، سياسات عربية ،2011.
8–عبيد منى حسين، تداعيات انفصال جنوب السودان على دول الجوار العربي الإفريقي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 33 (فيفري) 2012.
9 – عبيد منى حسين، الخريطة السياسية لأحزاب جنوب السودان: "الحركة الشعبية لتحرير السودان أنمو دجا "، مركز الدراسات الدولية، العدد 41 (جوان) 2003.
10 –عثمان تاج السر، اتفاقية نيفاشا والصراع السياسي في السودان، الحوار المتمدن، ال عدد2366 (أوت) 2009.
11 – محارب محمود، التدخل الإسرائيلي في السودان، سياسات عربية، (جوان) 2011.
12 – الفايز مها حابس، إسرائيل ودورها في بلقنة الوطن العربي "السودان أنمودجا" "2000 – 2011 «، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الأداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط ،2011.

<u>المواقع الإلكترونية</u>:

1 – أبو ياسر أبو حسن، تداعيات انفصال جنوب السودان، مجموعة الراصد للبحوث والعلوم،
www.arrasid.com
2 – أسامة نورا، حسابات الدولة الوليدة العلاقات الخارجية لدولة الجنوب، الأهرام الرقمي، 2 جويلية 2011 www.digitalahram.org
3 – أبو عامر عدنان، مصلحة إسرائيل من انفصال جنوب السودان ، الجزيرة نت ،بتاريخ 09 جانفي 2011 على www.aljazera.net

4 – أبو ياسر أبو حسن، التدخل الإسرائيلي في جنوب السودان من الدعم العسكري حتى الانفصال، الراصد للبحوث والعلوم، بتاريخ 02 أكتوبر 2012 على www.arrasid.com
5 – أهم بنود قانون استفتاء جنوب السودان، الجزيرة نت، بتاريخ 19 أكتوبر 2010 على www.aljazera.net
6 – أدم إبراهيم محمد، مستقبل التكامل السياسي في السودان في ضوء اتفاقات السلام، شذرات عربية، بتاريخ 15 نوفمبر 2012، على www.shtharat.net
7 – إمام جمال، تداعيات الانفصال بين شطري السودان، سبق عمان، بتاريخ 27 جانفي 2014 www.s-om.net
8 – الرسول محمد حسب، دولة جنوب السودان والأمن القومي العربي، حزب الاستقلال، بتاريخ 29 سبتمبر 2013 على www.estqlal.com
9 –العابدين الطيب زين، تداعيات انفصال جنوب السودان، الجزيرة نت، بتاريخ 20 ديسمبر 2012 www.aljazeera.net
10–الباشا محجوب، الأحداث في الجنوب وردود الفعل، سودانيل، بتاريخ 02 ديسمبر 2013 على www.sudanile.net
11 – الشفيع صبري، اتفاق أديس، نهاية طريق مشاكوس نيفاشا وحافة الهاوية بتاريخ 06 جويلية 2011 على www.alahramsd.com
12 –العابدين الطيب زين، السودان ونذر التفكك: مخاطر الانفصال على دولتي الجنوب والشمال، المنبر السياسي، بتاريخ 19 نوفمبر 2012 على www.gmma.com
13 – الحسن مهد إبراهيم، إدارة الموارد الطبيعية في السودان: الواقع والتحديات، بتاريخ 05مارس 2012 على www.ncfsudan.net
14 –البنداري فريدة، مواقف دول الجوار من انفصال السودان، معهد البحوث والدراسات الإفريقية بتاريخ 07 جويلية 2012 على www.elsyasi.com
15 – الجزولي طارق، غعلان جوبا للحوار والإجماع الوطني، مؤتمر القوى السياسية في سبتمبر 2009 على www.sudanile.com
16 – الحمد دين، اتفاقيات السلام من مشاكوس إلى نيفاشا، الثورة، بتاريخ 17 نوفمبر 2009 على www.athoura.com

17 – جامع سيف، مفاوضات أديس ابابا، معركة النفط بين الخرطوم وجوبا، الأهرام اليوم بتاريخ 20مارس2012 على www.alahram.com
18–سيد سليمان حسن، أثر اتفاقية السلام الشامل بين دولتي السودان وجنوب السودان، بتاريخ 02 جانفي 2013 على www.sudanile.com
19 –عبد الرحمن حمدي، دور التدخلات الخارجية في أزمة جنوب السودان، الأهرام الرقمي، بتاريخ 11 جانفي 2011 على www.digitalahram.org
20 – عبد القوي سامي صبري، أزمة الشمال: تحديات ما بعد انفصال جنوب السودان، قراءات إفريقية، بتاريخ 15 نوفمبر 2011 على www.qirratafrican.com
21 – عبد الله بلال، التداعيات الإقليمية للصراع الداخلي في جنوب السودان، الأهرام، ب تاريخ21جانفي 2014 على www.siyassa.org
22 –عرفة محمد جمال، الدور الأمريكي في تشجيع انفصال جنوب السودان واهدافه، أفريقيا اليوم، بتاريخ 31 أوت 2010 على www.africaalyom.com
23 – موسى ريم محمد، ضروريات التعاون الاقتصادي بين السودان وجنوب السودان، بتاريخ 20 ديسمبر 2012 على www.sudanile.com
24 – محمد عبد الرحمن النور، تجربة السودان في مجال جمع وتحليل إحصاءات الطاقة، إسكوا، بتاريخ 05 مارس 2009 على www.escwa.org
25 – مفوضية استفتاء جنوب السودان تعلن النتائج النهائية لاستفتاء الجنوب، الشرق الاوسط، ب تاريخ11 جانفي 2011 علىwww.arabicpeople.com
26 – نص اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، نيروبي كينيا ،2005، سودانيل، بتاريخ 09 جانفي 2009 على www.sudanile.com
27 – نهار أيوب عثمان قرار توقيف النفط عبر شمال السودان وتداعياته على المشهد السياسي، سودانيل، ب تاريخ25 جانفي2012 على www.sudanile.com

الفهرس

الفهرس

مقدمـــــة: ..... 01 -04
الفصل الأول:الدراسة الجيوسياسية لدولة الجنوب.....05
المبحث الأول: جغرافية وسكان الجنوب.....05
المطلب الأول: الموقع الجغرافي لجنوب السودان.....05-08
المطلب الثاني: التركيبة الاجتماعية لجنوب السودان.....09-14
المبحث الثاني: الجذور التاريخية للصراع في جنوب السودان.....14
المطلب الأول: دور الاستعمار في تفعيل أزمة جنوب السودان.....14-18
المطلب الثاني: دور الحكومات المتعاقبة في السودان في أزمة الجنوب.....18-23
الفصل الثاني:انعكاسات وتداعيات انفصال جنوب السودان محلياواإقليميا.....24
المبحث الأول:الحركة الشعبية وعقد اتفاق نيفاشا.....24
المطلب الأول: نشأة الحركة الشعبية وأهم أهدافها.....24-29
المطلب الثاني:اتفاق نيفاشا واستفتاء تقرير المصير.....29-35
المبحث الثاني: دور القوى الخارجية في انفصال الجنوب.....35-36
المطلب الأول:دور القوى الخارجية في تفعيل الانفصال.....36-40
المطلب الثاني:تداعيات انفصال الجنوب محليا وإقليما.....40-48
خاتمـــــة.....49-52
الخرائط.....53-57
الملاحق 58-87
قائمة المراجع.....88-91
الملخصات.....92
1_ملخص الدراسة بالعربية.....93
2 _ ملخص الدراسة بالإنجليزية.....94

مـلـخص:

أدت مشكلة الجنوب إلى ظهور العديد من الأزمات السياسية والاقتصادية في السودان حيت سببت العديد من المشاكل وأدت إلى التوتر الاجتماعي والإثني وانقسام القوى السياسية وتخبط السياستين الداخلية والخارجية للدولة،كما أنها أودت بالنظام العسكري الأول والثاني، وكذلك لم تسلم الأنظمة الديمقراطية الثانية والثالثة التي عرفتها البلاد، فمشكلة الجنوب لم تنحصر في السودان وحسب وإنما إمتدت إقليميا إلى غاية العالم العربي والقارة الإفريقية .فإختلفت وتعددت مختلف الوساطات والمحاولات لحل الأزمة في جنوب السودان بين إستعمال الحل العسكري وهو بإستخدام القوة في جعل الجنوب تابع للشمال وبين الحل السياسي يجمع مابين الطرفين ويمنح الجنوبين حكما ذاتيا ، وذلك ماحققه إتفاق السلام الشامل (نيفاشا) عام 2005 م بإيقافه لحرب أهلية مابين الطرفين (السودان وجنوب السودان) وقد وضع أسس تقاسم السلطة والثروة و أقر على أحقية أهل الجنوب في القيام بتقرير المصير بعد ست سنوات من تاريخ الإتفاقية وهو إختيار الوحدة والإستمرار أم الإنفصال وقد وقع الإختيار على التصويت للإنفصال وتشكيل دولة مستقلة ، إلا أن هذا الإنفصال نتج عنه تداعيات ومخاطر على كلا الطرفين وعلى دول الجوار.

Abstract:

The problem of the South was the reason for many of the political and economic crises in Sudan, and it was behind the social tension and the divisionof the political forces, and the floundering of the domestic and foreign policyin the state. In addition, this problem caused the fall of the first and second military regime, as well as the second and third democratic regimes that the country had witnessed. Some of researchers describe the problem of the south as a regional problem whose consequences extend to the all of the Arab world and Africancontinent as well.

Furthermore, there were many attempts to resolve the crisis in southernSudan, and the successive Sudanese governments used different methods todeal with this crisis, such as the solution of using military forces to integratethe north with southern Sudan and the political solution that recognizes the differences between the two parties and grants autonomy to the south. The Naivasha agreement in 2005 was the best of those attempts becauseit was the one which stopped the war and laid the groundwork for the sharingof power and wealth and gave the people of the south the right after six years to vote over the fate of the South for the separation or unity with the north,and the people of the south have chosen the separation. Yet things will notstop at this poin because this separation will have many implications for the two parties .